النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 594 ■ من 27 فبراير الى 05 مارس 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

التيتي الحبيب:

ضيف العدد

إن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في الأفق الاشتراكي، تحتم على الحزب المستقل للطبقة العاملة بأن يسترشد بالتجارب العالمية...

15

المرأة العاملة وتحديات العمل النقابي بالمغرب

11

لصالح من يتم تفكيك و تفويت المؤسسات المقاولات العمومية ؟

06

النضال الوحدوي ضرورة ملحة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية

09 08 07

كلمة العدد:

في التحالفات...!

تتحدد التحالفات بطبيعة المرحلة الحالية من نضال شعبنا والمهام التي تطرحها والطبقات التي في مصلحتها إنجاز هذه المهام.

تتمثل طبيعة المرحلة الحالية في انجاز مهام التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة المكونة من ملاكي الأراضي الكبار والبرجوازية التبعية والمخزن والديمقراطية.

إن الطبقات التي في مصلحتها التحرر الوطني والديمقراطية هي الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وعموم الكادحين وجزء من الطبقات الوسطى. لماذا؟

لأن الطبقة العاملة تعاني من الاستغلال الرأسمالي المباشر وهي التي في مصلحتها، ليس انجاز مهام التحرر الوطني فحسب، بل القضاء على الرأسمالية. أما الفلاحون فيعانون من استيلاء ملاكي الأراضي الكبار على أجود الأراضي وعلى حصة الأسد من المياه ومن النهب الذي يتعرضون له من طرف الرأسمال التجاري الذي يستحوذ على منتوجهم بأبخس الأثمان والرأسمال التجاري والصناعي الذي يبيع لهم البذور والأسمدة والآلات بأثمان مرتفعة والبنوك التي تفرض عليهم نسب فائدة مرتفعة. ولذلك، فإنهم، موضوعيا، حلفاء الطبقة العاملة. وكادحو الأحياء الشعبية يقاسون من الهشاشة والتفقير وهم، موضوعيا، قوة ثورية. ويتعرض الجزء الأكبر من الطبقات الوسطى إلى التفقير والبلترة بسبب تطبيق السياسات اللبرالية المتوحشة (خوصصة التعليم والصحة التي تمتص جزءا معتبرا من مداخلها وانتشار الهشاشة وسطها في القطاع الخاص وكمتعاقدين(ات) في القطاع العمومي) واكتساح الرأسمالية لأنشطة اقتصادية كانت من نصيبها(تجارة التقسيط وعدد من الحرف والمهن الحرة...). ولهذه الأسباب، لا بد من المساهمة في توحيد صفوف هذه الطبقات والفئات في إطار جبهة الطبقات الشعبية.

تجارب الشعوب تبين أن البرجوازية، في ظل تحول الرأسمالية إلى امبريالية، أصبحت عاجزة على انجاز مهام التحرر الوطني(نظام جمال عبد الناصر في مصر والأنظمة البعثية في العراق وسوريا وتجارب العديد من دول أمريكا اللاتينية) وأن هذه المهمة أصبحت منوطة بالطبقة العاملة وحلفائها الموثوقين(الفلاحون وكادحو الأحياء الشعبية). وعلى عكس ذلك، فإن الثورات التي ارتكزت إلى الطبقة العاملة والفلاحين، وقادتها أحزاب شيوعية ماركسية-لينينية(روسيا والصين وفيتنام) أو حركات ثورية ارتكزت على الطبقة العاملة والفلاحين وقادها مناضلون ينهلون من الماركسية(كوبا ونيكاركوا) استطاعت انجاز مهام التحرر الوطني. ولذلك نعتبر أن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين أصبحت مهمة لا تقبل التأخير أو التردد وأنها مهمتنا المركزية والحاسمة.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية مسألة إستراتيجية سيكون تتويجا لجبهات مختلفة ومتنوعة، وطنية ومحلية وقطاعية وغيرها.

إن الجبهة التكتيكية التي نسعى إلى بنائها، حاليا، هي الجبهة الواسعة للتخلص من المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية، والتي تضم كل المتضررين(ات) منه. وفي هذا الإطار، حدد مؤتمرنا الوطني الثالث جبهتين: الجبهة الديمقراطية التي تضم القوى الديمقراطية والتي تجسدت في الجبهة الاجتماعية والجبهة الميدانية التي تضم كل القوى المناضلة ضد المخزن والتي تجسدت في الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

غير أن هذا التكتيك يصطدم بالعراقيل التالية:

-تجنب بعض القوى خوض معارك ذات طابع إستراتيجي، بالجدية والقوة والاستماتة الضروريين(معركة رجال ونساء التعليم ضد القانون الأساسي والمعركة ضد قانون الإضراب).

-عدم الانخراط والاكتفاء، في أحسن الأحوال، بالتضامن مع نضالات جماهيرية قوية تقودها تنظيمات ذاتية مستقلة للجماهير الشعبية (حراكات في عدة مناطق، وعلى رأسها الريف، تنسيقيات وحركات متعددة: تنسيقيات التعليم وطلبة الطب وحركتي أكال والوديان الثلاثة...)، بالرغم من كون هذه الظاهرة ميزة أساسية وليست عابرة، بل عميقة ومتجذرة وصحية ومتعددة في الزمان للصراع الطبقي وتعبير عن نفور الجماهير من العمل النقابي والسياسي بسبب الإفساد الذي أصاب أغلب القوى السياسية والنقابية وهي أحد أهم مكاسب حركة 20 فبراير.

- ممارسات بعض القوى التي تساهم في تجميد عمل الجبهة الاجتماعية.

- نزوعات هيمنية لمكون في الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع التي ننوه بالعمل الذي تقوم به وندعو، بقوة، إلى التشبث بها وتطويرها لتكون في مستوى التحديات والمخاطر التي تحيق بالقضية الفلسطينية.

وبالرغم من هذه العراقيل وغيرها، سنظل متشبثين بالهجوم الوحدوي، وخاصة النضال الوحدوي، ولن نألو جهدا في توسيعه وتطويره.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

البيان الختامي للمجلس الوطني الخامس

انعقد يوم الأحد 23 أكتوبر 2025، المجلس الوطني الخامس للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، وذلك تزامنا مع تشييع الشهيد حسن نصر الله الذي حظي بالتفاف شعبي قل نظيره، وتزامنا كذلك مع انطلاق الدراسة بغزة في ظل فرض المقاومة لسريان اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإدخال المساعدات وجلاء قوات الاحتلال بعد أزيد من 15 شهرا من حرب الإبادة الجماعية والعدوان على بلدان المنطقة.

إن حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني كانت حربا تقودها الولايات المتحدة الأمريكية . زعيمة وراعية الإرهاب الدولي . دعما للعدو الصهيوني مسنودة بشكل غير محدود من طرف الدول الإستعمارية الغربية الكبرى.

ولازال اتفاق وقف إطلاق النار مستمرا رغم تهديدات العدو وخروقاته المتكررة ورغم التصريحات الفاشية الهوجاء للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتهجير سكان غزة، وهو المخطط الذي فشل فيه الإحتلال وإدارة سلفه بايدن.

لقد فشل العدو في تهجير سكان غزة والقضاء على المقاومة فيها واسترجاع أسراه لديها وتحقيق ما كان يسميه نصرا مطلقا. وكشفت عملية تبادل الأسرى عن الحالة الصحية المزرية للأسيرات والأسرى الفلسطينيين وحجم العذاب الذي تلقاه هؤلاء على يد السجان الصهيوني المجرم وعن ممارساته السادية والعجز المطلق للمنتظم الدولي ومؤسساته عن اتخاذ أي إجراء ضد جرائم الحرب هذه ولإعمال وإنفاذ اتفاقية جنيف ذات الصلة بأسرى الحرب والنزاعات المسلحة.

أما في الضفة الغربية، فيسرع العدو من الاستيطان ونزع الأراضي وتجريف أحياء بكاملها ويقوم بأعمال إبادة وتطهير عرقي حقيقية في مناطق عدة مثل جنين وطولكرم وغيرها، ناهيك عن العربدة في القدس والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى من قبل قطعان المستوطنين تحت حماية شرطة الاحتلال التي أصبحت سياسة إجرامية راسخة لدى العدو الصهيوني والتي تشمل الكنائس المسيحية أيضا.

وإلى جانب ذلك، يرفض العدو سحب قواته من جنوب لبنان ويسعى إلى تمديد أمد سيطرته على عدد من المناطق بالجنوب إلى أجل غير مسمى، إضافة إلى عدوانه على سوريا حيث قام باحتلال مناطق شاسعة إثر سقوط النظام السابق في هذا البلد الذي يعاني الآن من الاحتلال الصهيوني فضلا عن مختلف أشكال الاحتلال والتواجد العسكري الأجنبي.

أما في بلادنا، ورغم جرائم الإبادة والتطهير العرقي التي تابعها العالم بشكل مباشر وأكدتها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، أصر ولازال النظام المغربي على مواصلة علاقاته المتشعبة مع الكيان الصهيوني، وأخطر أشكالها رسو سفن متجهة نحو الكيان الصهيوني في ميناء طنجة، إضافة إلى آخر الأمثلة الدالة على ذلك، المتمثلة في مشاركة الكيان في معرض الصيد البحري «أليوتيس» بأكادير ورفع علم الكيان وسط هذه المدينة وكذلك مشاركة وزيرته في النقل في مؤتمر مراكش وتجرؤ المجرم غوفرين بكل وقاحة على السلطات المغربية حيث يحتج على إحراق علم الكيان اللقيط خلال التظاهرات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية. ولم يكتف النظام بهذا وحسب، بل تمادى في اعتقال ومحاكمة أبناء شعبنا الأحرار مناهضي التطبيع.

إن المجلس الوطني الخامس، إذ يسجل نجاح أشغاله التي تميزت بكلمات ممثلي المكونات السياسية للجبهة والتي أكدت كلها على أهمية الجبهة والأدوار المشهودة التي لعبتها منذ تأسيسها وصيانتها وتطوير أدائها؛ وإذ يشيد بالروح الوحدوية التي سادت أشغاله، وبالمناقشة والمصادقة على التقريرين الأدبي والمالي، وبرنامج العمل، وكذا برامج اللجن للفترة المقبلة، فإنه يعلن ما يلي:

1) يشيد عاليا باحتضان الشعب الفلسطيني لمقاومته وتشبثه بأرضه، ويعتز بأداء المقاومة بمختلف فصائلها ومواقع تواجدها وإنجازها التاريخي، بغزة على وجه الخصوص، وينحني إجلالا وتقديرا واحتراما لأرواح الشهداء أطفالا ونساء ورجالا ومقاومين وقادة من مختلف الفصائل، ويتقدم بعبارات التعازي والمواساة لذويهم وللشعب الفلسطيني ككل، مؤكدا أن الجبهة ستبقى على الدوام وفية لدمائهم الزكية.

2) يستنكر تصريحات دونالد ترامب، رئيس الفاشيين الجدد في الإدارة الأمريكية ويعتبرها تصريحات منافية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وتورط في جريمة إبادة وتطهير عرقي تستوجب المتابعة ويشيد بالمواقف الرافضة لهذه الدعوات التي تعد استمرارا للعدوان الأمريكي على الشعب الفلسطيني.

3) يدعو كل القوى المناصرة للحق إلى ممارسة أكبر الضغوط من أجل إلقاء القبض على المجرمين نتنياهو وغلانت ومحاكمتهما وفقا لقرار الجنائية الدولية.

4) يحيي كافة الدول التي جمدت علاقاتها مع الكيان الصهيوني وتلك التي منعت ووقفت في وجه تصدير العتاد الحربي للكيان الصهيوني، ويشيد عاليا بحملات الشباب والطلبة عبر العالم وكل أشكال التضامن الشعبية مع القضية الفلسطينية؛ وينبه إلى أن الهدنة، التي فرضتها المقاومة الفلسطينية بصمودها ووحدتها وثباتها، يجعلها العدو هشة بسبب تهديداته المتكررة؛ وهو ما يؤكد أن شبح الحرب لازال يخيم على المنطقة بكاملها وأن الصراع مع العدو الصهيوني صراع وجودي، الأمر الذي يفرض الاستعداد للتضحية والوقوف في وجه كل المخططات الرامية إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتهجيره وشطب هويته.

5) يستنكر استمرار السلطات المغربية في استقبال السفن المتجهة نحو الكيان الصهيوني والتي رفضتها بلدان مجاورة باعتبار قبولها انتهاك للقانون الدولي ومشاركة في جريمة الإبادة الجماعية، مطالبا بجعل حد لهذا الوضع الذي يشكل خطرا على بلادنا.

6) يؤكد تصميم الجبهة على مواصلة العمل بعزيمة أقوى وروح وحدوية أعمق في نضالها من أجل إسقاط التطبيع وتجريمه، ودعما للمقاومة حتى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر ، الأمر الذي يفرض تظافر جهود الجميع والرفع من وتيرة الأداء وتنويع أساليب النضال وإعطاء الأهمية اللازمة للمقاطعة المنظمة بمختلف أشكالها والاستفادة في هذا الإطار من المقترحات التي تقدمت بها مكونات الجبهة في اللقاءات الهامة التي نظمتها السكرتارية الوطنية معها.

7) يعتز بتأسيس «مغربيات ضد التطبيع» كإطار من إطارات الجبهة والذي يعد إضافة نوعية للجبهة وأداة لتوسيع فعلها النضالي في عمق الشعب المغربي، ويحيي بهذه المناسبة باعتزاز وإجلال قوة وتضحيات المرأة الفلسطينية وصمودها الشامخ في وجه العدو الصهيوني.

8) يستنكر القمع المسترسل الذي تواجه به الدولة مناهضي التطبيع وداعمي فلسطين من بينهم رضوان القسطيط فضلا عن 13 مناضلا في صفوف الجبهة فيما أصبح معروفا بملف مقاطعة كارفور بسلا، ويعبر عن تضامنه مع كل النشطاء المستهدفين بهذه الحملات القمعية ويتقدم بالتهنئة لكل من تم الإفراج عنهم.

9) يدين احتلال جنوب لبنان من طرف الكيان الصهيوني كما يدين احتلال سوريا أيا كان مصدره ويؤكد على ضرورة الجلاء الفوري لكافة القوات والقواعد الأجنبية عن هذا البلد، وعلى حق الشعب السوري في تحديد مستقبله وتقرير مصيره بحرية واستقلال، ضمن إطار ديمقراطي يحفظ وحدة الشعب السوري وأراضيه، ويصون استقلاله عن أي وجود أجنبي. كما يشدد على أهمية بقاء سوريا داعمة للقضية الفلسطينية، ومحصنة ضد أي محاولات اختراق صهيوني.

المجلس الوطني الخامس.
23 فبراير 2025.

بيان المجلس الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي جهة الشمال/الريف

تزامنًا مع الذكرى 14 لحركة 20 فبراير التي كانت عنوانًا لاندفاع شعبي عارم ضد الفساد والاستبداد، وبعد نقاشات معمقة وتحليل دقيق للأوضاع الوطنية، الإقليمية والدولية، اختتم المجلس الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بطنجة أشغاله بجملة من الخلاصات السياسية والتنظيمية، والتي تؤكد على مواصلة النضال الميداني لمواجهة الاستبداد والتبعية، والانخراط في معارك الكادحين والطبقات الشعبية من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية.

1. على المستوى الوطني:

– إدانة السياسات النيوليبرالية المتوحشة التي ينهجها النظام المخزني بتوجيه من المؤسسات المالية الإمبريالية، والتي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية وتفاقم الفقر والبطالة وتدمير الخدمات العمومية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والشغل.

– رفض كل أشكال القمع والتضييق على الحريات النقابية والسياسية، والتضامن مع كل المعتقلين السياسيين والصحفيين المضطهدين بسبب آرائهم ونضالاتهم.

– التأكيد على دعم النضالات العمالية والفلاحية واحتجاجات الفئات المقهورة، والدعوة إلى وحدة نضالية حقيقية بين مختلف القوى الديمقراطية والتقدمية لمواجهة الهجوم الطبقي الذي تشنه الدولة والكتلة الطبقية السائدة.

– رفض كل أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع الكيان الصهيوني، واعتبار ذلك خيانة لتضحيات الشعب المغربي.

2. على المستوى الإقليمي:

– التأكيد على أن ما تعيشه المنطقة المغاربية والعربية من اضطرابات هو نتيجة طبيعية لسياسات التبعية والهيمنة الإمبريالية، والتي تهدف إلى منع أي تحول ديمقراطي شعبي حقيقي.

– رفض التدخلات الإمبريالية في المنطقة، سواء عبر الحروب المباشرة أو عبر دعم الأنظمة الرجعية، والتضامن مع الشعوب التي تناضل من أجل تقرير مصيرها وبناء أنظمة ديمقراطية عادلة.

– دعم نضالات الشعوب المغاربية ضد الفساد والاستبداد، والعمل على تعزيز التنسيق مع القوى الثورية والتقدمية في المنطقة لبناء جبهة مقاومة ضد السياسات الاستعمارية الجديدة.

– يحيي الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية واللبنانية في وجه الصهيونية المتوحشة والامبريالية الغاشمة لحق الشعوب في التحرر والاستقلال، كما يثمن صمود كل محور المقاومة والجماهير الشعبية المناضلة على طول الخريطة العربية والمغاربية وعلى رأسها الشعب المغربي الذي كان في صدارة دعم القضية الفلسطينية وفضح كل التآمرات العربية والخيانة السياسية لقضيتنا الأولى فلسطين.

– يندد بالغزو التركي والأمريكي والصهيوني لسوريا باستعمال مليشيات إرهابية بإتاحة الطريق أمامها بعد انهيار نظام البعث وآل الأسد وفقدانه للشرعية السياسية بسبب تغوله وقمعه لإرادة الشعب السوري وحقه في تقرير مصيره بنفسه بعيدًا عن التدخلات الأجنبية، أيا تكون طبيعتها وجنسيتها، ويدعم دور القوى الديمقراطية والتقدمية في سعيها لاسترجاع سلطة الشعب.

3. على المستوى الدولي:

– التأكيد على أن الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي أصبحت أكثر وضوحًا، وأن الحل الجذري لهذه الأزمة لن يكون إلا من خلال بناء بديل اشتراكي ديمقراطي شعبي يضع حدًا لاستغلال الإنسان والبيئة من قبل الرأسمال الاحتكاري.

– التضامن مع كل الحركات الثورية والنضالية المناهضة للرأسمالية والاستعمار الجديد في مختلف بقاع العالم، ودعم نضالات العمال والفلاحين والحركات الاجتماعية ضد الاستغلال والاستلاب.

– إدانة كل أشكال الإمبريالية الجديدة، ورفض السياسات التوسعية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى فرض الهيمنة على الشعوب وإجهاض أي محاولة للتحرر.

4. القضية الفلسطينية:

– تجديد الموقف الثابت لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دعم المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها، باعتبارها النقيض الجذري للمشروع الصهيوني الاستعماري.

– إدانة الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، ورفض كل المحاولات الرامية إلى تصفية القضية عبر مشاريع التطبيع والتصفية السياسية التي تقودها الأنظمة الرجعية العربية.

– الدعوة إلى تصعيد حملة المقاطعة الشاملة ضد الكيان الصهيوني، وتعزيز التضامن الشعبي المغربي مع نضال الشعب الفلسطيني.

5. على مستوى جهة الشمال/الريف:

– تفشي اقتصاد الريع والفساد في تدبير المشاريع التنموية، حيث يتم توجيه الاستثمارات والمشاريع الكبرى بناءً على مصالح ضيقة تخدم فئة معينة من المستفيدين، مما يعمّق التفاوتات المجالية والاجتماعية.

– الاستغلال النيوليبرالي الكثيف لليد العاملة، خاصة في قطاعي النسيج والصناعة، حيث يتم فرض ظروف عمل قاسية تتميز بانخفاض الأجور، ضعف الحماية الاجتماعية، وساعات عمل طويلة دون مقابل عادل.

– ضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة، السكن اللائق)، حيث لا تزال الجهة تعاني من تفاوتات مجالية حادة تؤثر على جودة ومستوى هذه الخدمات. في قطاع التعليم، يؤدي نقص المؤسسات التعليمية في المناطق القروية والجبلية إلى ارتفاع معدلات الهدر المدرسي، خاصة بين الفتيات، مما يعمّق الفجوة التعليمية بين الوسطين الحضري والقروي.

– رغم الطابع المهيكل لبعض المشاريع الكبرى (طنجة المتوسط، القطار فائق السرعة، المناطق الصناعية الكبرى، الاستثمارات السياحية)، فإنها لم تساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للساكنة المحلية، بل شكلت فضاءات جديدة للاستغلال الرأسمالي الوحشي.

– إن الجهوية يجب أن تكون إطارًا حقيقيًا للتحرر الاقتصادي، لا مجرد وسيلة لتدبير التفاوتات المجالية وإعادة إنتاج نفس البنية السلطوية القائمة. لذا، فإن تحويل المشاريع والموارد إلى الجهات لا يجب أن يكون مجرد عملية تقنية، بل هو جزء من معركة طبقية أوسع من أجل استعادة الشعب لحقه في تقرير مصيره التنموي والاقتصادي.

– استنكار عجز أجهزة الدولة والسلطات المعنية عن إصلاح مقطع طرقي في مدخل الجبهة، حيث مضى ما يقارب شهرًا ولا تزال الأشغال بطيئة، تستعمل فيها آليات متهالكة تفضح العجز العارم عن فك العزلة بين مدن الجهة.

– الإعراب عن التضامن المطلق مع ضحايا حريق بني مكادة الذي أتى على عدة منشآت خاصة ومحلات تجارية، والتنديد بتباطؤ تدخل السلطات المعنية.

– التنديد باستمرار الاعتقال السياسي والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف ومعتقلي الحركة الطلابية بموقع تطوان.

6. على المستوى السياسي والتنظيمي:

– التأكيد على ضرورة تقوية التنظيم الحزبي وتوسيع دائرة الانخراط وسط الطبقات الشعبية، خاصة العمال والفلاحين والفئات المهمشة، من أجل بناء قوة سياسية قادرة على فرض التغيير الثوري.

– العمل على تعزيز الدينامية الداخلية للحزب، من خلال تطوير آليات التأطير والتكوين السياسي والإعلام البديل، لمواجهة التضليل الإعلامي.

عن المجلس الجهوي
طنجة 23 فبراير 2025

حول أزمة النقل الحضري بمدينة وجدة

بوسماحة بهلول

تعاني المدن المغربية أزمة على مستوى النقل الحضري وذلك بسبب الإنفجار الحضري الذي تعرفه هذه المدن. فقد عرفت مدينة وجدة نموا ديموغرافيا في الفترة الممتدة ما بين 1960 و 2024 فبعد أن كان سكان وجدة لايتجاوز 12000 نسمة سنة 1960 م ، انتقل هذا العدد إلى 572000 نسمة سنة 2024.الذي أدى إلى مشاكل النقل في مجالها الحضري، مما يؤجل ويعطل خدمات ومصالح المواطنين، وذلك في وقت أصبحت فيه الحاجة ملحة لنقل عمومي تتوفر فيه أدنى شروط الراحة والخدمة، نظرا للتوسع العمراني و الكثافة السكانية، ومقرات العمل البعيدة عن السكنى الشخصية، خاصة المتواجدة منها في أطراف وهوامش المجال الحضري، و تتجسد أزمة النقل الحضري بهذه الأزمة في تدهور جودة الخدمات وندرة الحافلات، مما يزيد من معاناة المواطنين /ات ، ويعطل حياتهم اليومية. هذه الأزمة لم تأت من فراغ، بل هي نتاج مشاكل متراكمة تتراوحَ بين ضعف التمويل وغياب الرقابة الفعّال.

إن النقل الحضري بوجدة هو أحد القطاعات التي لازمها الفشل و سوء التسيير و أحد علامات الفشل التي تلاحق كل المرافق والقطاعات الخدماتية بهاته المدينة .

لم تفلح واحدة من الشركات التي تعاقبت على تدبير هذا القطاع الحيوي في انجاح و ارساء خدمات مقبولة رغم الارتفاع في ثمن التذاكر والاشتراكات المتكرر من جهة وكل المنح والامتيازات و الاعفاءات الذي استفادت منها الشركات من جهة أخرى خلال تعاقب مجالس الجماعة التي تناوبت على تسيير المدينة . الامر الذي يطرح أسئلة حارقة تحير الرأي العام بمدينة وجدة، كالفشل في تسيير هذا القطاع ؟ ومن يتحمل المسؤولية القانونية و الاخلاقية في هذا الفشل الذريع ؟ما هي الحلول المقترحة و الممكنة ... ؟ و ما مصير عمال و مستخدمي الشركة الحالية (موبليس ديف)؟

أهم الشركات التي تعاقبت على تدبير مرفق القل الحضري بوجدة :

كانت شركة اتحاد حافلات وجدة SATO، والتي تعتبر من الآثار التاريخية لمدينة الألفية، تغطي المدينة بأسطول يتراوح ما بين 140 و145 حافلة، وكانت تشغل يدا عاملة مهمة تفوق 520 عامل مع تطبيق قانون الشغل، كل ذلك قبل أن تبدأ الحالة الهيكلية للحافلات في التدهور بفعل غياب الصيانة الكافية، وتدخلت أياد خفية لتساهم بفعل التسيير العشوائي وسوء التدبير واختلاس أموال الشركة في تراكم الديون وبالتالي إعلان الإفلاس دون محاسبة المسؤولين عن دمار الشركة وحرمان 520 أسرة من مصدر عيشها الوحيد.

بعد إفلاس شركة SATO وضعت المجموعة الحضرية لمدينة وجدة دفترا للتحملات لتفويت القطاع إلى شركات خاصة، وقدمت عروض من قبل شركتين هما «الشرق» و «وجدة بيس»، غير أن هذه الأخيرة تم رفض عرضها من قبل المجموعة الحضرية بدعوى عدم توفير أسطول مهم من الحافلات، بينما كان التحضير جاريا -حسب أحد المصادر- لتأسيس شركة «النور» للحافلات. انضم أسطول «النور» المتكون من 60 حافلة إلى أسطول «الشرق» الذي لم يتجاوز 45 حافلة، وتم ركن حافلات SATO إلى المتلاشيات بعدما أضحت هياكل فقط. أما عمال الشركة المفلسة فقد تم توزيعهم على الشركتين مع إقصاء أكثر من 45 منهم ضمنهم مناديب عمال، لتبدأ المعاناة مع المشغل بفعل لا زالت ساكنة وجدة تذكر الأيام الأخيرة لشركة النقل الحضري (صاطو) وهي تحتضر بعدما أفلست بسبب الإهمال وسوء التدبير ؛ ولا زالت الساكنة تذكر كيف ظهرت الشركتان الجديدتان (النور) و (الشرق) بهذين الاسمين اللذين يعكسان التفاؤل الكبير؛ و بانفراج أزمة النقل الحضري ؛ وبدت المعاملة الحسنة من مستخدمي الشركتين معا للمواطنين. إلى أ ن قرر مجلس جماعة وجدة إنهاء عقد التدبير المفوض لمرفق النقل الحضري بوجدة الذي تستغله شركة « الشرق « و شركة " النور " و فسخ العقد منذ سنة 2016 لعدم الوفاء بالتزاماتهما المتفق عليها بين المجلس الجماعي والشركتين ، ليتم تكليف شركة موبيليس تدبير هذا المرفق بعد الإستغناء على عدد من المستخدمين/ات من بينه 16 امرأة . وتم الإعلان عن ذلك في بلاغ مشترك بين جماعة وجدة و ومجموعة سيتي باص ترانسبور.

نص البلاغ:

تعلن شركة موبيليس بأنه بعد استيفاء جميع المساطر الإدارية والقانونية المتعلقة بإنشاء الشركة الجديدة موبيليس MOBILYS.Dev ، قامت هذه الأخيرة بإرساء البنيات التحتية الضرورية للتسيير والصيانة ، واقتناء الحافلات التي سيتم بواسطتها تأمين تنقلات ساكنة عاصمة المنطقة الشرقية للمملكة وبصفة خاصة فئة الطلبة. كما تم توفير كافة التجهيزات والوسائل اللازمة للاستغلال و الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها قبل الشروع في العمل . و تؤكد هذه الاستعدادات عزم شركة موبيليس MOBILYS.Dev على الارتقاء بخدمات النقل الحضري بمدينة وجدة وتغيير معالم هذا المرفق الحيوي الهام بها بصفة جذرية نحو الأفضل مستفيدة من التجربة الكبيرة والخبرة المتوفرة لدى المجموعة الأم سيتي باص ترانسبور . وكما تمت الإشارة إلى ذلك خلال مراسيم تقديم الشركة الجديدة في شهر غشت المنصرم ، نذكر بأن موبيليس MOBILYS. Dev ستقوم باستثمار 396.200.000 درهم على مدى مدة عقد التدبير المفوض للنقل الحضري بمدينة وجدة طبقا لدفتر التحملات .

وستكون الانطلاقة بسبعين حافلة جديدة من أجل تأمين خدمات نقل حضري تستجيب لتطلعات وانتظارات الساكنة والمسؤولين من خلال :

- تشغيل حافلات حديثة مزودة بمحركات من جيل EURO 5 .تتمتع بمواصفات جمالية وتقنية متطورة ومطابقة لأعلى معايير احترام البيئة . وذلك

على الرغم من أن القوانين الجاري بها العمل ببلادنا لا تفرض استعمال سوى المحركات من نوع EURO 4 .

- حافلات مزودة بآلات التذاكر الالكترونية ومكيفة.
- استفادة الطلبة والتلاميذ من بطاقات الركوب الممغنطة في الحافلات مما سيسهل لهم الحصول على البطاقة وتعبئتها عند بداية كل شهر في زمن قياسي ووجيز .
- توفير بطاقات التعبئة لعموم المرتفقين مما ستسهل معه عملية تعبئة الرصيد واستخلاص التذكرة عند الولوج إلى الحافلة.
- إرساء مخابئ للركاب بمواصفات جمالية وتقنية تتناسب مع خصوصيات المدينة .
- إرساء لوحات التشوير الخاصة بمحطات ومواقف الحافلات .
- تزويد الحافلات بكاميرات للمراقبة ، مما سيساهم في الرفع من معايير السلامة .
- توفير بذلات عمل مهنية موحدة وبجودة عالية للمستخدمين تحمل رمز وهوية الشركة الجديدة.
- اعتماد التكنولوجيات العصرية في تسيير الشبكة المتمثلة في نظام التحكم في تدبير الاستغلال المعروف اختصارا ب SAE والذي تعتبر مجموعة سيتي باص ترانسبور أول من استعمل هذه التقنية على الصعيد الوطني والإفريقي . وهو نظام معلوماتي جد متطور ، يتيح التتبع الآني للحافلات عبر نظام التموقع الجغرافي ويوفر المزايا التالية:
- تتبع الحافلات بمختلف خطوط الشبكة وتوجيهها .
- تقليص مدة انتظار بالمحطات .
- التواصل مع السائقين عبر الرسائل النصية .
- تنظيم جولان الحافلات عند حدوث عراقيل في السير.
- تزويد الحافلات بتقنية الويفي : سيمنح المرتفقين فرصة الولوج الى شبكة الأنترنيت بكل أمان عبر حواسيبهم وهواتفهم النقالة ولوحاتهم الالكترونية
- توظيف أجهزة الاتصالات اللاسلكية (Ra-dio communication) موثوقة وفعالة لترشيد التبادلات مابين مختلف المتدخلين في تسيير الشبكة و موافاتهم بالمعطيات الضرورية .
- التزام شركة MOBILYS.DEV بتشغيل كافة مستخدمي شركتي الشرق والنور . واستفادة مجموع المستخدمين من برامج تكوينية بمراكز التكوين الخاصة بالمجموعة ، من أجل اكتساب الخبرة والتأقلم مع طرق ومناهج العمل بالمجموعة . ولتنزيل هذه البرامج وتطبيقها على الوجه الأكمل ، فقد حرصت الشركة على انتقاء أطر كفؤة ، تعمل وفق مناهج وبرامج عمل متطورة التي ستعمل وفقها شركة موبيليس MOBILYS.Dev فرع مجموعة سيتي باص ترانسبور التي تواظب على الاستثمار فيها من أجل تلبية طموحات الساكنة وتعزيز ريادتها في مجال التنقلات الحضرية بالمملكة . وسيتم تدشين انطلاق الشركة الجديدة موبيليس MO-BILYS.Dev يوم الجمعة 23 دجنبر 2016 على الساعة 6 مساء بفندق ATLAS TERMI-NUS. لكن الشركة الجديدة لم تلتزم بتعهداتها بتغطية جميع الخطوط خاصة في فترة الذروة مما أدى إلى احتجاجات الطلبة و الساكنة منذ شهر أكتوبر 2010 وتتجلى مطالبهم بالأساس في احترام الأوقات الزمنية للحافلات وتحسين جودة الخدمات خصوصا و أن الشركة وعدت بجلك تظيم مسيرات انطلاقا من جامعة محمد الأول نحو مقر ولاية الجهة الشرقية و عدة وقفات للساكنة و الطلبة أمام مقر مجلس جماعة وجدة و بساحة 16 غشت .

كما دخل عمال ومستخدمو شركة موبيليس، الخميس 4 فبراير 2021، في اعتصام مفتوح ببهو جماعة وجدة، احتجاجا على التسريح الجماعي للعمال إبان جائحةكورونا، والذي طال أزيد من 6 عمال،و في مرحلة ثانية تم طرح عدد آخر بلغ 12 عاملا ، بالإضافة إلى، معاناة 43 عاملا آخرين رفعوا دعاوي قضائية ضدالشركة الفائزة بتدبير النقل الحضري بوجدة ليتم إنصافهم و الحكم لصالحهم من طرف المحاكم المغربية لكن الأحكام لم تنفذ لحد الآن، حيث يعيب العمال المعنيون على الشركة عدم تنفيذها لالتزاماتها المنصوص عليها في كناش التحملات على الخصوص الشق المتعلق بحقوق العمال ومكتسباتهم كحق الأقدمية، الذي يكفله تشريع الشغل وحق التعويض عن العطل الدينية؛ ثم تحديد ساعات الشغل في 44 ساعة طبقا لمدونة الشغل.والقيام بعدة اعتصامات ببهو جماعة وجدة على اعتبار أن هذه الأخيرة هي الجهة المفوضة لها، وهي صاحبة الحق الشرعي في تدبير ملف النقل الحضري بوجدة، ولجنة التتبع هي الموكول لها مراقبة عمل الشركة ومدى التزام هذه الأخيرة بالاتفاقية وكناش التحملات وملحقاته.

في الواقع أن ملف النقل الحضري صاحبه الجدل منذ الإعلان عن نتائج الصفقة منذ نحو 8 سنوات غير أ تراجع خدمات المرفق بشكل كبير خاصة نحو سنتي أدى إلى تصاعد الإحتجاجات من جانب المرتفقين ، وحتى من جانب ممثلي المواطنين داخل المجلس و بذلك تدخل شركة " موبيليس " عامها الثامن من التدبير المفوض لقطاع النقل الحضري بمدينة وجدة على إيقاع الفشل وعدم الالتزام بعقد التدبير المفوض مع الجماعة الحضرية للمدينة. الذي يتجلى في : استمرار تدني مستوى الخدمة المقدمة للساكنة الوجدية، التي تعاني يوميا من أجل التنقل. بالموازاة مع ذلك يسير مجلس جماعة وجدة بعدم إدراج ملف شركة موبيليس في دورات شهر فبراير أو عقد دور استثنائية لحلحلة هذا الملف، الذي يعرف خروقات عديدة نذكر منها :

- عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية من طرف الشركة المتعلقة بالبرنامج الاستثماري أو بالأسطول المستغل من حيث عدده و عمره و تجديده. على سبيل المثال التزمت الشركة بتطوير الأسطول من 70حاليا إلى 150 حافلة عن طريق اقتناء مجموعة من الحافلات سنويا. هدف لم يحقق... .". تبعا لهاته المعطيات، فإن ساكنة وجدة تطالب بفسخ العقد مع شرك «موبيليس" لكونها لم تستطع بعد 8 سنوات من تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين، و بتحسين شروط عمل شغيلة النقل الحضري بخلاف ما تنهجه الشركة من تكريس للهشاشة،و تدعو للتفكير الجماعي في حلول جذرية لإشكالية التنقل بوجدة و أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية .

نفذ العمال إضرابا إنذاريا يوم 17 يناير 2025 ، و إضرابا ثانيا يومي 5 و 6 فبراير 2025 ، و إضراب لثلاث أيام (12-11و13 فبراير2025) وذلك لعدم توصلهم برواتبهم عن الشهر المنصرم، و لم يتم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ عدة أشهر، ولم يتم أداء مخصصات التغطيةالصحية، ما أدى إلى إغلاق حقهم في الاستفادة من خدمات الصندوق. لكن إدارة شركة النقل الحضري عوض الإستجابة لمطالبهم قامت بطرد أكثر من 25 عاملا ومستخدما مما دفعهم للدخول في إضراب مفتوح ابتداءا من يوم الإثنين 17 فبراير 2025 .

في غضون ذلك، دعا الإتحاد المغربي للشغل ، المكتب المحلي بوجدة، والذي ينضوي تحته المكتب النقابي النقابي لعمال و مستخدمي النقل الحضري بوجدة ،(دعا) إلى مساندة و دعم العمال و المستخدمين .

من جانبها أصدرت الهيآت السياسية بوجدة «حزب النهج الديمقراطي العمالي و فديرالية اليسار الديمقراطي و الحزب الاستراكي الموحد» و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوجدة و الجبهة الاجتماعية المغربية المحلية ببيانات الدعم و المساندة للمضربين و قامت بزيارات ميدانية تم إلقاء كلمات المؤازرة للعمال و المستخدمين، و اعلنت فيه عن إنشغالها العميق لمآل ملف النقل الحضري ،و أنها تتابع بقلق وإستياء شديدين مستجدات "القرارارات التعسفية والجائرة التي إتخذتها إدارة شركة «موبيليس» كما حذرت الهيآت مجلس جماعة وجدة و السلطات المحلية و إدارة شركة موبيليس من تفاقم الوضع بمدينة وجدة بعد دخول المواطنات و المواطنين و الطلبة و التلاميذ على الخط بتنظيم مسيرات و وقفات للمطالبة بحقهم في لتحصيل الدراسي و الإقتصادي و الطبي و غيرها من تحركات الحياة اليومية.

إن الإعتداء على العمال و ضرب حقوقهم الشغلية، و الإجتماعية ، والإمتناع عن دفع واجبات التغطيةالصحية وغيرها من المستحقات ، و انقلاب الشركة على دفتر التحملات ، وعدم تنفيذ أحكام القضائية المشمولة بالتنفيذ لصالح العمال الصادرة عن المحاكم المغربية . يتطلب تدخلا عاجلا لوزير الداخلية و والي الجهة الشرقية للعمل على إلزام الشركة بأدء مستحقات العمال سواء الأجور أوالمستحقات لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي .

ومن مطالب الشارع الوجدي : فسخ العقد مع شركة موبيليس لكونها لم تستطع بعد 08 سنوات تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين/ات ، و تحسين عمل العمال والمستخدمين ، وجودة الخدمات . ودعوة جميع الهيآت السياسية و الحقوقية والنقابية و الجمعوية لدعم و مساندة الطبقة العاملة من أجل إيجاد حلول جدية لإشكالية النقل الحضري بمدينة، والمطالبة بفتح تحقيق جوهري وجدي ومسؤول وشامل، لضبط ومعاقبة المتورطين الفعليين في عرقلة حل أزمة النقل الحضري بوجدة.

وجدة في 23 فبراير 2025.

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵟ ⴰⵜⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية

4

■ العدد : 594
■ من 27 فبراير الى 05 مارس 2025

annahjad@gmail.com

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة: جميعا من أجل وضع حد للانعكاسات الخطيرة لأزمة النقل الحضري، و وقف انتهاكات حقوق الطبقة العاملة بوجدة

يتابع المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي – وجدة– بقلق شديد المعركة البطولية الذي يخوضها عمال و مستخدمي النقل الحضري «شركة موبيليس ديف» المنضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بوجدة (الإضراب الإنذاري يوم 17يناير 2025 ، وإضراب يومي 5و6 فبراير 2025 و إضراب 12-11و 13 فبراير 2025) وصولا إلى الإضراب المفتوح ابتداء من يوم الإثنين 17 فبراير 2025، إذ يؤكد تضامنه المبدئي و المطلق و اللامشروط معهم ، في المعركة التي كشفت بالملموس صمت و تواطئ الجهات الوصية (ولاية وجدة عمالة وجدة-أنجاد و مجلس جماعة وجدة) وذلك لعدم الإسراع على عدم إدراج ملف شركة موبيليس في جدول أعمال دورة فبراير أو الدعوة لعقد دورة استثنائية لتدارس الحلول الممكنة لوضع حد للاحتقان الاجتماعي بالشركة المذكورة ، وكذلك الاستهتار بحقوق العمال و المستخدمين ومعاناة المواطنات/نين (طلبة ،تلاميذ و موظفين و...) في تنقلاتهم/هن اليومية . مما دفع الطلبة و التلاميذ بتنظيم مسيرات احتجاجية في ظل سياسة التجاهل و اللامبالاة بمصالحهم.

وعليه، وأمام استمرار العمال و المستخدمين في صمودهم أمام الآلة البرجوازية و الرأسمالية الجشعة في معركتهم ضد الاستبداد والاستعباد و ضد تعنت إدارة الشركة في الاستجابة لمطالبه العادلة، فإن المكتب المحلي حزب للنهج الديمقراطي العمالي بوجدة يؤكد ما يلي:

– تضامنه ودعمه السياسي لعمال و مستخدمي شركة النقل الحضري موبيليس ديف بوجدة.

– مطالبته وزارة الداخلية بالتدخل العاجل لفظ النزاع القائم و رفع الحيف على عمال و مستخدمي الشركة و الإستجابة لمطالبهم العادلة و المشروعة .

– مطالبته المسؤولين من سلطات محلية و مجلس جماعة وجدة التدخل العاجل لإيجاد الحلول الناجعة لهذه الأزمة الغير المسبوقة وذلك بإجبار الشركة على أداء أجور العمال و أداء واجبات و مستحقات التأمين الإجباري منذ توقيفها ، و إرجاع المطرودين في أقرب الآجال.

– إدانته الشديدة للطرد التعسفي لأكثر من 25 عاملا ومستخدما ، واستدعاء عمال آخرين لجلسات الاستماع تمهيدا لطردهم.

–محاسبة مجلس جماعة وجدة و مالك شركة حافلات موبيليس من تبذير للمال العام و يحملهم ما آلت إليه أزمة النقل الحضري بالمدينة.

–يحيي عاليا الهيآت السياسية والحقوقية و النقابية و الجمعوية و الجبهة الاجتماعية المغربية بوجدة دعمها و مساندتها لنضالات الطبقة العاملة من أجل تحقيق مطالبها العادلة و المشروعة .

المكتب المحلي
الأربعاء 19 فبراير 2025

«اعتصام الكرامة الحق في الشغل والعيش الكريم»

هذا الشعار قد لا يعني شيئا عند الكثيرين، لكنه شعار أطر معركة خاضها سبعة معطلين منذ سنة 2020 متسلحين بإيمانهم القوي بعدالة مطلبهم، معركة تخللها الاعتقال والإضراب عن الطعام لمدة 21 يوم من داخل الزنازن، و بعد انتهاء مدة الاعتقال عاد المعطلون للميدان بكل إصرار ، وقفات أمام كل الإدارات ، اعتصامات و إضرابات بطولية عن الطعام ، و الرفيق محمد شيغيات أحد هؤلاء المعطلين الذين يخوض في إطار هذه المعركة ثالث إضراب له عن الطعام بعد خوضه ثاني إضراب له بعد مغادرة الزنزانة و قد وصل حينها خمسة عشر يوما و تم رفعه بتدخل من فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببني تجيت .

هذا الشعار يعني الكثير عند أعداء النضال و أعداء الحرية، لدرجة تسخير بلطجية من أجل إحراق لافتة المعركة ليلا قبل أيام و لولا تدخل بعض المارة الذين أطفأوا الحريق و حافظوا على لفظ « الكرامة » كما حافظت هذه المعركة على جوهره ، لكانت حياة الرفيق في خطر شديد .. و لأنهم لم و لن يتمكنوا من من إحراق الكرامة في قلوب الأحرار عمدوا إلى إحراق الرفيق محمد شيغيات و تجويعه و تشريده بالتراجعات عن الوعود السابقة و المماطلات و التلاعب بمصير مشروع ضحى بخمس سنوات من أجله و أغرق نفسه بالقروض ليتمكن من وضع مساهمته الشخصية فيها .

رفيقنا سيدخل غدا في اليوم السادس من الإضراب المفتوح عن الطعام و هو في ظروف صحية مزرية رغم المعنويات الصلبة و العالية ، لذلك ندق ناقوس الخطر لكل من يهمه الأمر، و نحمل المسؤولية كاملة للسلطة المحلية و الإقليمية فيما سيؤول إليه الوضع الصحي للرفيق المضرب عن الطعام .

و بناء عليه نناشد كل ضمير حي في بلدة بني تجيت على أساس التواجد منذ صباح الغد بمعتصم الرفيق أمام قيادة بني تجيت و القيام بما يلزم، كما نناشد كل الأصوات الحرة عبر الوطن لتقديم كافة أشكال الدعم و المؤامرة.

عبد الصادق بنعزوزي.
بني تجيت : 23 فبراير 2025.

اشتوكة آيت باها: الاستغلال الرأسمالي... سؤال البيئة الحارق

السعودي أوغرار

■ كيف يؤثر استخدام المبيدات والأدوية الكيماوية في الضيعات الفلاحية على صحة العمال والسكان؟

● في اشتوكة آيت باها، حيث تتركز الضيعات الفلاحية الكبرى، أصبح التعرض للمبيدات الكيميائية جزءًا من الحياة اليومية للعمال والسكان المجاورين. يتم استخدام مجموعة واسعة من المبيدات السامة في هذه الضيعات نذكر من بينها:

مبيدات الأعشاب: مثل Glyphosate،وهو مادة كيميائية موجودة في مبيدات الاعشاب التي تقتل النباتات غير المرغوب فيها لكنها تلوث التربة والمياه الجوفية.

مبيدات الحشرات: مثل Chlorpyrifos، هو مركب فوسفات عضوي كيميائي يستخدم ضمن المبيدات الحشرية. لكن للمركب مضاعفات سلبية، إذ يصنف حسب منظمة الصحة العالمية أنه من المواد الخطرة على الإنسان من خلال تأثيره على الجهاز العصبي لهذا الأخير.

مبيدات الفطريات: مثل Mancozeb، وهو مبيد ينتمي إلى عائلة مبيدات الفطريات . وهو الأكثر مبيعًا بين جميع الكيماويات الزراعية . وهو محظور في الاتحاد الأوروبي لانه يترك بقايا سامة في المحاصيل الزراعية ويمكن أن يؤثر على صحة المستهلكين.

المبيدات النيماتودية: Nematicide، وهو مبيد كيميائي يُستخدم في الضيعات الفلاحية قبل 21 يومًا من الزرع يستخدم في جميع الضيعات للقضاء على الديدان النيماتودية التي تهاجم الجذور خلال هذه المدة (21يوما)يتم اغلاق الأماكن والبيوت المغطات التي استخدم فيها هذا المبيد لمنع العمال من الدخول إليها، بسبب خطورته و رائحته الكريهة القوية التي تبقى في الهواء لأسابيع، ويؤثر على صحة العمال والسكان المجاورين الذين يجدون أنفسهم مجبرين على استنشاق هذه السموم يوميًا.

تأثير المبيدات على صحة العمال والسكان

×العمال الزراعيون في الخط الأمامي من الخطر

يعمل العمال وسط هذه الأجواء السامة دون وسائل وقاية كافية عند رش المبيدات،و يُجبر العديد منهم على دخول الحقول مباشرة بعد ذلك، مما يؤدي إلى استنشاقهم للمواد الكيميائية التي تمتصها أجسادهم عبر الجلد والجهاز التنفسي.

زيادة على ذلك فإن هذه المبيدات الكيميائية تتسبب في مجموعة من الأمراض نذكر من بينها:

-أمراض تنفسية مزمنة مثل الربو والتليف الرئوي.

-ضعف المناعة وأمراض جلدية بسبب التعرض المباشر للمواد الكيميائية.

-اضطرابات عصبية وتشنجات عضلية نتيجة التسمم المستمر.

-زيادة خطر الإصابة بالسرطان، خاصة سرطان الدم والجلد، بسبب التعرض المتكرر للمبيدات.

× السكان المجاورون والمارة:

لا يقتصر تأثير المبيدات على العمال فقط، بل يمتد ليشمل السكان القاطنين بالقرب من الضيعات الفلاحية من خلال مايلي:

-استنشاق الروائح الكريهة لمبيدات مثل المبيدات النيماتودية التي تنتشر في الهواء لمسافات طويلة وتسبب صداعًا مزمنًا، غثيانًا، وحساسية حادة.

-تلوث المياه الجوفية، حيث تتسرب بقايا المبيدات إلى الآبار والوديان، ما يزيد من نسبة الأمراض المرتبطة بالكلى والكبد.

-خطورة علىالأطفال والنساء الحوامل، حيث أظهرت دراسات عدة أن التعرض المزمن لهذه المواد قد يؤدي إلى تشوهات خلقية وتأخر في النمو العقلي عند الأطفال.

■ من المسؤول عن انتشار هذه المواد السامة ولماذا تغيب الرقابة؟

● في الدول الرأسمالية الكبرى، حيث يمتلك المواطنون قوة ضغط وتأثير، بدأت الحكومات منذ سنوات في فرض قيود صارمة على استخدام المبيدات الكيميائية السامةحيث تم حظر العديد من المواد الكيميائية الخطيرة، وأجبرت الشركات الزراعية على احترام معايير السلامة البيئية والصحية. لكن هذه الشركات لم تتوقف عن إنتاج تلك السموم، بل وجدت أسواقًا جديدة في دول العالم الثالث من بينها المغرب، حيث تغيب الرقابة وتحكم الشركات الكبرى بقبضة حديدية على السياسات الزراعية.والدولة المغربية، التي من المفترض أن تحمي صحة مواطنيها، تغض الطرف عن هذه الكارثة في تواطؤ مكشوف ضد الطبقة العاملة.

من خلال متابعتها لهذا الأمر باشتوكة ايت باها نلاحظ:

-تواطؤ مفتشي الشغل حيث ان الزيارات الرقابية تجرى بمعرفة مسبقة، ما يسمح لأصحاب الضيعات بإخفاء الأدلة أو الادعاء بالالتزام بالمعايير المعتمدة.

-تمنح شركات الجودة شواهد زائفة ومزورة يتم منحها رغم الانتهاكات الصحية والبيئية للشركات الفلاحية ما يسمح لهذه السموم بالانتشار بشكل كبير داخل الضيعات الفلاحية دون عقوبات.

-تهميش العمال الزراعيين في مجموعة من الضيعات الفلاحية: لا تأمين صحي، لا وسائل وقاية، لا تعويضات في حالة المرض... فقط استغلال حتى الموت.

■ ما هي الحلول والبدائل الممكنة لحماية صحة الإنسان والبيئة من هذا التسميم المنهج؟

● أمام هذا الوضع الكارثي، لا بد من التحرك بشكل جماعي لوقف هذه الجرائم البيئية والصحية. فالحلول ليست مستحيلة، لكنها تتطلب نضالًا مستمرًا ووعيًا شعبيًا واسعًا.

×التنظيم والنضال الجماعي

-إنشاء تنسيقيات عمالية مستقلة للدفاع عن حقوق العمال الزراعيين.

-تنظيم إضرابات وتظاهرات للضغط على الدولة من أجل فرض قوانين تحمي صحة الإنسان والبيئة.

-فضح الشركات المتورطة والتشهير بها ورفع دعاوى قضائية ضدها.

×تصفية المبيدات القاتلة

-فرض حظر شامل على المبيدات الخطيرة مثل المبيدات النيماتودية وغيرها من المواد السامة التي تهدد حياة العمال والعاملات .

-تشديد الرقابة على الضيعات الفلاحية ومتابعة المخالفين قانونيًا .

-مطالبة الدولة بفرض قوانين صارمة تمنع استيراد واستخدام المبيدات المحظورة عالميًا.

× التحول نحو البديل.

أمام هذا الواقع، ظهرت محاولات محدودة لاستخدام بدائل طبيعية، لكنها لا تزال محاربة من قبل الشركات الكبرى التي تحتكر السوق. من بين هذه البدائل:

-استخدام الحشرات النافعة كمبيدات طبيعية، حيث تتغذى بعض الأنواع على الحشرات الضارة.

-الزراعة العضوية التي تعتمد على تقنيات طبيعية للحفاظ على الإنتاج دون اللجوء إلى المبيدات الكيميائية.

-المبيدات الحيوية المستخرجة من مواد طبيعية، والتي تشكل بديلًا أكثر أمانًا وصديقًا للبيئة.

لكن المشكلة الأساسية ليست في غياب البدائل، بل في سيطرة الرأسمال الزراعي على القطاع، حيث تفضل الشركات الكبرى استمرار الاعتماد على المبيدات الكيميائية لأنها تدر أرباحًا هائلة، حتى لو كان ذلك على حساب صحة العمال .

× تحميل الشركات والدولة المسؤولية.

-إجبار الشركات الكبرى على تعويض العمال المصابين بأمراض مهنية.

-إلزام الضيعات بتوفير معدات وقاية شخصية تحمي العمال من التعرض المباشر للمبيدات.

-وقف منح شهادات الجودة الزائفة التي تُشرعن استمرار استخدام هذه السموم القاتلة.

■ خاتمة:

● ما يحدث في اشتوكة آيت باها ليس مجرد مشكلة بيئية، بل هو جريمة ضد الإنسانية، تُرتكب بدم بارد من قبل الشركات الزراعية الكبرى بتواطؤ من الدولة. فالعمال يُدفعون إلى الموت مقابل أرباح ضخمة تجنيها هذه الشركات.

رسالة عبد الحميد أمين إلى مؤتمري/ات الاتحاد المغربي للشغل (المؤتمر 13)

ـــ مناضل في الاتحاد المغربي للشغل منذ 1970.
ـــ كاتب عام سابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وعضو في قيادته حاليا.
ـــ كاتب عام من 2001 إلى 2012 للاتحاد النقابي للموظفين.
ـــ عضو الأمانة الوطنية للاتحاد من دجنبر 2010 إلى مارس 2012.

مداخلة عن بعد

رفيقاتي ورفاقي المشاركين في المؤتمر الوطني 13 لمركزيتنا، الاتحاد المغربي للشغل؛

كان أملي كبيرا في أن أشارككم أشغال المؤتمر الوطني لمنظمتنا بعد أن تم إقصائي من المشاركة في المؤتمرين 11 و12 الأخيرين؛ لكن الإخوة في الأمانة الوطنية كان لهم رأي آخر، فقرروا إقصائي مع ثلاثة رفاق آخرين (عبد الرحيم هندوف، محمد هاكش والطاهر الدريدي)، من مجرد الحضور في المؤتمر، وذلك بعد أن تم اختيارنا كمؤتمرين بالإجماع من طرف المكتب الجامعي لجامعتنا. وقد جاء هذا الإقصاء التعسفي دون أي تعليل جدي لمناضلين كرسوا حياتهم النضالية النقابية منذ نعومة شبابهم لتطوير العمل النقابي، بالاستناد على مقومات هوية ومبادئ مركزيتنا الستة (الوحدة، التضامن، الديمقراطية، الاستقلالية، التقدمية، والجماهيرية) وعلى الشعار الخالد «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها». لذلك فأنا أطالب وبإلحاح بالتراجع الفوري عن إجراء الإقصاء وتمكين المناضلين الأربعة من الالتحاق بالمؤتمر.

الرفيقات والرفاق

يأتي مؤتمرنا غداة الاحتفال بإحياء الذكرى 14 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة والتي شكلت بشعارها الخالد (كرامة، حرية، عدالة اجتماعية) وبتظاهراتها الضخمة في معظم مناطق بلادنا ولمدة أزيد من سنة، الأمل الديمقراطي لشعبنا ومناضليه الساعين للتخلص من الاستبداد والفساد وإلى إقامة نظام ديمقراطي يضمن كافة حقوق الإنسان للجميع.

ونحن طبعا كطبقة عاملة، ورثة حركة 20 فبراير وانتفاضة 8 دجنبر 1952 المجيدة، سنظل نناضل من أجل مغرب الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل مغرب تكون فيه الطبقة العاملة سيدة نفسها وطليعة للكفاح الشعبي ضد السيطرة المخزنية وضد الرأسمالية المتوحشة في أفق بناء المجتمع الاشتراكي المنشود الذي تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية في حوزة الطبقة العاملة وحلفائها.

الرفيقات والرفاق المؤتمرين

لقد خضنا في الفترة الأخيرة وبالخصوص يومي 5 و6 فبراير، مع الإضراب العام الوطني، معركة كبرى ضد مشروع القانون التكبيلي للإضراب. وقد تمكنت الرأسمالية المتوحشة بدعم من الدولة المخزنية من فرض مصادقة البرلمان بأغلبيته المخدومة على هذا القانون المشؤوم الذي يشكل حكما بالإعدام على ضمان الحق الدستوري والإنساني في الإضراب.

وإذا كان هناك بعض المتخاذلين والمنهزمين يعتبرون أن المعركة قد انتهت بهزيمة تاريخية للطبقة العاملة، فإنني أعتبر، ومن منظور رفع راية النضال النقابي والسياسي والجمعوي التقدمي والوحدوي، أنه يجب العمل على مواصلة المعركة من أجل إسقاط القانون التكبيلي للإضراب بالموازاة مع مواصلة المعركة لإلغاء الفصل 288 المشؤوم بشأن ما يسمى بعرقلة حرية العمل.

إن الرأسمالية المتوحشة مدعومة بدولتها المخزنية، بعد أن تمكنت من تمرير قانون الإضراب ستعمل وبسرعة على تمرير التشريعات الأخرى النكوصية بدءًا بالمخطط التخريبي لمكتسبات التقاعد والتعديل الرجعي لمدونة الشغل وقانون إدماجCNOPS و CNSS وقانون النقابات المخرب للحقوق النقابية ومخطط تفكيك الوظيفة العمومية.

وبصراحة ووضوح أؤكد أنه لا يمكن لأية قوة نقابية وحتى لمركزيتنا، باعتبارها الأقوى والأكثر تمثيلية، أن تواجه بمفردها هذا الطوفان الساعي إلى تمرير القوانين الاجتماعية الرجعية بالموازاة مع الهجوم على المكتسبات في مجال التشغيل والتعليم والصحة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين الذين يعانون من الغلاء الفاحش للمعيشة ومن التفقير المتواصل والعطالة المتنامية.

لذا لا بد أن نرد الاعتبار للنضال الوحدوي في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة التي خبرتها بلادنا من تاريخ تاسيس مركزيتنا في 1955 إلى 1960 سنة أول تقسيم فرضه حزب الاستقلال على الحركة النقابية.

لا بد أن نكون مبادرين إلى تجميع كافة القوى النقابية المناضلة حول برنامج نضالي يسعى للحفاظ على المكتسبات والدفاع عن الحقوق وحتى «يستمر النضال من أجل الحريات النقابية والكرامة والعدالة الاجتماعية» كما جاء في شعار مؤتمرنا الحالي.

وفي هذا الإطار نستذكر تجربة العمل الوحدوي التي عرفتها بلادنا ما بين 2014 و2016 والتي مكنت من توحيد 5 نقابات أهمها الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، مع العلم أن هذه التجربة عانت من عدد من النواقص أبرزها ضعف مأسسة العمل الوحدوي وغياب الامتداد القطاعي والمجالي لهذا العمل الوحدوي والحسابات الضيقة هنا وهناك.

وأمام جبروت الرأسمالية المدعومة من طرف الدولة المخزنية، فإن الوحدة النضالية النقابية تبقى هي الأخرى غير كافية ولا بد من دعمها بالوحدة الشعبية التي تستوجب المشاركة والتعبئة لكل القوى الديمقراطية والحية ببلادنا على أساس برنامج نضالي موحد غايته انتزاع الحقوق والحريات وفي مقدمتها إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ، وتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الشعبية المفقرة والتخلص من الاستبداد والفساد.

الرفيقات والرفاق المؤتمرين

إن تحقيق أهدافنا النقابية يتطلب المواجهة الحازمة والوحدوية لأعداء الطبقة العاملة وهذا ما يتطلب بدوره تعزيز الوحدة الداخلية لمركزيتنا على أساس احترام آليات التنظيم الديمقراطي. وهنا يجب التذكير بالمقولة الشهيرة: «من لا تنظيم له، لا قوة له ومن لا قوة له لا حقوق له، ومن لا حقوق له لاكرامة له، ومن لا كرامة له لا حياة له ».

نعم يجب أن نقوي الثقافة التنظيمية داخل مركزيتنا بمختلف مكوناتها ويجب كذلك أن نعزز الديمقراطية داخل المركزية. وهنا يجب الإشارة إلى عدد من الممارسات التي عاشتها مركزيتنا في المدة الأخيرة والتي ضربت في الصميم مبدأ الديمقراطية الداخلية دون الحديث عن الإقصاء التعسفي للمناضلين الأربعة من المشاركة في المؤتمر الحالي.

وأشير هنا إلى بعضها فقط:

تخلى المؤتمر 12 عن تحديد الصلاحيات القصوى للأمين العام في ولايتين فقط (8 سنوات) كما جاء ذلك في القانون الأساسي المعتمد في دجنبر 2010 من طرف المؤتمر 10 للمركزية.

تهميش دور اللجنة الإدارية للمنظمة، كما اتضح ذلك من خلال عدم جمعها طيلة 10 سنوات (4 سنوات بعد المؤتمر 11 وست سنوات بعد المؤتمر 12)، من خلال عدم إشراك أعضائها بالصفة في المجالس الوطنية ومن خلال عدم إشراكهم كمؤتمرين بالصفة كما ينص القانون الأساسي على ذلك.

انتخاب الأجهزة بالجملة على ضوء مقترحات لجنة الترشيحات بدل انتخابهم بالتسلسل المنطقي المعروف الوارد في القانون الأساسي للمنظمة.

إن غيرتنا على الديمقراطية الداخلية هو جزء من الغيرة على المنظمة ولا بد للجميع من تصحيح الأوضاع في هذا المجال إذ أن قوة التنظيم تستمد بالأساس من احترام الديمقراطية الداخلية.

رفيقاتي، رفاقي المؤتمرين

لا يفوتني في الأخير أن أشير إلى معاناة الشعب الفلسطيني جراء فاشية الاستعمار الصهيوني المدعوم من طرف الامبريالية الغربية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية عدوة الشعوب ومشعلة الحروب. وإن ما يعمق مأسي شعبنا الفلسطيني هو التخاذل والتواطؤ العربي والذي يتحول إلى تطبيع سياسي واقتصادي وثقافي ورياضي وعسكري وأمني كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الذي وقع على اتفاقية التطبيع المخزية منذ أربع سنوات في 22 دجنبر 2020. ولهذا وجب علينا كمركزية أن ننخرط في الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ويجب أكثر من أي وقت مضى أن نتشبث بشعار «فلسطين أمانة والتطبيع خيانة».

وأخيرا أشير إلى أنني صغت هذه «المداخلة عن بعد» دون انفعال واعتمادا على طرح القضايا بموضوعية مؤكدا مرة أخرى أنني عضو في المركزية كنت، وعضوا في المركزية سأظل؛ كما سأبقى مناضلا ملتزما بأهداف الطبقة العاملة في نضالها ضد الامبريالية والرأسمالية ومختلف أصناف الرجعيات ومن أجل مجتمع اشتراكي في أفق المجتمع الخالي من الاستغلال والاستلاب.

وتحية نضالية لكل المناضلين/ات الشرفاء وسائر المؤتمرين ومتمنياتي بالنجاح للمؤتمر الوطني.

الرباط في 21 فبراير 2025.

رسالة محمد هاكاش كاتب عام سابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وعضو كتابتها التنفيذية عضو اللجنة الإدارية للاتحاد المغربي للشغل

إلى مؤتمري ومؤتمرات المؤتمر الثالث عشر للاتحاد المغربي للشغل الذي ينعقد بالدار البيضاء أيام 22-21و23 فبراير 2025.

بعد التحية، تمنيت أن أكون بينكم وأن أساهم بشكل مباشر في انجاح المؤتمر والاستعداد لمواجهة ما تتعرض له الطبقة العاملة من تحديات، لكن القيادة المتنفذة في مركزيتنا قررت إقصائي من الحضور معية رفاقي (عبد الحميد أمين وعبد الرحيم هندوف والطاهر الدريدي) بشكل بيروقراطي وتعسفي وبدون أن تقدم أي مبرر لذلك. ولا شك أن أغلبية المؤتمرين والمؤتمرات سيعارضون هذا الاجراء الذي يمس بمبادئ مركزيتنا ومضمون نشيد الاتحاد وشعار المؤتمر.

إن هذا الاقصاء لا ولن يمنعني من مواصلة نضالي مع الطبقة العاملة وسط الاتحاد المغربي للشغل والمساهمة في الدفاع عن الوحدة النقابية ومواجهة استخدام الطبقة العاملة بدل خدمتها وذلك من أجل تحقيق مجتمع تسوده الكرامة والعدالة الاجتماعية ويتمتع بكافة حقوق الانسان، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....

لا شك رفاقي رفيقاتي وإخواني أخواتي المؤتمرين والمؤتمرات تتذكرون الأزمة التي مر بها الإتحاد خلال سنوات 2012 ، 2013 و2014، وموقف الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وتشبثها بالاتحاد المغربي للشغل تكريسا للوحدة النقابية. لقد شاركت مع رفاقي في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ككاتب عام للجامعة آنذاك في الحفاظ على الوحدة وتجاوزنا كل الصعاب التي واجهتنا. وللتذكير، فإن نضالنا في هذا الباب تعترف به قيادة مركزيتنا وعلى رأسها الأمين الوطني.

إخواني أخواتي رفاقي رفيقاتي، إن المؤتمر ليس حفلة بل هو لحظة ومحطة نضالية مهمة وحاسمة، وهي التي تحدد مسار مستقبل المنظمة وترسم المخطط النضالي القادر على الدفاع المستميت على مصالح الطبقة العاملة. وأمامنا الآن تحديات كبيرة حيث تنتظرنا معركة إسقاط قانون الإضراب ومواجهة قانون التقاعد وتغيير المدونة في اتجاه تعميق الهشاشة؛ ومواجهتنا لهذه التحديات لا يمكن أن تنجح في التصدي لها دون تشبيب الهياكل التنظيمية لمنظمتنا وتعزيز الديمقراطية الداخلية وقبول الانتقاد واحترام الاختلافات السياسية وعدم تكريس الزعامة الأبدية التي بدأت تظهر ملامحها بعد نقض فصل القانون الأساسي الصادر عن المؤتمر العاشر الذي نص على تحديد ولايتين للأمين العام.

أجدد تحياتي لكم ولكن جميعا متمنيا النجاح للمؤتمر في اتجاه الدفاع المستميت على الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية ببلادنا.

الرباط في 21 فبراير 2025

الطاهر الدريدي عضو الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عضو اللجنة الإدارية للاتحاد الجهوي لنقابات الرباط، سلا، تمارة للاتحاد المغربي للشغل

إلى مؤتمري عضوات وأعضاء المؤتمر الثالث عشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد بالدار البيضاء أيام 22-21و23 فبراير 2025.

تحية نضالية وبعد؛

لا شك أن عددا هاما من بينكم يعلم ما تعرضت له أنا ورفاقي (عبد الحميد أمين وعبد الرحيم هندوف ومحمد هاكاش) من إقصاء، لا يستقيم لتبريره أي منطق كان، للحضور والمشاركة في مؤتمر منظمتنا الإتحاد المغربي للشغل، الذي ينعقد بالمقر المركزي بالبيضاء أيام 21، 22 و23 فبراير الجاري.

إن هذا القرار الجائر في حقي وفي حق رفاقي الآخرين يأتي بعد مشاركتي في المؤتمر السابق لمنظمتنا (المؤتمر 12) لينبش مرة أخرى في الأزمة التي مرت منها منظمتنا سنوات 2012، 2013 و2014، رغم أني كنت أعتبر أن هذا الأمر قد أصبح من الماضي، ورغم موقف الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي الثابت من الوحدة النقابية ودفاعها المستميت عن مبادئ وأهداف منظمتنا، والذي يشهد به ويعتز به كل مناضلات ومناضلي الإتحاد المغربي للشغل، قيادة وقواعد.

إن هذا القرار التعسفي البيروقراطي الذي لم يحترم اختيار جامعتنا لمنتدبيها ال 35 في المؤتمر 13 لمنظمتنا والذي اتخذ بشكل ديمقراطي من خلال أجهزتها الشرعية، ورغم ما خلفه في نفسي من استياء عميق، ولدى كافة مناضلات ومناضلي جامعتنا، فإنه لن يحول، سواء الآن أو مستقبلا، دون مواصلتي لنضالي داخل منظمتنا بذات الروح الوحدوية والنفس النضالي الذي يعرفه عني كافة المناضلات والمناضلين داخل منظمتنا لأزيد من 32 سنة، منذ سنة 1993 داخل الاتحاد الجهوي لنقابات القنيطرة ثم داخل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والاتحاد الجهوي لنقابات الرباط، سلا تمارة منذ سنة 1995 وحتى الآن.

وإذ أعبر عن احتجاجي عن هذا القرار الجائر، فسوف أبقى متمنيا تصحيحه ومراجعته حتى آخر يوم من انعقاد المؤتمر 13 لمنظمتنا من جهة، ومؤكدا من جهة أخرى على مواصلتي للنضال داخل مركزيتنا، ومن أي موقع كان، دفاعا عن قضايا الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ومن أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكل ما يحقق الكرامة لشعبنا الأبي.

متمنياتي بالنجاح للمؤتمر 13 لمنظمتنا في كافة أشغاله، بما يعزز خطها الأصيل، المنافح عن تطلعات الطبقة العاملة المغربية في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحتى يكون محطة مثلى للديمقراطية الداخلية، وفي مستوى انتظارات الطبقة العاملة والحركة النقابية المناضلة وعموم الصف الديمقراطي ببلادنا لمواجهة التحديات والتراجعات غير المسبوقة على مستوى الحقوق والحريات ببلادنا، وصد الهجوم الخطير الذي يواجه الطبقة العاملة المغربية والعمل النقابي، والذي تجسده القوانين التراجعية الخطيرة التي تعمل حكومة الباطرونا الرجعية على تمريرها ضدا على إرادة الطبقة العاملة، وفي مقدمتها القانون التكبيلي لحق الإضراب.

أجدد لكم ولكن مرة أخرى متمنياتي الصادقة بنجاح المؤتمر 13 لمنظمتنا، وعاش الاتحاد المغربي للشغل.

الرباط في 21 فبراير 2025

لصالح من يتم تفكيك و تفويت المؤسسات المقاولات العمومية ؟

محمد موساوي

يعد هذا المقال استمرارا للمقال الذي نشر في العدد الأسبوعي 590 بتاريخ 30 يناير، الذي كان موضوعه السياسات الاستثمارية الجديدة و دور الدولة في تحفيز القطاع الخاص ليتحمل الثلثين من اجمالي الاستثمارات المقدرة ب 350 مليار درهم بحلول سنة 2035. و تضم السياسات الاستثمارية الجديدة، أيضا، اصلاح المؤسسات و المقاولات العمومية (أنظر قانون إطار رقم 21.50) لكي تتماشى مع الدور الجديد المخول للقطاع العام. إذ ورد في قوانين المالية منذ 2002 ، بالخصوص ، التأكيد على الضرورة الملحة لمراجعة محفظة الأصول المملوكة للدولة مع وضع خارطة طريق شاملة للعمليات المتعلقة بالسياسة المساهماتية للدولة، والتسريع في تنزيل هذه الخارطة. و قد جاء في تقرير للمجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2024-2023، أن هناك استعجال لإعادة هيكلة المحفظة العمومية، وذلك تفعيلا للتقدم المهم الحاصل في إطار توضيح الرؤية الخاصة بها. حيث ساعدت المجهودات التي بذلتها وزارة الاقتصاد والمالية على «تحسين الرؤية

> **إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 يتوقع أن تحقق المؤسسات والمقاولات العمومية عائدات إجمالية تصل إلى حوالي 28.5 مليار درهم، منها 19.5 مليار درهم كعائدات من الأرباح والمساهمات المختلفة، و9 مليارات درهم من عمليات تفويت الأصول و الخوصصة، هذا نتيجة العجز المالي العضال الذي يتفاقم سنة بعد أخرى، في سياق عالمي يتميز بصعوبة الحصول على قروض بأسعار مناسبة**

حول المحفظة العمومية المستهدفة للمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري من حيث الحجم والتركيبة». و تبقى مهمة التمكن من وضع خارطة طريق شاملة لعمليات إعادة الهيكلة في إطار جدول زمني محدد.

من جهة أخرى، إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 يتوقع أن تحقق المؤسسات والمقاولات العمومية عائدات إجمالية تصل إلى حوالي 28.5 مليار درهم، منها 19.5 مليار درهم كعائدات من الأرباح والمساهمات المختلفة، و9 مليارات درهم من عمليات تفويت الأصول و الخوصصة، و هذا نتيجة العجز المالي العضال الذي يتفاقم سنة بعد أخرى، في سياق عالمي يتميز بصعوبة الحصول على قروض بأسعار مناسبة . وهنا يطرح هذا السؤال المنطقي: أي اصلاح يراد للمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري؟ أهو الرفع من عائدات الدولة من الأرباح والمساهمات المختلفة ، أم المزيد من عائدات الدولة المتحصلة من عمليات تفويت الأصول و الخوصصة، و لصالح من يتم التفويت؟

من أجل الإجابة، لابد من التطرق الى دور "أم الوكالات" : « الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية»، من حيث المهام و الأداء منذ إحداثها سنة 2021

تأسست الوكالة بمقتضى القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية. والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-21-96 الصادر في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليو 2021) حيز التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتمثل مهمتها الأساسية في السهر على مصالح الذمة المالية للدولة – المساهمة، وتدبير مساهمات الدولة وكذا تتبع وتقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وتتمثل مساهمة الوكالة في إصلاح القطاع العام في تحديد حجم القطاع، وتأطير تطوره، وتعزيز قدراته، وكذا تحديث حكامته ومراقبته وتحسين نجاعة أدائه، و بإيجاز تتولى مهمة السهر على مصالح الذمة المالية للدولة المساهمة، وتدبير مساهماتها .

و حسب التصريح الحكومي تشكل الوكالة أحد دعائم إصلاح القطاع العام، وتهدف إلى تعزيز الإشراف والتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتحسين أدائها واستدامة النماذج الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع القدرة على تقييم وضبط المخاطر من أجل تحقيق مساهمة عمومية فعالة والاستجابة بشكل أفضل لأهداف الاستراتيجية «للدولة المساهمة» تماشيا مع مبادئ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وانسجاما مع التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الوطني.

و من مجموع 272 مؤسسة ومقاولة عمومية (سنة 2003)، يشمل مجال تدخل الوكالة الوطنية 57 مؤسسة ومقاولة عمومية موزعة كالتالي: 15 مؤسسة ذات طابع تجاري، 35 مقاولة عمومية ذات المساهمة المباشرة للدولة ، و7 مساهمات تملكها الدولة أو المؤسسات والمقاولات العمومية بصورة حصرية أو مشتركة.

بعد استكمال الشروط التحضيرية لاشتغالها، عقدت الوكالة المجلس الأول لإدارتها في 12 دجنبر2022، لتنصيب أجهزة إدارة وتسيير الوكالة الوطنية . بعد خذا المجلس توالت الاجتماعات بوتيرة سريعة نظرا لمهام " تفكيك

> **أن المحفظة العمومية، تتكون حتى شهر شتنبر 2024، من 271 مؤسسة ومقاولة عمومية موزعة كما يلي: 228 مؤسسة عمومية، و43 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة. ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة أو مساهمات يبلغ مجموعها 525 هيئة، منها 53% مساهمة بالأغلبية.**

القطاع العام" المستعجلة المرغوب في إنجازها. هكذا عقدت «الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية»، يوم 20 فبراير 20 الاجتماع السادس لمجلس إدارتها. و جاء في بلاغ للوكالة ، أن المدير العام للوكالة، (عبد اللطيف زغنون) قدم خلال هذا الاجتماع حصيلة إنجازاتها برسم سنة 2024، التي تميزت باستكمال إعداد السياسة المساهماتية للدولة والمصادقة عليها، وفقا للتوجهات الاستراتيجية التي صادق عليها المجلس الوزاري بتاريخ 1 يونيو 2024.(وبنشر المرسوم رقم 2.24.1090 بالمصادقة على السياسة المساهماتية للدولة بالجريدة الرسمية)

وقد شكل هذا الاجتماع فرصة لتسليط الضوء على التقدم الكبير المحرز في إطار تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال قيادة الوكالة لأوراش مهيكلة، وتنفيذ عمليات إعادة الهيكلة في قطاعات مختلفة، والمواكبة النشطة للمؤسسات العمومية في إطار تحويلها لشركات المساهمة، واستكمال مشروع تجميع حسابات الدولة المساهمة حسب المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى إرساء منظومة لقيادة نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

و استرجاعا لما ورد في تقارير المؤسسات والمقاولات العمومية الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية، يتبين أن عائدات تفويت الأصول والخوصصة المسجلة خلال سنة 2023 بلغت 1.6 مليار درهم، ما يعادل 18% من التوقعات الأولية (9 مليارات درهم)؛ أما توقعات إغلاق سنة 2024 لهذه العائدات، فتقدر بـ 5.9 مليار درهم، مقارنة بتوقعات أولية تصل إلى 9 مليارات درهم. وبلغت الإنجازات حتى شهر غشت 2024 ما قيمته 1.7 مليار درهم، أي ما يمثل 28% من توقعات الإغلاق.

ويتوقع مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، أن تبلغ الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 19.546 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، أي بارتفاع بنسبة 26% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2024 (15.480 مليون درهم)

يشار إلى أن المحفظة العمومية، تتكون حتى شهر شتنبر 2024، من 271 مؤسسة ومقاولة عمومية موزعة كما يلي: 228 مؤسسة عمومية، و43 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة. ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة أو مساهمات يبلغ مجموعها 525 هيئة، منها 53% مساهمة بالأغلبية. بالإضافة إلى ذلك، تتألف المحفظة العمومية من 73 شركة ذات مساهمة عمومية للجماعات الترابية، منها 21 شركة تخضع للمراقبة المالية ويتم تجميعها على مستوى المحفظة العمومية، و53 شركة عمومية أخرى، منها 30 شركة تخضع للمراقبة المالية ويتم تجميعها على مستوى المحفظة العمومية.

تبرز المعطيات السالفة كبر حجم تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ، وكذلك تنوع المجالات المعنية . و بذلك، فإنها تستحق تسمية أم الوكالات.

ملحوظة: في سياق متصل، قررت الحكومة برسم 2025 إعادة هيكلة حوالي 60 مؤسسة ومقاولة عمومية بهدف تحديد عمليات إعادة هيكلة جديدة في أفق وضع مخطط إصلاحي يتماشى مع أهداف ترشيد المحفظة العمومية وتقليص حجمها.

– فأي ترشيد و أي تقليص ؟ (يتبع)

في 22 فبراير 2025

النضال الوحدوي ضرورة ملحة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية

مع التحولات التي يعرفها العالم نتيجة تفاقم ازمة المنظومة الامبريالية واحتداد تناقضاتها التي أصبحت تتجه نحو منحى تناحري من أجل اعادة تقسيم العالم من منطلق هيمني للحفاظ على سيطرة الدول الرأسمالية الامبريالية على خيرات ومقدرات الشعوب، اصبحت مسالة النضال الوحدوي وبناء التحالفات محليا وعلى الصعيد الإقليمي والدولي ضرورة تفرض نفسها في افق قيام جبهة عالمية مناهضة للإمبريالية وحلفائها ومخططاتهم التدميرية للإنسان وللبيئة.

ملف هذا العدد يطرح مرة اخرى للنقاش مسالة النضال الوحدوي وبناء التحالفات والجبهات لمواجهة الهجوم الكاسح للمخططات الامبريالية ووكلائها وامام تصاعد الهجوم الرأسمال التبعي ونظامه المخزني على كافة المستويات، محاولا تفكيك كل اشكال المقاومة واجهاض كل المبادرات التي تروم مواجهة الهجوم الرأسمالي المتوحش على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية...

في ضرورة النضال الوحدوي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية

جمال براجع

تمر بلادنا بمرحلة صعبة ومفصلية في تاريخها بسبب الأزمة البنيوية الشاملة التي تمس جميع المياديين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في ارتباط بالأزمة البنيوية العميقة والمتواصلة لنمط الإنتاج الرأسمالي المعولم.

إن دقة وصعوبة المرحلة تفرض على جميع القوى الثورية والديمقراطية والحية توحيد جهودها وتنسيقها لإنقاذ بلادنا من المصير المجهول الذي يجرها إليه النظام المخزني ولإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

-1لماذا النضال الوحدوي ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة:

النضال الوحدوي بين القوى المناضلة تفرضه ظروف موضوعية وأخرى ذاتية.

أ-الظروف الموضوعية:

- تصاعد الهجوم المخزني الرأسمالي على كافة المستويات

× على المستوى السياسي: تغول النظام المخزني وإغلاقه التام للحقل السياسي بهجومه القوي والمتواصل على الحريات العامة لإسكات أي صوت معارض ومنع ظهور أية قوة أو مشروع سياسي أو اجتماعي يهدد وجوده ومصالح الكتلة الطبقية السائدة. هذا بالإضافة إلى انخراطه في التطبيع مع الكيان الصهيوني وما يشكله ذلك من مخاطر على مصالح وأمن ومستقبل الشعب المغربي.

×على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: الهجوم الرأسمالي المتوحش على مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في الحياة الكريمة والشغل والخدمات الاجتماعية العمومية والحماية الاجتماعية...وما ترتب عن ذلك من تعميم للفقر والبطالة والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والتهميش المجالي...في ظل سيادة اقتصاد الفساد والريع والاحتكار والمضاربات والنهب وإغراق البلاد في المديونية والتبعية.

× على المستوى البيئي: التدمير الخطير والمتواصل للبيئة واستنزاف مواردها وخصوصا المائية والمعدنية والتربة بسبب إطلاق يد الرأسماليين المفترسين لنهب ثرواتها دون حسيب أو رقيب.

× على المستوى الثقافي: الاستهداف الخطير لهوية الشعب المغربي بجميع مكوناتها وقيمها الوطنية التحررية والانسانية من خلال تعميم ثقافة الخرافة والتفاهة والميوعة والاستهلاك والخنوع والاستسلام والتي تتكرس عبر الأجهزة الإيديولوجية المختلفة للنظام. بالإضافة إلى المخاطر التي يشكلها التغلغل الصهيوني على هوية وثقافة شعبنا ووحدته.

- نضالات عمالية وشعبية متواصلة في مواجهة الهجوم المخزني الرأسمالي:

تخوض الطبقة العاملة والشغيلة والجماهير الشعبية نضالات هامة في مختلف القطاعات والمناطق دفاعا عن مكتسباتها ومطالبة بحقوقها في الشغل والخدمات الاجتماعية والماء... وضد التهميش والاستيلاء على الأراضي... لكن هذه النضالات تبقى مشتتة وغير مؤطرة في أغلبها مما يسهل على النظام قمعها وإجهاضها. إن الطاقات والاستعدادات النضالية للطبقة العاملة والجماهير هي بمثابة رسائل واضحة للقوى المناضلة لكي تتحمل مسؤوليتها التاريخية للإلتحام بها وتأطيرها لكي تحقق أهدافها على طريق تغيير موازين القوى وتحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي.

الظروف الذاتية للقوى المناضلة:

- ضعف وتشتت قوى اليسار وانتشار النزعات الحلقية والهيمنية لدى بعضها بالإضافة إلى الصراعات الذاتية، وانتشار ثقافة اللاتنظيم عند كم هائل من المناضلين/ات اليساريين/ات. هذا بالإضافة إلى عزلة هذه القوى عن الجماهير الشعبية.

- ضعف الانخراط في النضالات الشعبية والعمالية ودعمها. وهناك من ينخرط فيها لأهداف سياسوية ضيقة.

- ضعف العمل النقابي وتشتته وسيادة التوجهات البيروقراطية في قيادته والتي تعمق بممارساتها فقدان الثقة في العمل النقابي، الشيء يشكل عائقا كبيرا أمام تنظيم العمال/ات والشغيلة بصفة عامة لمواجهة الاستغلال الرأسمالي والهجوم على مكتسباتها. مما يدفع بالعديد من الفئات المهنية والاجتماعية إلى بناء تنسيقات خاصة بها.

- جمود أو تراجع أو محدودية عمل مجموعة من تجارب العمل الوحدوي والمشترك بين القوى الديمقراطية والمناضلة مثل الجبهة الاجتماعية المغربية والإتلاف المغربي لحقوق الإنسان والتنسيق النقابي في عدة قطاعات كالتعليم والصحة والجماعات المحلية...

- تراجع دور الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في تأطير المعطلين حاملي الشهادات والذين تتزايد أعدادهم بشكل مهول في ظل الأزمة. هذا إلى جانب استمرار أزمة الحركة الطلابية وعجز فصائلها التقدمية عن بلورة إجابة جماعية لمعالجتها في أفق إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لمواجهة المخططات الطبقية للنظام لتصفية التعليم الجامعي العمومية.

2 - يندرج النضال الوحدوي في تصورنا في إطار بناء التنظيمات المستقلة للجماهير وجبهة الطبقات الشعبية.

يعتبر حزب النهج الديمقراطي العمالي أن مهام المرحلة الحالية هي تحقيق التحرر الوطني والديمقراطي كشرط ضروري لفتح الآفاق أمام الاشتراكية. وهذا يتطلب التخلص من المخزن باعتباره العائق البنيوي أمام تحرر شعبنا وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي. وحل هذا التناقض لن يتم إلا بتوفير أدواته السياسية التنظيمية والتي حدد الحزب بناءها عبر أربع سيرورات مترابطة فيما بينها جدليا وهي: سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية وسيرورة بناء الأممية الماركسية.

إن النضال الوحدوي يكمن في صلب هذه السيرورات، إذ يعتبر عنصرا أساسيا في تأطير العلاقة فيما بينها. فلا يمكن الحديث عن التقدم في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة بمعزل عن السيرورات الأخرى، والعكس صحيح. والنجاح في ذلك سيمكن من توفير شروط موازين القوى الضرورية للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

لذلك يولي الحزب أهمية قصوى لبناء وتقوية التنظيمات الذاتية للجماهير والانخراط فيها من إطارات نقابية وحقوقية وجماهيرية وحراكات شعبية...ودعم نضالاتها وتقوية العمل الوحدوي الكفاحي وسطها وفيما بينها لتجاوز تشتتها وتوجيه نضالاتها في أفق التغيير.

وبنفس الأهمية يناضل على مستوى سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية التي يعتبرها إطارا واسعا يجمع بين جميع الطبقات والفئات والقوى المناهضة للنظام القائم والتي من مصلحتها التخلص منه وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي.

وبناء هذه الجبهة يتم عبر سيرورة يتبلور ويتقوى فيها التحالف والنضال المشترك والتنسيق بين هذه القوى والطبقات والفئات في معمعان الصراع الطبقي. وفي سياق بناء هذه الجبهة يركز الحزب، بناء على تقييمه للتجارب النضالية للشعب المغربي وتجارب الشعوب الأخرى وخاصة السيرورات الثورية في منطقتنا والتي تجسدت في بلادنا في تجربة حركة 20 فبراير، على الاشتغال على بناء الجبهات الميدانية لتنسيق العمل النضالي الوحدوي الميداني في كافة مجالات الفعل النضالي بين مختلف الفاعلين فيه على قاعدة المصالح والمطالب والأهداف المشتركة وخلق دينامية نضالية قوية وسط الجماهير الشعبية من شأنها تحقيق التراكمات على مستوى إكساب الجماهير الوعي الطبقي و الخبرات النضالية والتنظيمية الضرورية لفرز طلائعها لتقرير مصيرها بنفسها. في بارتباط بذلك يركز على بناء الجبهة الديمقراطية التي تضم القوى اليسارية والديمقراطية المختلفة والتي يعتبرها النواة الأساسية لضمان قوة ونجاح الجبهات الميدانية في تحقيق أهدافها وتطورها في اتجاه بناء جبهة الطبقات الشعبية.

إن التقدم في بناء سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية يستلزم بالضرورة تقوية وتوسيع التحالف بين القوى اليسارية والديمقراطية والتنسيق والنضال الوحدوي مع جميع القوى المناضلة والحية. ومن أجل ذلك يعتمد الحزب شعار « الهجوم الوحدوي» لتقوية النضال المشترك و»الحوار العمومي» حول مختلف قضايا التغيير لبلورة وتوسيع مساحة المشترك ولتدبير التناقضات بين تلك القوى بالطرق السديدة بما يخدم تطور الحركة النضالية للجماهير نحو التغيير.

3 - في شروط النضال الوحدوي:

لكي ينجح النضال الوحدوي بين القوى المناضلة لابد وأن تتوفر له عدة شروط منها:

- مناهضة ومعارضة النظام الاستبدادي القائم وتبني الديمقراطية، ليست كآلية انتخابية، بل كنظام حكم ديمقراطي يجسد سلطة الشعب.

- الاقتناع بأن الجماهير هي صانعة التغيير عبر النضال الجماهيري المنظم وليس بالتوافقات مع النظام في الكواليس. مما يفرض الانخراط إلى جانبها في هذا النضال من أجل مصالحها ومطامحها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

- الاقتناع بأن النضال الوحدوي والمشترك هو مبدأ في الفكر والممارسة له بعد استراتيجي في معركة التغيير، وليس تكتيك ينتهي بانتهاء إنجاز مهمة ما أو بالفشل في إنجازها.

- وضوح الرؤيا والمبدئية فيما يخص التحالفات والعمل الوحدوي. فلا يمكن التحالف والتنسيق مع القوى الموالية أو المتواطئة مع النظام أو المدافعة والمطبلة للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

- فتح حوار جدي ومسؤول بين القوى اليسارية لخلق تحالف يساري على قاعدة برنامج سياسي حد أدنى.

- اعتماد الحوار الديمقراطي المسؤول كآلية لبلورة البرامج النضالية والمواقف المشتركة ولتدبير التناقضات والاختلافات والعلاقات في إطارات وفضاءات النضال المشترك، ومحاربة أمراض الانتهازية والحلقية والهيمنة...

- التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة سيعزز شروط تحقيق جبهة الطبقات الشعبية. ومن أجل ذلك لابد من تقوية وتطوير الحوارو العلاقات الرفاقية والنضالية بين الماركسيين-اللينينيين/ات في أفق الانخراط الجماعي في بناء هذا المشروع التاريخي للطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

خلاصة عامة:

يكتسي النضال الوحدوي بين القوى المناضلة والمناهضة للنظام المخزني أهمية بالغة وحاسمة في سيرورة النضال العمالي والشعبي من أجل تغيير موازين القوى على طريق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. و لا يمكن لهذا النضال أن يتحقق بشكله المطلوب إلا إذا تبلور وترسخ في الحركة النضالية للجماهير الشعبية وفي مقدمتها العمال والكادحين. وهذه مهمة قوى اليسار بالدرجة الأولى، وخصوصا اليسار الماركسي اللينيني الذي تندرج، هذه المهمة بالنسبة له، في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي يشكل بناؤه ضرورة لقيادة جبهة الطبقات الشعبية لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الاشتراكية.

24 فبراير 2025.

من أجل وحدة يسارية عملية

ايت اوزي يونس

بلورة شعار «الصراع الطبقي فوق كل شيء» مغربيا كأرضية وحدوية لليسار المغربي ومحاولة ربطه بالسياق المغربي من منظور ماركسي تتطلب تكييف الإطار النظري الماركسي مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المغربي. الماركسية، كما طورتها أفكار ماركس وإنجلز ولينين، تركز على الصراع الطبقي كمحرك للتاريخ، لكن تطبيقها في سياق محدد مثل المغرب يحتاج إلى مراعاة الخصوصيات المحلية: البنية الطبقية، دور الدين، النظام الملكي، الاقتصاد الزراعي والرأسمالي التابع، والتعدد الثقافي. سأقترح كيفية صياغة هذا الشعار وتفعيله ماركسيًا في المغرب عبر خطوات تحليلية وعملية.

1. تحليل البنية الطبقية في المغرب:

لكي يصبح «الصراع الطبقي فوق كل شيء» شعارًا ذا معنى، يجب أولاً فهم الطبقات الاجتماعية في المغرب:

– الطبقة الحاكمة (البرجوازية الكبيرة والنخبة المرتبطة بالدولة): تشمل الأسر المالكة للأراضي الكبرى، الشركات الكبيرة المرتبطة بالتصدير (مثل الفوسفاط الزراعة ...)، والنخب السياسية المقربة من النظام الملكي (المخزن). هذه الطبقة تستفيد من الاقتصاد الرأسمالي التابع للخارج.

– ×الطبقة العاملة:× تشمل العمال في الصناعات (مثل النسيج والمعادن ...)، والفلاحين الصغار، والعمال غير المنظمين في القطاع غير الرسمي (الذي يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد المغربي).

– البرجوازية الصغيرة: تتضمن التجار الصغار، أصحاب المشاريع الصغيرة، وبعض الموظفين في القطاع العام، وهم غالبًا في وضع وسطي بين الطبقتين.

– الفلاحون والمهمشون: الفلاحون بدون أرض، العاطلون، وسكان الأحياء الشعبية، وهم الأكثر فقرًا واستغلالاً.

الشعار الماركسي هنا: يمكن صياغته ك«الصراع الطبقي لتحرير العمال والفلاحين المغاربة من استغلال المخزن والرأسمالية التابعة». هذا يضع الصراع بين الطبقة العاملة والفلاحين من جهة، والنخبة الحاكمة والرأسمالية من جهة أخرى.

2. معالجة دور الدين في المغرب:

الدين (الإسلام) يلعب دورًا مركزيًا في المغرب، سواء كجزء من الهوية الوطنية أو كأداة للنظام الملكي (باعتبار الملك «أمير المؤمنين»). الماركسية تقليديًا تنتقد الدين كأداة أيديولوجية للطبقة الحاكمة، لكن لينين، كما رأينا في مقاله، دعا إلى تسامح تكتيكي مع المتدينين. في السياق المغربي:

– التكتيك الماركسي: بدلاً من مواجهة الدين بشكل مباشر (ما قد ينفر الجماهير المتدينة)، يمكن للشعار أن يركز على كشف كيف يستخدم النظام الدين لتبرير الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

– الصياغة المحتملة: «الصراع الطبقي للتحرر من الاستغلال باسم الدين والمخزن». هذا يحافظ على نقد الدين كأداة للطبقة الحاكمة دون استعداء المؤمنين كأفراد.

3. الاقتصاد المغربي والتبعية:

المغرب يعتمد اقتصاديًا على تصدير المواد الخام (الفوسفاط، المنتجات الزراعية ...) واستيراد السلع الصناعية، مما يجعله تابعًا للرأسمالية العالمية (خاصة أوروبا). الماركسية ترى في هذه التبعية امتدادًا للاستعمار الاقتصادي:

– التحليل الماركسي: الطبقة الحاكمة المغربية تتعاون مع الرأسمالية الدولية لاستغلال العمال والفلاحين، مما يجعل الصراع الطبقي مرتبطًا أيضًا بالتحرر الوطني من التبعية.

– الشعار المقترح: «الصراع الطبقي ضد الاستغلال الداخلي والتبعية الخارجية». هذا يربط بين الطبقة العاملة المغربية والنضال ضد الامبريالية، وهو موضوع ماركسي كلاسيكي.

4. النظام الملكي والمخزن:

النظام الملكي في المغرب ليس مجرد رمز، بل مؤسسة سياسية واقتصادية مركزية (المخزن) تسيطر على الموارد والقرارات. الماركسية سترى فيه تجسيدًا للطبقة الحاكمة:

– التكتيك: الشعار يجب أن ينتقد المخزن كآلية للاستغلال الطبقي، مع مراعاة حساسية الشارع المغربي تجاه الملكية.

– الصياغة: «الصراع الطبقي لتفكيك المخزن واستغلال الشعب». هذا يضع المخزن كعدو طبقي دون الصدام المباشر مع رمزية الملكية في المرحلة الأولى.

5 التعدد الثقافي واللغوي:

المغرب يتميز بتنوع ثقافي ولغوي (العربية، الأمازيغية، تأثيرات فرنسية)، مما قد يُستخدم لتفتيت الوحدة الطبقية. الماركسية ترفض تقديم الهويات الثقافية على الصراع الطبقي:

– التحليل: الطبقة الحاكمة قد تستغل هذا التنوع لصرف الانتباه عن الاستغلال الاقتصادي.

– الشعار: «الصراع الطبقي يوحد العمال والفلاحين عبر اللغات والهويات». هذا يعزز فكرة أن الطبقة العاملة موحدة بغض النظر عن الاختلافات الثقافية.

بلورة الشعار النهائي:

بناءً على العناصر أعلاه، يمكن صياغة شعار ماركسي ملائم للسياق المغربي كالتالي:

«الصراع الطبقي لتحرير العمال والفلاحين المغاربة من استغلال المخزن والتبعية الرأسمالية.»

مميزات الشعار:

– يضع الصراع الطبقي كأولوية فوق الدين، الهوية، أو النظام السياسي.

– يربط بين الاستغلال المحلي (المخزن) والخارجي (الرأسمالية العالمية).

– يخاطب الفئتين الأكثر استغلالاً: العمال والفلاحين.

– يتجنب الصدام المباشر مع الدين كرمز شعبي، مع التركيز على نقد استخدامه كأداة.

كيفية تفعيل الشعار عمليًا:

1. التعبئة الشعبية:

– تنظيم العمال في النقابات والفلاحين في اتحادات لمواجهة الشركات الكبرى والمخزن.

– استخدام قضايا ملموسة مثل الأجور المنخفضة، الخصخصة، وتدهور الأراضي الزراعية كمحفزات للوعي الطبقي.

2. الخطاب الأيديولوجي:

– نشر فكرة أن المشاكل الاجتماعية (الفقر، البطالة) ليست قضاءً وقدرًا أو نتيجة «عدم الإيمان»، بل نتيجة استغلال طبقي يمكن تغييره.

3. التكتيك السياسي:

– الاستفادة من التسامح التكتيكي الذي دعا إليه لينين: عدم استعداء المتدينين، بل استقطابهم عبر إظهار كيف يستخدم النظام الدين لتبرير الظلم.

4. الربط بالتاريخ المحلي:

– استحضار نضالات طبقية سابقة في المغرب (مثل انتفاضات الفلاحين ضد الإقطاع أو الإضرابات العمالية في القرن العشرين) لإثبات أن الصراع الطبقي جزء من التاريخ المغربي.

تحديات تطبيق الشعار:

– الدين والملكية: أي نقد مباشر للدين أو الملك قد يُقابل بالرفض الشعبي، مما يتطلب حذرًا في الصياغة والتطبيق.

– ضعف التنظيم العمالي: القطاع غير الرسمي الكبير يصعب تعبئته تحت شعار طبقي.

– التدخل الخارجي: التبعية للرأسمالية العالمية قد تدفع الدول الغربية لدعم النظام ضد أي حركة ماركسية.

خلاصة:

في السياق المغربي، يمكن بلورة «الصراع الطبقي فوق كل شيء» كشعار يركز على تحرير العمال والفلاحين من الاستغلال المحلي (المخزن) والخارجي (الرأسمالية التابعة)، مع مراعاة الدين كعامل تكتيكي وليس عدوًا مباشرًا في المرحلة الأولى. الشعار يحتاج إلى خطاب يربط بين الواقع اليومي للمغاربة (الفقر، التهميش) وبين التحليل الماركسي للاستغلال الطبقي، مع استراتيجية تعبئة تركز على الوحدة عبر التنوع.

ماستر العلوم السياسية والتواصل السياسي

وحدة الماركسيين اللينينين

الحسين تيتاو

ان لإخفاق محاولات وتجارب الحركة الماركسية اللينينية المغربية (منظمة الى الأمام ومنظمة 23 مارس المنظمتين «أ» و»ب») في مرحلة السبعينات في بناء وحدة الماركسيين اللينينيين المغاربة على أسس الربط الجدلي بين النظرية والممارسة، دور كبير في أزمة البناء التنظيمي التي لازمت الحركة حوالي ستة عقود من بروز الفكر الماركسي اللينيني بالمغرب بعد انتفاضة 23 مارس 1965.

نتيجة العزلة بين المناضلين الثوريين وجماهير العمال والفلاحين الفقراء، التي جعلت قيادات هذه الحركة بعيدة عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين، وجعلها حبيسة هيمنة الفكر البرجوازي الصغير، الموروث عن طبيعة الأحزاب الإصلاحية وممارساتها الانتهازية المهيمنة في المرحلة (هو ما عبرت عنه الحركة في إبانها أثناء التأسيس سقطت الأقنعة فلنفتح طريق الثورة)، هذا الموروث الذي يرى في مناضلي هذه المنظمات أرقى ما أنتجته الثورة المغربية بعيدا عن الدياليكتيك الماركسي الذي يرى في الجماهير الكادحة مصدر القوة الثورية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

وكان لإنشغال الحركة الماركسية اللينينية على الخلافات الإيديولوجية والسياسية بعيدا عن الممارسة الثورية المنبثقة من صلب الطبقة العاملة، أثر كبير في انتشار المثالية الذاتية في صفوفها، وبالتالي بروز الخطوط التحريفية التي تكرس العمل الإصلاحي في الممارسة السياسية والعمل الإقتصادوي في الحركة النقابية لدى الطبقة العاملة.

لكن هذا التشخيص الذاتي المختصر أو لنقل نقد سلبيات هذه الحركة في المرحلة وبعدها، لن يأتي قطعا على حساب ما قدمته هذه الحركة الماركسية اللينينية المغربية والطبقة العاملة والشعب المغربي من تضحيات بطولية من قوافل الشهداء وتشريد ومضايقات وحرمان وإقصاء وطرد وسنوات الاعتقال الطويلة في السجون السرية والعلنية، وأشكال التعذيب المختلفة والإغتيالات....

ورغم ذلك لم يتوان الماركسيون اللينينيون في تقديم التضحيات تلو التضحيات عبر التاريخ في مواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية ومواجهة النظام القائم، وأساليبه الإجرامية لم تثنهم عن مواصلة معركة الشعب المغربي في التحرر والانعتاق والتشبث بهويتهم الماركسية اللينينية وخطى شهدائهم.

من البديهي التذكيرأيضا، أنه رغم هذا القمع الشرس والممنهج في حق الحركة الماركسية اللينينية المغربية، فقد استمر الزخم النضالي والتضحيات الجسام من داخل السجون وخارجه، وواكبته العديد من النقاشات والمبادرات والنداءات من الماركسيين اللينينين لترجمة الطموح النضالي المشروع لهم كماركسيين لينينيين مغاربة في تأسيس الأداة الثورية للطبقة العاملة، وترجمتها إلى واقع ملموس وبدون تأخير كمهمة تاريخية مركزية ملحة تؤرقهم، فلم يعد مسموحا ومنذ وقت مضى لدى العديد من المناضلين، وتحت أي مبرر كان، التأجيل والتفرج والإنتظارية والقبول بوضع التشرذم الحالي.

فعلا أنه بعد تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية لفترة السبعينات، لم يستطع الماركسيون اللينينيون المغاربة لم الشمل وتوحيد صفوفهم من أجل إنجاز المهمة النضالية المركزية الملحة والشاقة المنوطة بهم.

فلا حاجة للتأكيد على أهمية وأولية التنظيم والوحدة في العمل النضالي والتنظيمي والسياسي لدى كل الماركسيين اللينينين كل من موقعه (الرفيق فلاديمير لينين التنظيم هو كل شيء واللاتنظيم يساوي الصفر)، وعيا منهم وأساسا من أجل إخصاب وتطوير وتأجيج للصراع الطبقي ببلادنا وتمكين الطبقة العاملة من انتصارها التاريخي على القاعدة الطبقية للنظام القائم الرأسمالي التبعي وتأسيس النظام الاشتراكي.

من أجل تنزيل هذه المهمة المركزية فالاهتمام والانشغال الآني والفوري للمناضلين، يجب أن ينصب أولا وأخيرا على مهمة تجميع الجهود والطاقات والوحدة في أفق خلق تيار يحمل ويعانق طموح العمال والفلاحين الفقراء و كل الكادحين (أو جبهة أو تنظيم تنصهر فيه هذه التيارات) وفق ما سيسفر عنه نقاش جدي ومسؤول محكوم بحافز الإبداع والالتزام والانضباط.

لذلك فإن من بين المهام الأساسية للماركسيين اللينينين المغاربة تناول التراكم النضالي الماركسي اللينيني السبعيني الفكري والتنظيمي وما جاء بعده، من محاولات البناء والتصحيح، بالدرس والتحليل واستنتاج الخلاصات المادية التاريخية وفق المنهج الدياليكتيكي لبناء الخط الأيديولوجي الصحيح في طريق بناء الأداة الماركسية اللينينية، ولن يتم ذلك إلا بالجدل والنقاش والصراع والتضحيات ونكران الذات، لنقل الطموح والحلم إلى مستوى الممارسة (فلا نظرية ثورية بدون ممارسة ثورية).

إن جسم الحركة الماركسية اللينينية المغربية مر بالعديد من المطبات والسلبيات، مما يتطلب إعادة بناء الفكرالماركسي اللينيني في أوساط جماهير الشباب الثائر وكنس التحريفية الإنتهازية داخل هده الحركة، ولن يتحقق ذلك إلا ببناء منظمة ماركسية لينينية تضم الثوريين المحترفين قادة الفكر والممارسة، قادرين على بلورة ممارسة ثورية صلبة من أجل بناء الطريق الثوري في العلاقة بين بناء استراتيجية الثورية والبناء، ورغم تقدم هذه الحركة على مستوى الإنتاج الفكري أو على مستوى النضال الكفاحي في أوساط الجماهير الشعبية خلال العقدين الإخيرين، إلا أن هذا الإنتعاش عموما لم يخل من انتكاسات على المستوى التنظيمي مما يغذي التناحر بين فصائلها هذه الحركة، حيث تعرف تياراتها صراعات مريرة زادت من حدة تناقضات الثانوية، التي خلفتها سنوات الثمانينات والتسعينات التي برزت فيها أوراق الماركسيين اللينينيين داخل الحركة الطلابية في محاولة لإعادة بناء الطريق الثوري، فانشطرت عنها تيارات متعددة تتفرع باستمرار خارج الجامعة حتى كادت تكون هذه الظاهرة عقيدة التطور السلبي للحركة والتي تعرقل التطور الإستراتيجي للتيار الماركسي اللينيني مغربي.

> **إن جسم الحركة الماركسية اللينينية المغربية مر بالعديد من المطبات والسلبيات، مما يتطلب إعادة بناء الفكرالماركسي اللينيني في أوساط جماهير الشباب الثائر وكنس التحريفية الإنتهازية داخل هده الحركة، ولن يتحقق ذلك إلا ببناء منظمة ماركسية لينينية تضم الثوريين المحترفين قادة الفكر والممارسة، قادرين على بلورة ممارسة ثورية صلبة من أجل بناء الطريق الثوري في العلاقة بين بناء استراتيجية الثورية والبناء،**

والحركة الماركسية اللينينية المغربية تضم بداخلها قوة شبابية هائلة تكاد تكون جبارة لو تخلصت من شكلها التناحري وارتقت إلى مستوى الجدل والنقاش والصراع في ظل الوحدة التنظيمية، القادرة على أن تذيب ثلوج سنوات من الجمود الفكري والعقائدي داخل الحركة الماركسية اللينينية المغربية، لإخراج الحزب الثوري إلى الواقع الملموس ومن صلب الطبقة العاملة، لو تم توظيف كل الجهود التي تم تصريفها في التناقضات الثانوية الداخلية وتصريفها في اتجاه تغلغل الفكر الماركسي اللينيني في أوساط العمال والفلاحين.

صار لزاما على الماركسيين اللينينين وبشكل فوري، رفع هذا التحدي وتوسيع مستوى الاهتمام والنقاش الموسع لدى كل المناضلين، كمسؤولية ومهمة نضالية تاريخية، خصوصا أنهم مسلحين بنظرية ثورية تتجاوز وتثور على كل العراقيل والمبررات والمثبطات وما قد يظهر من صعوبات مهما كانت في إنجاز هذه المهمة.

ومن أجل تطوير الدينامية النضالية الماضية والحالية، كمواصلة للإبداعات والمجهودات المبذولة منذ مدة من طرف المناضلين في مختلف مواقعهم، واستحضارا لمختلف تضحياتهم، لوقف نزيف تضحيات الشعب المغربي ومناضليه المخلصين، وتوفير شروط إنضاج التراكم الكمي والنوعي لهذه التضحيات ومتابعتها وتوسيع وابتكار الآليات ووضع تصور سياسي وتنظيمي وتسطير برنامج نضالي، لوقف الهجمة الشرسة للنظام على القوت اليومي للجماهير الكادحة، والتضامن مع المعتقلين السياسيين وكافة ضحايا القمع السياسي وضحايا التسريح والطرد من الطبقة العاملة وقانون الإضراب المجحف، والوقوف الى جانب عموم المكتوين بنار الأزمة البنيوية التي يتخبط فيها النظام القائم.

وتفجير المعارك وتأجيج الصراع التي من شأنها فضح القوى الرجعية والإصلاحية والتحريفية وكشف المشاريع والمناورات الانتهازية ووضوح إيديولوجي ومجابهة القوى اليمينية الرجعية الظلامية بلا هوادة، ولن يتأتى ذلك إلا بالتجذر وسط ذوي المصلحة الحقيقية في التغيير الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والطلبة والمعطلين وعموم الكادحين من بنات وأبناء الشعب المغربي.

وتنظيم معارك الشعب المغربي وتأطيرها وقيادتها في أفق الرقي بها إلى مستوى إنجاز التغيير الجذري المنشود، استحضارا للتجارب الثورية للشعوب المضطهدة وتجارب حركات التحرر في المقاومة والثورة.

وبالتالي قلب موازين القوى في سيرورة الصراع الطبقي ببلادنا لفائدة الجماهير الشعبية المضطهدة وفي مقدمتها الطبقة العاملة، فعلا، فلا بديل عن تأسيس تيار ماركسي لينيني مغربي، كخطوة متقدمة في مسيرة الألف ميل، مسيرة الثورة المغربية، الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق المجتمع الاشتراكي.

تشريح أزمة «حركة التحرر الفلسطينية»: المأزق والحل

هكذا تحدّث الرفيق «غازي الصوراني»

مُجدداً يُقدم لنا المفكر والمناضل الأستاذ «غازي الصوراني» في مُحاضرته القيِّمة: «الحركة الوطنية الفلسطينية . الحركة الصهيونية» رؤية بانورامية مُركّزة لملحمة الصراع الفلسطيني (العربي)/ الصهيوني، تتضمن مسحاً زمنياً لتاريخية الصراع منذ أن طرد اليهود من أسبانيا عام 1492، مروراً بدعوة «نابليون» اليهود إلى إقامة دولة لهم في فلسطين عام 1798، (وهو بالمناسبة عام الحملة (الغزوة) العسكرية الفرنسية لمصر)، ومروراً بالمؤتمر الصهيوني الأول (في بازل السويسرية . 1897)، والخطوات التأسيسية المُمهدة لتسليم فلسطين إلى الطرف الصهيوني، بإصدار «وعد بلفور» (1917)، وإجهاض الثورة الكبرى للشعب الفلسطيني (1936)، فحرب 1948، وما انتهت إليه، والتداعيات التالية التي نعيش حصادها الكارثي الآن، على كل الأصعدة.

ومن المهم أن نضع في نقاط مُختصرة أهم المُلاحظات والدروس المستفادة، و«الروشتة» المُقترحة للعلاج؛ من استعراض الأستاذ «غازي» لتداعيات هذه الحقبة المُهمة من تاريخ الصراع الوجودي ضد العدو التاريخي للقضية والأمة!

المُلحوظة الأولى لدى المُقارنة بين الحركتين المتناقضتين: الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية العنصرية، من الناحية البنيوية، اتسام الأولى بالتخلف، بينما امتازت الثانية بالتقدُّم استناداً إلى معينها من الحداثة الرأسمالية، وهو ما حرم الحركة الوطنية الفلسطينية من قدرة الدفاع عن الحق والمشروعية لصالح كيان مُغتصب تحول في السياق الزمني إلى «حالة إمبريالية صُغرى» قائمة على العدوان والقتل والقهر العنصري.

أما المُلحوظة الثانية فتتعلق بطبيعة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي اتصفت «بالرخاوة والمُهادنة» في الدفاع عن المصلحة الوطنية ارتباطاً بمصالحها الطبقية: «كبار المُلاك أشباه الإقطاعيين» في السابق، و«القيادات البرجوازية اليمينية» في الوقت الراهن، ما أدى إلى الانقسام والصراع على المصالح، و«تفكك المشروع الوطني»، منذ تبلور المشروع الصهيوني، وحتى الآن. وهو ما جسّدته الشعارات الشعبية في هتاف: «يسقط الاستعمار والصهيونية والأفندية»!

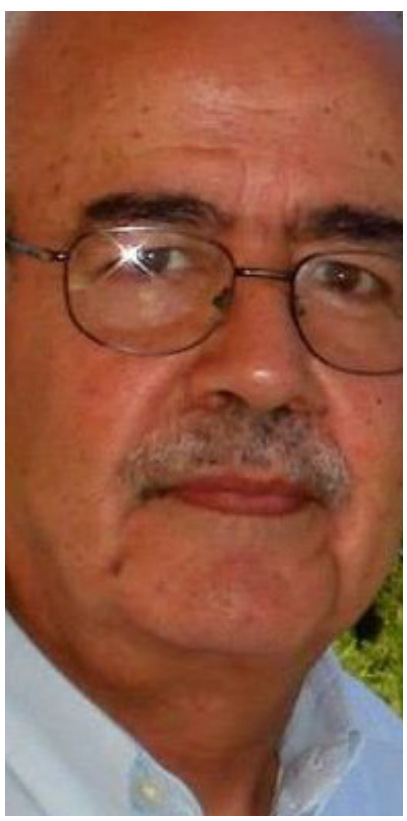

وثالثاً؛ وعلى النطاق العربي: تراجُعت وضعية القضية الفلسطينية عن كونها «القضية المركزية» إلى مواقع متأخرة في جدول الأعمال العربي (الرسمي)، الذي بلغ ذروته في الهرولة العربية (والخليجية مؤخراً)، والتسابق إلى الارتماء في أحضان الصهيونية، عبر مشروع ائتلاف «الأديان الإبراهيمية» المصطنع، في تأكيد مُستحدث على خيانة القيادات العربية التقليدية للقضية، وتآمرها على مستقبل فلسطين منذ تنازلات الهاشميين والشريف «حسين»؛ والأمير «عبد الله»؛ وحتى الآن.

ورابعاً: ويخلص التحليل الضافي الذي يُقدمه الرفيق «غازي الصوراني» للحال الفلسطيني المتأزم الراهن، إلى الاستنتاج أن الوضع. كما توصّفه د. «غانية ملحيس» يتطلب «الاعْتراف بأننا كَفلسْطينيّين نَقف أَمَام إخْفاق شَامل بامْتياز، وبأَنّنا، جَميعاً، أحزاب وفصائل ومثقفين وأكاديميين وقوى مجتمعية نتحَمّل مسؤوليّة مُشتَرَكة عَنْ تزايُد ابْتعادنا عَنْ تَحقيق أَهْدَافنا التّحَرُّريّة، على الرّغْم مَن التضحيات الجسيمة لشعْبنا والبناء على ذلك بالإدْراك بأنّ المَرْحَلة الرّاهنة تقْتَضي مَعْرفة مُتَطلّبات إدارَته بما يَحْفَظ الهَويّة الوَطنيّة الجامعَة»، وهو ما يوضحه الرفيق «غازي» بوجوب: «ممارسة الضغط الشعبي الديمقراطي لإنهاء الانقسام واستعادة وحدة النضال الوطني والديمقراطي، ومجابهة آثار «أوسلو» ونتائجه الكارثية»، الأمر الذي «يُحَتّمُ النهوض بالمشروع اليساري الثوري بعد إخفاق اليمين الوطني والديني»، حيث «بدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام لكل المخططات العالمية والعربية والصهيونية»!

نحن إذاً في هذه المحاضرة القيّمة أمام تشريح مُكثّف وافٍ لمجمل كفاحات وإخفاقات «حركة التحرر الفلسطينية»، وإشارات واعية لملامح العلاج الناجع المطلوب، التي تفرض التحرُّك الواعي لإخراجها من مأزقها التاريخي؛ قبل فوات الأوان.

. ب. د.

رسالة من الدكتور جورج حبش إلى السيد حسن نصرالله

(بعد حرب تموز في يوليو 2006)

إلى الأخ الكبير سماحة السيد حسن نصر الله الامين العام لحزب الله.

تحية المقاومة الباسلة.. تحية فلسطين ولبنان.. تحية العروبة.

إسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالتهنئة والتبريك بالانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة الاسلامية في لبنان، وبصمود المقاتلين الابطال من حزب الله، وصمود الشعب اللبناني العظيم، شعب العزة والكرامة والإباء. كما أتقدّم بالتحية من خلالكم الى جميع المجاهدين والمقاتلين من كوادر وقيادات حزب الله، الذين سطروا بدمائهم صورة ناصعة البياض في تاريخ الأمة..

لقد أضاف العدوان الصهيوني الوحشي على لبنان صورة جديدة من صور جرائمه البشعة حاول فيها النيل من صمود شعبه المقاوم، وما الاستهداف الصهيوني للمدنيين والبنية التحتية في لبنان وفلسطين سوى نموذج لسياسة المجازر وحرب الإبادة الجماعية التي انتهجها العدو الصهيوني خلال تاريخه الدموي الطويل..

لقد أعطى صمود حزب الله والشعب اللبناني، دعماً قوياً ونهضة ثورية جديدة للأمة العربية بأسرها.. مُظهراً الحقيقة العارية لجيش الاحتلال الصهيوني، ذلك الجيش المعتدي المهزوم من داخله يحاول أن يبحث عن إنجاز وهمي ولو بحدود صغيرة. فيفشل أمام صمود المقاومة التي حققت نصراً استراتيجياً من واجب اللبنانيين والأمة العربية التمسك به والحفاظ عليه.

لقد أسقطت هذه الحرب كل الأقنعة عن النظام العربي الرسمي، كما كشفت أيضاً سيناريو هذا العدوان الصهيوني المعدّ أميركياً، وبتوجيه من المحافظين الجدد في البيت الأبيض، لكن رهانات الادارة الاميركية باءت بالفشل، فما حصدوا إلا الخزي والعار.. وستبقى دماء الابرياء والشهداء من الاطفال والنساء في قانا ومروحين والقاع والضاحية والبقاع، وفي كل شبر من الأرض المقاومة، شاهداً على تاريخه المطلخ بدماء الاطفال..

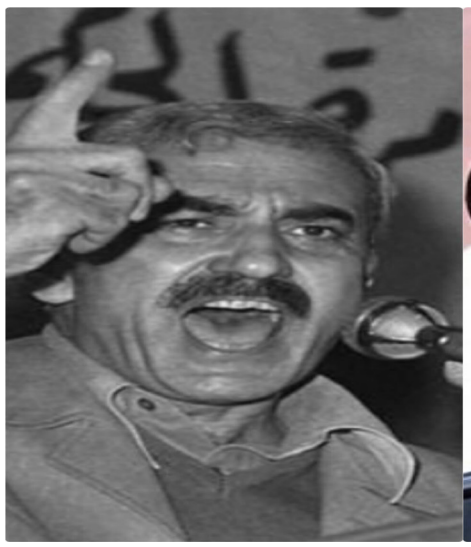

إن انتصار المقاومة في لبنان هو انتصار للمقاومة في فلسطين والعراق، وانتصار للمواجهة والتصدي للمشروع الاميركي الصهيوني في المنطقة، هذا الانتصار الذي يصبّ ضمن تيار التوجيهات الإستراتيجية التي ناضلنا من أجلها طويلاً، ومن أجل ترسيخها. فالحقوق تُنتزع ولا تعطى مجاناً والسلام العادل لا يصنعه إلا الأقوياء. فقد كشفت هذه المعركة زيف ادعاء خطاب السلام المخادع، كما أظهرت، وبوضوح مرة أخرى، الأطماع الامبريالية والصهيونية في محاولة لحذف كل أبجديات المقاومة من قاموس المنطقة العربية.

فتحت هذه المعركة وهذه التجربة النضالية آفاقاً جديدة على المستقبل. ولكن لن تكون تلك نهاية الأمور. وأقول إنه في المرحلة القادمة سنكون أمام مواجهات أصعب من ذي قبل على الصعيد الداخلي والخارجي في لبنان وفلسطين والعراق والوطن العربي كافة، ومواجهة سيناريو آخر وحلقة جديدة من المخطط الصهيوني الأميركي، وعلى الرغم من كل المؤامرات التي تحيكها الإدارة الأميركية في ما اصطلح على تسميته ب القائم على الحروب الطائفية وتفتيت المنطقة، إلا أن الوعي القومي العربي أصبح الحصانة الأولى للتصدّي لهذه المشاريع الاستعمارية الجديدة التي تقودها عصابة بوش في البيت الأبيض.

الآن نقول: إن هزيمة جنرالات العدو الصهيوني وجنوده في المعركة أعطت حافزاً وقوة دفع هائلة، لكي نقف أمام تطوير تجربة المقاومة وحمايتها عبر هذا الصراع المفتوح.. وقد أصبح اليوم وعي الجماهير هو أهم مرتكزات المواجهة.

لقد فتح حزب الله بانتصاره نافذة أمل ونور في لحظة ليل حالك، فأعاد ضخ الدماء إلى العروق، كما رفع رأس الأمة العربية والإسلامية عالياً. وستبقى هذه التجربة القاسية والمؤلمة التي خاضها حزب الله مصدر فخر واعتزاز لنا وللأجيال من بعدنا..

معاً وسوياً على خط المواجهة.. معاً وسوياً في المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق.

معاً وسوياً مع سلاح الإرادة الذي يحتضن سلاح المقاومة.. معاً وسوياً على درب تحرير فلسطين والقدس.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.. والحرية للأسرى والمعتقلين.. ودمتم رمزاً للعزة والكرامة.

أخوكم الدكتور جورج حبش
مؤسس حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
في 17\8\2006

المرأة العاملة وتحديات العمل النقابي بالمغرب

تعيش الطبقة العاملة بصفة عامة بالمغرب ظروف جد قاسية تتسم بالهشاشة والاستغلال بسبب لسياسات الطبقية التي تنهجها الباطرونا الرأسمالية المدعومة من طرف النظام المخزني , أما فيما يخص المرأة العاملة فإنها وبحكم جنسها تعيش اضطهادا واستغلالا مزدوجا أولا لكونها امرأة تعيش بمجتمع ذكوري يتسم بالدونية للمرأة مجتمعيا وقانونيا وثانيا لكونها عاملة تعيش تحت وطأة الاستغلال إلى جانب الرجل العامل, مما يستدعي نضالا خاصا من طرفها لتحررها وتحسين أوضاعها المادية والمعنوية والدفاع عن حقوقها كامرأة وكعاملة. الأمر الذي يستوجب الانتظام داخل النقابة التي تعتبر أحد أدوات الطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي والدفاع عن مصالحها.

عزيزة الرامي

المحور الأول : تشخيص لوضعية المرأة العاملة.

مع تنامي الأزمة الرأسمالية العالمية وفي ظل خضوع النظام في المغرب لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وفرض لسياسة التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية وما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة، أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات وفي كل القطاعات، وتعاني من أوضاع كارثية تتسم بالاستغلال والإجهاز على الحقوق والمكتسبات، والمرأة العاملة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة تعتبر ضحية» الباطرونا – المخزن – المجتمع» حيث تعيش تحت أولا وطأة الفقر والهشاشة والاستغلال المنهج والهجوم على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل رفيقها العامل وثانيا بسبب مونها امرأة تعيش تمييزا على أساس الجنس في فرص العمل وقيمة الأجر و عدم المساواة في الحقوق وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي والتحرش النفسي والاستغلال وغياب شروط العمل اللائق وعدم احترام المواثيق الدولية في العمل خصوصا بالقطاع الخاص والأمر الذي كشف بالملموس إبان تفشي فيروس كورونا وبعده .

تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الفلاحي والصناعي والقطاعات الغير مهيكلة تحت ظروف قاسية وكارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة وتمثل كل مقومات الاستغلال البشع للربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا، كما يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر من أبرز الظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل، في الوقت الذي لا تقدم فيه مدونة الشغل أي تعريف دقيق للتحرش الجنسي، ويظل الاستغلال الفاحش فيما يسمى بشركات المناولة التي تستغل النساء في مهن النظافة، حيث لا يتمتعن بأبة شروط العمل ويحرمن من كل الحقوق الشغلية وغالبا ما يتم تسريحهن كلما بادرن بالمطالبة بأي حق من حقوقهن الأساسية كعقد العمل أول الانخراط في الضمان الاجتماعي أو الانخراط في العمل النقابي.

أما بخصوص العاملات الزراعيات فإنها تعتبر فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال والتمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي والنفسي والجنسي ويتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت الاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة بالأجور (أولا بين النساء والرجال اتفاقيتين الدوليتين 100 و111 لمنظمة العمل الدولية حيث تنص الأولى على المساواة في الأجور بين العاملات والعمال عن التساوي في الأجور بين العاملات والعمال عند تساوي قيمة العمل ، بينما تنص الثانية على عدم التمييز في ميدان الاستخدام والنشاط المهني»/ ثانيا بين القطاع الفلاحي والصناعي SMIG/SMAG حيث يوجد فرق كبير بين الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي 1812.98 درهم والقطاع الصناعي 2586.84 درهم دون أي مبرر)

كما تعاني النساء العاملات الزراعيات تمييزا بسبب الجنس والحمل والأمومة، سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الاسبانية (عاملات العرائش).

إن الصورة القاتمة التي تعيشها العاملات الزراعيات اليوم تتسم بالفقر والقهر الجسدي والعمل في ظروف صعبة ودون حماية اجتماعية ولا تحديد لساعات العمل اليومية والتي قد تصل ل 10 ساعات باليوم مقابل أجر لا يتعدى 50 أ، 60 درهم باليوم. تعمل العاملات في ظروف مناخية صعبة في البيوت البلاستيكية أو خارجها تحت وطأة الحرارة والشمس الحارقة وكل متغيرات المناخ مع استعمال المبيدات دون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية (غياب الحماية الصحية)، ينضاف لهذا أن أغلبهن لا يتم التصريح بهن في الضمان الاجتماعي (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المئة) وبهذا يحرمن من حقهن في التقاعد وخدمات مدونة التغطية الصحية في خرق سافر لكل القوانين والاتفاقيات الدولية، يتم حرمانهن أيضا من بطاقة الأداء وبطاقة الشغل ومن العطلة السنوية وعلاوة الاقدمية بذلك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا والعاملات وكذا حرمانهن من استقرارهن في العمل وحقوقهن الخاصة كعطلة الأمومة وساعات الرضاعة وفقا لما تنص عليه مدونة الشغل.

إضافة لما سبق نسلط الضوء أيضا على شروط نقلهن من الموقف لأماكن العمل حيث يتم تكديسهن بوسائل نقل خطيرة بيكوبات او شاحنات مما يعرض حياتهن للخطر ولحوادث سير مميتة ومأساوية.

كما نضيف الشروط السكنية حيث يقطن بدور الصفيح مما يدفعهن لبحث عن سبل التخلص من هذه الظروف ويسقطن ضحية عصابات الدعارة أو الهجرة السرية.

خادمات البيوت : يزداد الطلب على العمل المنزلي في المغرب بإلحاح من قبل أسر الطبقات والفئات البرجوازية من أجل التخلص من عبء العمل المنزلي أو التوافق بين الحياة الأسرية والعمل.

في سياق شكاوي عائلات عاملات البيوت بسبب الاستغلال الفاحش وسوء المعاملة والتعنيف والتحرش الجنسي والاغتصاب وهزالة الأجر وانتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية الهشة، تم اصدار القانون 12-19 لتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين حيث يتكون القانون من خمس أبوب (التعريف بالفئة – شروط التشغيل – مدة العمل والراحة وطبيعة الاجر وأخيرا المراقبة والعقاب).

يحاول القانون إيهامنا بالمساواة القانونية بين العمال والعاملات المنزليين لكن يستحيل هذا في مواد أخرى حيث يحدد الحد الأدنى للشغل بين 16 سنة و18 سنة بمعنى الفئة الأكثر استهدافا هن القاصرات باعتبارهن الأكثر هشاشة بينما يتوجه تشغيل العمال المنزليين في البستنة والحراسة البيت والسياقة وهي من اختصاص العمال الراشدين.

بينما يتطرق لتحديد الحد الأدنى للأجر 60 في مئة من الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والتجاري (وهنا نضيف حد أدنى للأجر ثالث للمغرب بالإضافة للصناعي والفلاحي)، مع تسجيل غياب تام للحماية الاجتماعية (تغطية الصحية – تقاعد – عقد عمل – حماية من الحوادث....) مع غياب تام لتنظيم الفئة في النقابات.

أما بالنسبة للنساء العاملات بقطاع التعليم فإنه من بين القطاعات الحيوية بالبلاد، إلا أنه يتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية والمملاة من طرف الدوائر الامبريالية، حيث تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى أن يتضمن كل إصلاح 3 خصائص (ضرب المجانية – تشجيع القطاع الخاص – ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم التقني) وكذلك ضرب والإجهاز على حقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم.

كما نسجل تمادي الدولة في تنفيذ مخططاتها التدميرية للمدرسة العمومية من خلال عدة إجراءات وقوانين اخرها القانون الاطار 51-17 (ضرب ما تبقى من المجانية – ضرب استقرار الشغل وإدخال الهشاشة للقطاع عبر التشغيل بموجب العقود ومشروع القانون التكبيلي للإضراب وقانون النقابات رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاعات على التقاعد بعد نهب الصناديق وإخراج نظام تقاعد جديد يلغي كل المكتسبات السابقة والاقتطاعات الغير قانونية من أجور المضربين/ات والإجراءات التعسفية في حق رجال ونساء التعليم (تنسيقية المفروض عليهم/ن التعاقد) وعدم التعويض عن العالم القروي. كما يعيش القطاع مشاكل بنيوية (اكتظاظ الاقسام – الاقسام المشتركة – الخصاص المهول في القطاع) ومن جهة أخرى المظاهر السلبية فيما يخص المرأة والمتعلقة بالنظرة الدونية في البرامج والمناهج التعليمية والتي تكرس العنف والتمييز وتحرض على الكراهية.

كل هاته الإجراءات الرجعية والتراجعية تعانيه المرأة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل، ونضيف لهذا معاناتها من الوضعية المزرية والمتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي – تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم والسلامة) بالإضافة لتهميش حقوقها وتعرضها لجميع أشكال العنف والقمع والاعتقالات التعسفية (الأستاذات المفروض عليهن التعاقد) والتحرشات الجنسية (عنف لفظي وجسدي وجنسي ومعنوي/ حالات العنف ضد الأستاذات والتحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها)، كما نضيف تعيينات المتزوجات والأمهات والشابات في مناطق نائية وبعيدة عن أسرهن وأبنائهن.

المحور الثاني: المرأة والعمل النقابي:

1. تاريخ الحركة النقابية النسائية :

بدأت تنظيم الحركة النقابية النسائية في الستينات بالاتحاد المغربي للشغل (المركزية النقابية الوحيدة آنذاك) حيث كان ينظم بين صفوفه أكثر من نصف مليون منخرطة ،شكلت النساء نسبة مهمة مقارنة مع عدد النساء العاملات مما جعل الوعي بأهمية العمل النقابي النسائي والذي توج بتأسيس « الاتحاد التقدمي لنساء المغرب» بتاريخ 22 أبريل 1962 كأول تنظيم من هذا النوع حيث احتضن في فترة وجيزة مختلف شرائح النساء العاملات والموظفات وعاملات البيوت وربات البيوت.

لم يقتصر برنامجه على المطالب النقابية للنساء العاملات بل وضع نفسه كإطار يساهم في الرفع من الوعي السياسي للمرأة وتشجيعها على المشاركة في الحياة العامة ويطالب بتغيير كل التشريعات التي تحول دون ذلك بما فيها مدونة الأحوال الشخصية وبعد 3 سنوات طالب بتوفير الشروط الضرورية للممارسة المرأة عملها في ظروف إنسانية.

بحلول الثمانينات انضمت النساء للمركزيات النقابية وتشكلت لجان المرأة داخلها وقد اشتغلت على ثلاث محاور (التكوين لنساء العاملات – محاربة الامية – دعم المعارك العمالية النسائية).

شهدت التسعينات انخراط قوي للنساء العاملات في القطاع الخاص لتتأجج نضالاتهن في منتصف التسعينات 1995/1996/1997 حيث تم تشكيل مكاتب نقابية نسائية في قطاع النسيج وقادت النساء معارك بطولية كبيرة (مئات العاملات) حيث صُلت لشهور بشوارع طنجة ورفعت مطالب النساء العاملات ولكن سرعان ما تم الالتفاف والتحالف بين الباطرونا والمخزن والبيروقراطيات النقابية على معركتهن وتسريحهن وطرد مجموعة كبيرة منهن كما تم إضافة اسماء القائدات منهن للائحة السوداء لتصفية الحساب معهن وتوزيعها كلى كافى الباطرونات بالمدينة لتمنع تشغيلهن ومن جهة أخرى انطلاق موجة رحيل المستثمرين لمدن أخرى او لتونس وتركيا واسيا بحثا عن يد عاملة رخيصة وشروط افضل.

انخرطت النساء أيضا بالجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين بالمغرب حيث كانت مشارتهن وازنة وحاضرة بقوة في المعرك والاعتصامات وقد نلن حقهن من التعسف والتنكيل بشوارع الرباط الى جانب الرجال من اجل الحق في الشغل، وتم تشكيل تنسيقيات المعطلين لاحقا وعرفت حضور نسائي قوي أيضا بها وبجل المعارك.

في هذا الإطار أيضا قام الاتحاد المغربي للشغل بتأسيس الجامعة الوطنية للنساء الموظفات في القطاع العام والخاص ولكن التجربة لم تتقدم كثيرا مما جعله في وقت قريب من الان يشرع في إحياء «الاتحاد التقدمي لنساء المغرب» من جديد ويشرع في هيكلة الفروع.

بتاريخ 5 مارس 1999م، تم عقد المؤتمر التأسيسي لتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والذي سيحمل اسم المرأة بالقطاع الفلاحي والغابوي» سنة 2012م

بحلول تاريخ 3 نونبر 2013 تم أيضا عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد نساء التعليم بالمغرب وهو القطاع النسائي للجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديموقراطي بشعار « تنظيم نسائي قوي للدفاع عن التعليم العمومي والمطالب الديموقراطية لنساء التعليم» ، وتم بناء هذا التنظيم أساس إيمانا منا بضرورة تنظيم نضال النساء في القطاع نظرا لوضعيتهن الخاصة ومطالبهن الخاصة من اجل الدفاع عنها لتحقيقها.

2. نضالات المرأة العاملة المغربية في الحركة النقابية:

شهدت المعارك النقابية بمختلف القطاعات حضورا نسائيا متميزا وقويا ويناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات وتواجدن بقوة ونذكر منها:

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل وعاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش ورفضوا الالتحاق بالعمل وظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور وتحسين اوضاعهم وظروف اشتغالهم.

– نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها . 1200 عامل وعاملة في ضيعة «روزا فلور» في حالة تشريد وضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة (هناك نساء يتجاوز عمرهن 60 سنة ولا يتوفرن على تقاعد نتيجة عدم التصريح بهن) حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

– نضالات النساء السلاليات بإقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيت اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية واستمرت معركتهن ونضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة ومسيرة وتعرضن لحصار وقمع امني سنة 2014.

– انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية بمدينة تطوان والمضيق والفنيدق احتجاجا على الذل والمهانة والظروف اللا انسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

– خاضت ايضا العديد من العاملات والعمال اضرابات واعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس وهدر لحقوقهم الشغلية وخاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح وطرد العاملات والعمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة ـــ اعتصام عمال وعاملات امانور بطنجة والرباط وتطوان ـــ طرد 182 عامل وعاملة بشركة المستطيل بمراكش ـــ طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

– نضالات عاملات سيكوميك البطولية بمكناس

– مشاركة النساء في قطاع التعليم بالمعركة البطولية للتنسيق الوطني لقطاع التعليم إثر الهجمة الشرسة التي تقودها الدولة بسبب النظام الأساسي الجديد المرفوض من طرف الشغيلة التعليمية والذي يحمل في طياته تراجعات خطيرة وغير مسبوقة في قطاع التعليم.

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للنساء في قلب الحركة النقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية وبالرغم من أن القوانين الداخلية للنقابات تفرض وجود النساء في الهياكل النقابية إلا أنه حجم العضوية القاعدية للنساء في النقابات تبقى ضعيفة ولا يتعلق الأمر بالانخراط في حد ذاته بل بحجم المشاركة الفعلية في الحياة النقابية ونسبة تمثيلية النساء في الأجهزة (واحدة على الأقل تعد نسبة محتشمة ولا تعبر عن إرادة حقيقية لإدماج وتشجيع النساء على تحمل المسؤولية)

الامر الذي ينتج عنه بالضرورة تغييب قضايا النساء عن برامج النقابات والتي لا يستطيع النقابيين الذكور الإلمام بها والدفاع عنها ومن أغلب المعيقات التي تحول دون تقلد النساء مناصب قيادية إلا في بعض الحالات :

– إحجام المرأة عن المشاركة في القيادة وو رفض كسر حواجز الاجتماعية.

– منافسة وغياب أو قلة الثقة في المرأة عند الترشيح أو التصويت

– متطلبات العمل النقابي القيادي الذي يحد من إقبال المرأة عن المناصب القيادية حيث يستوجب عليها أن تكافح طويلا من اجل إثبات ذاتها وبذل أضعاف من يبذله الرجل من مجهودات وتكسير نظرة المجتمع التي تعتبر القيادة شأنا رجاليا بامتياز.

المحور الثالث : سبل تقوية انخراط المرأة في العمل النقابي ومتطلبات النهوض بوضعية النساء في العمل النقابي.

لتقوية انخراط المرأة العاملة في النقابات ولضمان تمثيلها في الأجهزة يتعين :

– تفعيل دور لجان المرأة في النقابات

– محاربة البيروقراطية داخل النقابات والسعي لإقرار الديمقراطية النقابية.

– التوجه للعاملات وتوعيتهن وتثقيفهن بأهمية المشاركة في الحياة النقابية لضمان حقوقهن والدفاع عنها وتنظيم تكوينات نقابية بهدف تمكينهن من مهارات القيادة والتنظيم وآليات الترافع والتفاوض النقابي

– اختيار الوقت الملائم لعقد الاجتماعات

– تنظيم أنشطة إشعاعية وتكوينية موجهة للعاملات

– تعزيز ادوار المرأة العاملة في الحياة النقابية

– تنظيم الزيارات الميدانية لتعريف بالنقابة ودورها وأهميتها وأهمية انخراط النساء بها مما يحفزهن على المشاركة الفعالة

– إعداد مطويات وملصقات لتوزع على العاملات لتوعيتهن حول حقوقهن العمالية والصحية والسلامة المهنية وكيفية الالتحاق والانخراط بالنقابات

– تجميع معطيات وإحصائيات تهم مشاركة النساء في العمل النقابي وتوظيفها في وضع برامج تستهدف مقاربة النوع.

– حث الحركة النسائية على تثقيف قاعدتها النسائية العمالية وتكوينها وتوعيتها بأهمية العمل النقابي لتحسين أوضاعهن وتحقيق المكتسبات والحقوق.

– تعديل القوانين الداخلية للنقابات بما يضمن تمثيلية قوية للنساء في الأجهزة (الثلث في أفق المناصفة) وتسهيل وصول النساء لمراكز القرار

– وضع برامج تكوينية خاصة بالنساء النقابيات للمساهمة في فرز قيادات نقابية نسائية

– المطالبة بتكريس المساواة الفعلية داخل التنظيمات النقابية.

لماذا طغت القوى الإسلامية على المشهد في الشرق الاوسط وتراجع اليسار التقدمي؟

إن قراءة الصراعات في الشرق الأوسط والشام من منظور غياب القوى التقدمية والثورية ذات الخلفية الماركسية، وظهور الحركات الإسلامية السياسية كقوة مهيمنة، تكشف عن حلقة مفقودة في تحليل أسباب تعثر الثورات الشعبية وتحولها إلى صراعات طائفية ومذهبية. هذا الغياب ليس مصادفة، بل هو نتيجة لتراكمات تاريخية من القمع الممنهج الذي مارسته الأنظمة الاستبدادية، والذي استهدف على وجه الخصوص الحركات اليسارية والتقدمية، مما خلق فراغًا سياسيًا ملأته حركات الإسلام السياسي. لكن لفهم هذه الدينامية بعمق، يجب ربطها بالسياق الإقليمي والدولي الذي استخدم هذه الحركات كأدوات لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحه الإمبريالية.

ابو علي بلعزيان

التحليل الماركسي للصراع يُظهر أن غياب الأحزاب اليسارية المؤطرة والموجهة بخلفية سياسية وفكرية واضحة هو نتاج قمع ممنهج بدأ منذ الستينيات في العالم العربي. بعد هزيمة 1967، صعدت الأنظمة العسكرية كبديل للمدِ القومي، وقامت بقمع اليسار بشكل عنيف خوفًا من تمدد الفكر الشيوعي في المنطقة، خاصة في ظل الحرب الباردة. هذا القمع تزامن مع دعم غربي للإسلام السياسي كحائط صد أمام النفوذ السوفيتي، بدءًا من دعم الإخوان المسلمين في مصر وصولًا إلى تمويل المجاهدين في أفغانستان. هذا الدعم لم يكن مجرد تحالف تكتيكي، بل كان استراتيجية إمبريالية لضرب التيارات الثورية في مهدها، واستبدالها بحركات دينية يمكن التحكم بها عبر المال الخليجي والأيديولوجيا الرجعية.

في سوريا، تحديدًا، كان النظام البعثي، رغم تبنيه خطابًا اشتراكيًا، يمارس قمعًا شديدًا ضد الحركات اليسارية، مما أدى إلى إضعافها وانعزالها عن الشارع الشعبي. عندما اندلعت الاحتجاجات في 2011، كان الشارع خاليًا من أي قيادة تقدمية منظمة، فاستغلت الحركات الإسلامية هذا الفراغ مستخدمة العاطفة الدينية كأداة للتعبئة. لكن هذه الحركات لم تكن مستقلة في قراراتها، بل كانت جزءًا من مشروع إقليمي ودولي لإعادة تشكيل المنطقة. تركيا دعمت الفصائل الإسلامية لتحقيق طموحاتها التوسعية وإعادة بناء نفوذها العثماني. قطر والسعودية مولتا هذه الحركات لإضعاف النفوذ الإيراني في سوريا. أما الولايات المتحدة، فاستغلت هذه الدينامية لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية بما يضمن أمن إسرائيل واستمرار الهيمنة الإمبريالية.

هذه الحركات الإسلامية لم تكن معادية للإمبريالية، بل كانت على العكس من ذلك، أدوات لها. فالفصائل المدعومة من تركيا وقطر والسعودية لم ترفع شعارات معادية للصهيونية أو الإمبريالية، بل ركزت على صراع مذهبي ضد إيران وحزب الله. هذا الخطاب المذهبي أفرغ الصراع من مضمونه الطبقي والتحرري، وحوله إلى حرب بالوكالة بين محورين إقليميين، كلاهما موالي للإمبريالية بشكل أو بآخر. الإسلام السياسي هنا لم يكن مجرد بديل أيديولوجي، بل كان خيارًا إمبرياليًا لتفتيت المنطقة على أسس طائفية وعرقية بما يخدم مشروع «الفوضى الخلاقة» الذي يضمن هيمنة رأس المال العالمي.

لكن هل غياب القوى اليسارية يعني انعدامها تمامًا؟ في الحقيقة، كانت هناك محاولات لبناء حركات يسارية في سوريا ومصر وتونس، لكنها فشلت في الوصول إلى الجماهير بسبب غياب البنية التنظيمية، وقمع الأنظمة، والسيطرة الأيديولوجية للحركات الإسلامية على الشارع. هذا الفشل يعكس أزمة أعمق في اليسار العربي، وهي فقدانه للقدرة على تقديم برنامج ثوري راديكالي يربط بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي. معظم الأحزاب اليسارية العربية اختارت إما التحالف مع الأنظمة الاستبدادية تحت ذريعة مواجهة الإمبريالية، أو التحالف مع القوى الليبرالية المدعومة غربيًا تحت شعار الديمقراطية. في الحالتين، فقدت مصداقيتها أمام الجماهير.

أتفق مع التحليل الذي يربط صعود الإسلام السياسي بغياب قوى اليسار الثورية، ولكن يجب الحذر من اختزال المشهد في هذا العامل فقط. فصعود الإسلام السياسي كان نتيجة استراتيجية إمبريالية متكاملة لضرب أي حركة تحرر وطني حقيقي في المنطقة. هذا لا يعفي اليسار من المسؤولية، لكنه يضعها في سياقها التاريخي. الأزمة في سوريا لم تكن مجرد مؤامرة خارجية، بل كانت أيضًا نتيجة تراكمات داخلية من الاستبداد وغياب الحريات السياسية والاقتصادية. هذا الاستبداد هو الذي سمح للإمبريالية باستخدام الإسلام السياسي كأداة لتفتيت المجتمعات وإغراقها في حروب أهلية.

الإمبريالية استخدمت الإسلام السياسي لقطع الطريق على الثورات الشعبية التي بدأت بمطالب اجتماعية واقتصادية عادلة. هذا حدث في مصر عندما انقض الإخوان المسلمون على الثورة، وفي سوريا عندما تحولت الاحتجاجات السلمية إلى حرب أهلية تقودها مليشيات مدعومة خارجيًا. الهدف لم يكن فقط الاستيلاء على السلطة، بل منع تشكل أي بديل ثوري حقيقي يهدد النظام الرأسمالي العالمي. هذه الاستراتيجية ليست جديدة؛ فقد استخدمت الإمبريالية نفس التكتيك في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي، وفي ليبيا لتفتيتها وإضعافها.

من منظور اليسار الراديكالي، الحل لا يكمن في معاداة الإسلام السياسي فقط، بل في بناء بديل ثوري جذري يرتكز على قوى الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، ويربط بين النضال ضد الإمبريالية والنضال ضد الرأسمالية المحلية. هذا البديل يجب أن يكون أمميًا وعابرًا للحدود، لأن المشروع الإمبريالي الذي يواجهه أيضا أممي وعابر للحدود. لا يمكن هزيمة الإسلام السياسي إلا عبر برنامج ثوري يعيد للشارع وعيه الطبقي ويحرره من الأوهام الدينية التي تستخدمها الإمبريالية لتخديره وإخضاعه.

في النهاية، غياب اليسار الثوري في سوريا والمنطقة العربية ليس قدرًا محتمًا، بل هو نتيجة تاريخية لصراع طبقي وإقليمي ودولي. إعادة بناء هذا اليسار تتطلب قطيعة مع الإصلاحية والتبعية لأي محور إقليمي، وتبني خط راديكالي يواجه الإمبريالية والاستبداد المحلي في آن واحد. دون ذلك، ستظل المنطقة رهينة لصراع بين قوى رجعية، سواء كانت علمانية أو دينية، تخدم في النهاية نفس المشروع الإمبريالي الذي يسعى لإبقاء شعوب المنطقة في حالة من التخلف والتبعية.

الحسيمة : فبراير 2025

لا زالت أزمتنا اليسارية تسائلنا و تخلخل ممارستنا

عبد الغني قباج

في سياق يوم انتفاض 20 فبراير 2011.. كثير من اليساريين اليساريات ديمقراطيين أو ماركسيين، يعبرون عن أفكار نقدية ديمقراطية أو ثورية نسبيا، ويبلورون مبادرات سياسية ينشرون بعضها على صفحات الفيسبوك وفي المواقع الإلكترونية .. ويسيرون في مسيرات احتجاجية..

و كيساريين و يساريات مقاومين نطرح أفكارًا تنتقد النظام والوضع السياسي السائد و نعبر عن آراء حول واقع أزمة اليسار المناضل ونطرح تصورات تجاوزها.. نعبر عن هذه الأفكار في ندوات وفي المجالات المتاحة للمساهمة في الصراع السياسي والاجتماعي وخلال وقفات ومسيرات حركات احتجاجية ..

لكن لا زالت هذه الأفكار معزولة، جالسة، هادئة أو متحركة أو متصارعة في وعي كل واحد منا.. لا تنفذ إلى وعي وممارسة القوى الاجتماعية المنتجة عمال وعاملات صناعيين وزراعيين .. وإلى وعي وممارسة عموم جماهير الشعب الكادح ..

نطرح هذه الأفكار والمواقف والمبادرات ونتصارع حولها .. ولا نستفيد من دروس ممارستنا وإخفاقاتنا .. وما ننجزه من تقدم .. لأننا لا نمارس نقدا ذاتيا صارما لممارستنا ..

نطرح هذه الأفكار والمواقف والمبادرات ولا نتساءل علميا لماذا لم نستطع بلورة بديل نظري وسياسي وتنظيمي يوحدنا كيساريين ويساريين جذريين مناضلين حول بديل سياسي ديمقراطي ثوري نلتزم بممارسته .. ونوجه ممارستنا الفكرية والعملية لهذه القوى الاجتماعية المنتجة لتكتسب وعي وممارسة تُحَرِّرُ نفسها وواقعها من السلطوية السائدة والاسْتغلال والهدر والقهر ..

و كأننا نخاف من طرح التناقض الأساسي .. نخاف عن فقدان مصالحنا .. والواقع أنها مصالح وهمية ..

ونتوجس من بناء تصورنا ومواقفنا وممارستنا على أساس التناقض الأساسي مع النظام السياسي السائد.. ونتشبث بفتات المبادرات والأحداث العابرة ..

نتناسى أن لا تغيير ديمقراطي حقيقي خارج هذا التناقض الأساسي.. ولا تغيير ديمقراطي حقيقي خارج قوة اجتماعية نواتها الصلبة عمال وعاملات وفئات اجتماعية كادحة واعين بضرورة تنظيم نضالهم الاجتماعي وتحوله إلى حركة سياسية ديمقراطية شعبية منظمة وفارزة لقيادتها الثورية. ولا يمكن إنهاض هذه المهمة إلا بتحمل اليساريين واليساريات الثوريين، ديمقراطيين وماركسيين، مسئولية الالتحام بهذه الطبقات المستغلة والمحرومة نظريا وسياسي وتنظيميا لتمكينها من تحرير نفسها بنفسها..

و منذ أن غُيِّبَ اليسار التناقض الأساسي أصبحنا ندور في مكاننا لا نتقدم .. و من لا يتقدم في صراع التغيير الديمقراطي والثوري يسير نحو نهايته ..

× في حياتنا الجارية نتناسى انتفاضات جماهير الشعب التي لها جرأة عفوية لطرح صراع التغيير الديمقراطي كتناقض أساسي .. لكننا نتناسى وندفن الانتفاضات في مقبرة الذكريات .. نتناسى شهداء «حركة 20 فبراير»: فدوى العروي.. كمال الحساني .. محمد بودروة .. كمال العماري .. كريم الشايب .. و شباب اكتشفوا محروقين في وكالة بنكية في الحسيمة لم يمسسها لهيب نار أحرقتهم!؟!؟ سمير البوعزاوي .. عماد القاضي .. جواد بنقدور .. نبيل جعفر .. جمال السالمي .. متفحمة أجسادهم يوم 20 فبراير 2011 .. !؟!؟ ولم يفتح تحقيق عن ظروف موتهم احتراقا .. رغم مطالبة أسرهم بذلك.. و يتم تغييب الحقيقة .. وآخرون لا خبر عنهم ..

و الدرس الأساسي السديد الذي علمني ويعلمني التناقض والصراع الطبقي في هذا الواقع .. هو :

إذا لم تتحول الفكرة إلى قوة اجتماعية تتحول إلى دخان و تذهب أفكارنا مهما كانت يساريتها وثوريتها مع رياح الزمن ..

في واقعنا السياسي أصبح أغلب يساريينا لا يؤمنون ولا يمارسون خطا سياسيا وبرنامجا ديمقراطيا ثوريا تحتاجه المرحلة .. مؤسس نظريا وسياسيا وتنظيميا على قاعدة التناقض الأساسي..

أصبح أغلب يساريينا يتوجسون ويتبرمون من فكرة الثورة الديمقراطية وحتى من ذكر كلمة الثورة، ومن مشروع الثورة حتى في الكلام العابر .. و لا يعتبرون المشروع الديمقراطي الثوري بديلا لأزمة الوضع السياسي والاجتماعي و بديلا لأزمتنا النظرية والسياسية والتنظيمية.

أصبح أغلب يساريينا يتوجسون ويتبرمون من فكرة الثورة الديمقراطية وحتى من ذكر كلمة الثورة، ومن مشروع الثورة حتى في الكلام العابر .. و لا يعتبرون المشروع الديمقراطي الثوري بديلا لأزمة الوضع السياسي والاجتماعي و بديلا لأزمتنا النظرية والسياسية والتنظيمية.

دور حركة 20 فبراير في بروز الحركات الاحتجاجية وبلورة الوعي السياسي

حمزة الشافعي

بحلول 20 فبراير 2025، تكون قد مضت أربع عشر سنة على هبّة «الربيع العربي» في المغرب، المعروفة باسم «انتفاضة 20 فبراير». وهي مناسبة للتساؤل عن أسباب عدم اكتمال الحلم والفشل في تحقيق الآمال بالديمقراطية والحرية الموعودة، التي أتت بها الانتفاضة في غمرة الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية. لقد شكل الربيع العربي نقطة جوهرية في التغير الاجتماعي والسياسي في العديد من الأقطار العربية، والتي تعتبر قفزة نوعية نسبيا لدى مختلف الشعوب العربية والمغاربية والتي تتمثل في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي للمجتمعات التي لا يزال صداها إلى اليوم.

شهد المغرب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولا هاما في المشهد السياسي والاجتماعي بفضل حركة 20 فبراير التي ظهرت في سياق الربيع العربي. الحركة لم تكن مجرد احتجاج على الأوضاع القائمة، بل مثلت محطة مفصلية في بناء الوعي السياسي وتعزيز ثقافة الاحتجاج السلمي والتي كانت ترفع مطالب سياسية واجتماعية، وتعزز ثقافة التنظيم.

في هذا المقال، سنحاول أن نستعرض دور حركة 20 فبراير في تشكيل الحركات الاحتجاجية بالمغرب وتأثيرها على الوعي السياسي لدى الأفراد والجماعات، وذلك من خلال أسئلة ذات طابع استفهامي أكثر منها استجوابي وهي كالتالي:

هل يمكن اعتبار حركة 20 فبراير حركة اجتماعية أم مجرد موجة عابرة تأثرت بالربيع العربي؟ وأي دور لحركة 20 فبراير في بروز حركات احتجاجية أخرى؟ وكيف ساهمت في بلورة وتطور الوعي السياسي في صفوف الشعب المغربي؟ وما هي أهم الأسباب التي ساهمت في تراجعها؟ وهل يمكننا أن نعتبر الحركة قتلت أم لا زال إرثها في صفوف الحركات الاحتجاجية الأخرى؟

• السياق التاريخي لظهور حركة 20 فبراير:

بادئ ذي بدء وقبل الخوض في جوهر الموضوع لابد لنا أن نعرج على السياق التاريخي لظهور الحركة، فقد ظهرت حركة 20 فبراير في سياق متأثرة بموجة الثورات العربية التي اجتاحت الأقطاب العربية والمغاربية عام 2011، حيث طالبت الشعوب بإسقاط الفساد والاستبداد وتحقيق العدالة الاجتماعية. والتي بدأت شرارتها في تونس بعد أن أضرم « البوعزيزي» النار في جسده معبرا عن سخطه والظلم الذي تعرض له، بعد ذلك انتشرت شرارة الانتفاضات إلى باقي البلدان العربية في مصر، ليبيا، سوريا...

وطبعا لم يسلم المغرب من هذه الانتفاضات، بحيث كانت الظروف مهياة لنشوء حركة احتجاجية نتيجة لتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والظلم والتضييق على الحريات.

وفي السياق ذاته فقد كان المجتمع المغربي يعيش أزمات في العديد من القطاعات والحقول، فتفاقمت البطالة وغلاء المعيشة والأجور الهزيلة، بالإضافة إلى الاختلاسات المالية من طرف العديد من السياسيين والمسؤولين في البلاد، والتضييق على حرية التعبير ومتابعة العديد من الصحفيين والمناضلين الرافضين لهذه السياسة الممنهجة من طرف الدولة والتي جعلت الأرضية خصبة لنشوء حركة 20 فبراير.

وبالتالي فإن السياق التاريخي عبر الربيع العربي، والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي شكل محورا رئيسيا في ظهور الحركة من أجل المطالبة بالعيش الكريم، والحرية والكرامة وإسقاط الاستبداد والفساد.

وكما هو معلوم فإن بداية ظهور الحركة لم تكن بالشكل التقليدي عبر النقاش العمومي في الفضاء العام بل كانت في الفضاء الافتراضي، بحيث بدأت التعبئة بشكل معكوس، أي من الواقع الافتراضي (الفايسبوك) إلى الواقع الحقيقي ثم بعد ذلك تمت هيكلة الحركة عبر المجلس الوطني والتي ضمت الشباب المستقلين والتيارات والأحزاب السياسية بمختلف أشكالها وتوجهاتها اليسارية والإسلامية والحقوقية، مما جعل الحركة قوية في بلورة برنامج نضالي ورفع المطالب الأساسية المتفق عليها وأهمها إسقاط الفساد والاستبداد.

• هل يمكن اعتبار حركة 20 فبراير حركة اجتماعية؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد لنا من الرجوع إلى التأصيل النظري حول الحركات الاجتماعية، فكما هو معلوم في أبجديات علم الاجتماع تعرف الحركات الاجتماعية بشكل عام: «أنها عبارة عن مشروع جماعي لتثبيت نظام جديد في الحياة، وهي تعبر أساسا عن حالة من القلق، وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة، ومن الرغبات والآمال التي تصبو إلى تحقيق نظام جديد، وكلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلا أكثر تنظيما واتسمت بتقاليد مميزة، كما تتميز بقيادات مستقرة وتتدرج في الوظائف وتتحدد قيمها وقواعدها الاجتماعية أكثر». (سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، بداوي محمد سفيان، ص4).

وكما ذهب عالم الاجتماع «آلان تورين» والذي يعرف بتخصصه في الحركات الاجتماعية بتعريفه للحركات الاجتماعية بقوله: «الحركات الاجتماعية هي تعبير عن الصراع الأساسي الذي يحدد التوجهات الثقافية الكبرى التي ينظم المجتمع ذاته من خلالها، إنها بعبارة أخرى، حقل الاهتمام الذي يسمح بالوقوف عند ديناميات الصراع الأساسي في المجتمع، وهو الصراع حول التحكم في التاريخانية، والصراع من أجل تحقيق الذات الفاعلة لذاتها». (محمد خيدون، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 82 ص85).

وعموما فإن مفهوم الحركات الاجتماعية حسب «آلان تورين» هي حقل صراع من أجل تغيير هيمنة علاقات السيطرة الاجتماعية الممارسة على الموارد الأساسية الثقافية، والتي تتضمن الإنتاج والقواعد الثقافية والإيثيقية. وبالتالي فإن هذا الصراع يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة قد تكون عبارة عن قطيعة في النظام السياسي، أو إصلاحات مؤسساتية تتمظهر بشكل يومي في أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي أي في علاقات السلطة. ومن هنا فالحركات الاجتماعية تهدف إلى إعادة النظر أو إحداث تغيير في علاقات السلطة وفي اللامساواة التي تتمظهر من خلال المؤسسات والتنظيمات.

انطلاقا من هذه التعريفات يتبين لنا بشكل علمي وملموس بأن حركة 20 فبراير هي فعليا حركة اجتماعية بمقوماتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، بحيث تهدف إلى مبدئ التغيير وهدفها كان واضحا في برنامجها السياسي في إحداث تغيير سياسي واجتماعي وأيضا في هيكلتها التنظيمية مما يخلص بأنها فعلا حركة اجتماعية، على عكس ما يشاع بأنها فقط موجة متأثرة بالربيع العربي.

• دور حركة 20 فبراير في بروز الحركات الاحتجاجية وبلورة الوعي السياسي في المجتمع:

بالرجوع إلى الإشكالية المركزية لهذه المقالة وهي أي دور لحركة 20 فبراير في بروز الحركات الاحتجاجية؟ وكيف ساهمت في بلورة الوعي السياسي في المجتمع؟

كما سبق الذكر فإن حركة 20 فبراير ظهرت في سياق اتسم بالحركات الاحتجاجية في العالم العربي والمغاربي وهو ما يعرف باسم الربيع العربي، وبالتالي فمن الطبيعي أن يتأثر المغرب بهذا الحراك وشكلت حركة 20 فبراير بداية الاحتجاج في المغرب.

إن الطابع الذي يميز حركة 20 فبراير عن باقي الحركات الاحتجاجية السابقة هو التنظيم أي كانت الحركة منظمة وتعتمد في آليات الاشتغال على الهياكل المنظمة لها ومجالسها الوطنية في اتخاذ القرارات، كما كان لديها برنامج سياسي واضح في اشتغالها. بالإضافة إلى الطابع المميز الآخر لها والذي كسر القاعدة العامة في باقي التنظيمات السياسية الأخرى وهي تنوع التيارات السياسية والحقوقية من داخلها أي كانت تضم الأطراف والتنظيمات اليسارية والإسلامية والليبرالية والحداثية والحقوقية وبالرغم من هذا التنوع الإيديولوجي فقد استطاعت الحركة أن تكسر هذا الحاجز وتوحيد النضالات على أرضية واحدة ومشتركة وملف مطلبي واحد وجوهره إسقاط الفساد والاستبداد.

إن دور الحركة في تنظيم الاحتجاجات في صفوف الشعب المغربي شكل نقطة قوية وأساسية في التعبئة والنضال والحق في الاحتجاج، وكما يقول لينين: «من لا تنظيم له لا قوة له، ومن لا قوة له لا حق له». ومن هنا تكمن قوة الحركة في تنظيمها وبرنامجها واختلاف مكوناتها بالرغم من الصراعات التي كانت داخل الحركة فهذا شيء طبيعي في أي صراع وأي حركة، لكن صمدت وتجاوزت كل هذه الصعوبات.

إن من بين أهم النقاط الأساسية أيضا التي ساهمت في بناء الحركة هي شكل تعبئتها في الاحتجاج فعكس التنظيمات الأخرى التي كانت تعتمد على أشكال التعبئة التقليدية، كانت الحركة تعتمد على التعبة في وسائل التواصل الاجتماعي نظرا لما تعرفه من حرية في التعبير وعدم التضييق وكما أن وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف مختلف الشرائح في المجتمع وبأقل تكلفة، والتي استغلتها الحركة لصالحها في التعبئة والتراكم والتواصل مع المجتمع وتنزيل ذلك على أرض الميدان.

يمكن أيضا إضافة مميزات الحركة في قوتها وبنائها هي شمولية القضايا التي كانت تناقشها وتدافع عنها والتي تدمج في القضايا الاقتصادية كارتفاع البطالة، والزيادة في الأجور لفائدة الشغيلة... والاجتماعية: في تحسين الظروف المعيشية وبناء المدارس والمستشفيات... وأيضا السياسية: في حرية التعبير، والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، وإسقاط الفساد والاستبداد. كما شيدت الحركة بضرورة الاحتجاج السلمي بالرغم من القمع الشديد الذي تعرض له مناضلوها والاعتقالات الواسعة والترهيب وكل أشكال القمع، إلا أنها ظلت متشبثة بمبدأ السلمية مما جعلها تحظى بتأييد شعبي واسع.

وفي السياق ذاته فقد ساهمت الحركة في بناء شبكات التضامن بحيث شكلت الحركة أساسا لشبكات تضامن محلية ووطنية، حيث ساعدت على ظهور منظمات وجمعيات تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية. وكما وحدت أطيافا مختلفة من التيارات السياسية والفكرية، رغم اختلاف توجهاتها الأيديولوجية. كما يحسب أيضا على الحركة في بناء ثقافة الاحتجاج بحيث رسخت الحركة مبدأ «الاحتجاج حق مشروع» في المجتمع المغربي، وأصبحت المظاهرات والوقفات الاحتجاجية أداة شائعة للتعبير عن المطالب والاحتجاج وبالتالي كرست ثقافة النضال والاحتجاج وكسر مبدأ الخوف.

لقد شكلت الحركة إرثا نضاليا رغم الانتكاسات التي عرفتها بعد ذلك، بحيث بعد حراك 20 فبراير عرف الشعب المغربي العديد من الاحتجاجات والانتفاضات كحراك الريف وجرادة والشغيلة التعليمية إلى الفترة الحالية، ودائما ما كانت ترفع شعارات الحركة وأعلامها والاشتغال تنظيميا بأغلبية آلياتها ومبادئها. كما أظهرت أهمية التنظيم والتواصل الاجتماعي كأدوات للتغيير.

• دور الحركة في بلورة الوعي السياسي في المجتمع المغربي:

كما هو معلوم فإن التأطير السياسي تاريخيا تقوم به الأحزاب السياسية وبعض جمعيات المجتمع المدني، لكن مع تطور الوعي البشري والتنظيمات الاجتماعية والسياسية في العصر الحالي مما جعل العديد من المنظمات والحركات تلعب هذا الدور نظرا لفقدان الثقة في الأحزاب السياسية وفراغ الأطر السياسية في الأحزاب الحالية في المغرب، بالإضافة كذلك إلى فراغ في العمل السياسي الأصيل مما جعل أفراد المجتمع يخلقون بديلا عن هذه الأحزاب التي أصبحت تمارس السياسة لمصالحها الشخصية وفقط.

إن الدور الذي لعبته الحركة في بلورة الوعي السياسي لدى المجتمع كان له أثر حتى بعد الحراك، فقد ساهمت بشكل كبير في تحفيز النقاش العام عبر فتح الحوار السياسي بين جميع الأطراف السياسية برغم من اختلافاتها السياسية والأيديولوجيا، كما ناقش المغاربة لأول مرة في الفضاء العام قضايا سياسية مثل شكل النظام المغربي ومقترح الملكية البرلمانية كبديل، وفصل السلطات، ودور الشباب في صنع القرار. ساهمت الحركة أيضا في تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع وأهم الاختلالات التي تعرفها مؤسسات الدولة ومن خلال ذلك برزت مطالب تدعوا إلى تعزيز دور المواطنين في الرقابة والشأن العام.

لعبت الحركة 20 فبراير دورا مهما وسط الشباب نظرا لكون الحركة تضم فئة عريضة وسط الشباب مما جعل الحركة تساهم في تمكين الشباب عبر دفعهم إلى الإنخراط في الشأن العام، سواء عبر المشاركة المباشرة في الاحتجاج والنضال، أو من خلال التعبئة والنقاش داخل وسائل الإعلام وبالتالي كسر شباب 20 فبراير حاجز الخوف من التعبير عن الظلم والطغيان والفساد، ومن خلال ذلك برزت من داخل الحركة العديد من القيادات السياسية الجديدة والنشطاء الفاعلين.

من بين أهم النقاط التي تحسب على الحركة في رفع الوعي السياسي في المجتمع هي تطوير الوعي الحقوقي بحيث كانت ثقافة حقوق الإنسان منخفضة في صفوف العقول المغربية، ولكن بفضل الحركة ساعدت في رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان، مثل حرية التعبير والتجمع، وحق المواطنين في محاسبة المسؤولين، وحقوق المرأة، والمساواة... كذلك ساهمت في خلق إدراك مجتمعي بأهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

• ما الذي أدى إلى إجهاض حراك 20 فبراير؟

إن الأسباب التي أدت إلى إجهاض الحركة تختلف وتتنوع حسب السياق والقراءة السياسية لكل تيار مشارك في الحراك، وأيضا الشروط الموضوعية والذاتية. وبالتالي سنحاول أن نشير إلى أهم الأسباب بشكل موضوعي.

العوامل الموضوعية:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي كبحت حراك 20 فبراير هي القمع الذي تعرض له نشطاء الحركة من اعتقال ومتابعات واغتيال في بعض المناطق، ففي مدينة «سوق السبت أولاد النمة»، أقدمت الشابة فدوى العروي على إحراق نفسها أمام مقر السلطة احتجاجا على إقصائها من لوائح الحصول على سكن لائق. وكان سبب الإقصاء كونها أم عازبة لا أب لطفلها الصغير وسمتها الصحافة «شهيدة الحق في السكن».

وفي بني بوعياش خلال «مسيرات 20 فبراير»، قتل الشاب كمال الحساني، الناشط في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، وتوفي الشاب محمد بودروة بعد تدخل أمني لتفريق اعتصام كان يقوده في جمعية للمعطلين بمدينة آسفي. وفارق الحياة أيضا الشاب كمال العماري بعد تدخل أمني استهدف مسيرة لـ «حركة 20 فبراير» في مدينة آسفي، والشاب كريم الشايب في نفس الظروف خلال مشاركته في مسيرة للحركة بمدينة صفرو.

وكان الشبان عماد القاضي وجواد بنقدور وجمال السالمي وسمير البوعزاوي ونبيل جعفر، ماتوا حرقا يوم 20 فبراير 2011 داخل وكالة بنكية بمدينة الحسيمة. كما صرحت عائلاتهم، إلا أن السلطات اتهمت الضحايا بمحاولة نهب الوكالة، ورفضت إطلاع الرأي العام على تسجيلات الكاميرات لكشف الحقيقة. ليضاف ضحايا «حركة 20 فبراير» إلى ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سنوات الرصاص، في مشهد مدان عنوانه: «غياب الحقيقة والإفلات من العقاب».

بالرغم من كل هذا القمع الذي نهجته الدولة في التعاطي مع الحراك لم تستطع أن تكبح جماح الحراك ومن ثم لجأت إلى سياسة أخرى وهي سياسة الاحتواء حيث لجأت إلى إصلاحات شكلية في المطالب التي كانت تطالب بها الحركة، وخروج رئيس الدولة في خطاب رسمي من أجل تنفيس الضغط في صفوف الشعب، وهمت الإصلاحات إعلان دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة. ورغم مؤاخذات «حركة 20 فبراير» والمعارضة الراديكالية على المشروع الدستوري الممنوح، ودعوتها لمقاطعة التصويت عليه، فقد اكتشف أن الأمر لم يكن سوى مناورة سياسية، فالدستور الجديد رغم ما يؤاخذ عليه، يبقى متقدما على نصوص مماثلة في المنطقة. لكن معارضيه سيفاجؤون بأنه لا يطبق، وأن تفعيله وإجراءاته أكثر من بطيئة، ويتطلب تنزيله أكثر من عشرين قانونا تنتظر التشريع، ما ترك المجال للنظام بالاستمرار في نهج ما سمي بـ»الدستور العرفي» الذي يعني الحكم المطلق حسب المعارض البارز المحامي عبد الرحمان بنعمرو.

• العوامل الذاتية:

من بين العوامل الذاتية التي شكلت تحديا للحركة يمكن أن نشير إلى أهم نقاطها الرئيسية لكون كل نقطة منها تستلزم نقاشا معمقا والذي سنحاول أن نتطرق إليه في مقال آخر.

• غياب القيادة الموحدة: تنوع المشاركين واختلاف الأيديولوجيات أدى إلى عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للحركة، وانسحاب العدل والإحسان شكل ضربة موجعة للحركة.

• تشتت المطالب: شمولية القضايا التي تناولتها الحركة خلقت صعوبة في التركيز على أولويات محددة.

• الخلافات الداخلية: ظهور انقسامات بين التيارات المشاركة نتيجة للاختلافات الأيديولوجية والسياسية، والتركيز على التناقضات الثانوية عوض التركيز وتوجيه السهام على التناقض الرئيسي.

• ضعف التنظيم طويل الأمد: رغم نجاح الحركة في الحشد السريع، إلا أنها افتقرت إلى بنية تنظيمية مستدامة تدعم استمراريتها.

بعد عقد من الأعوام، لا تبدو «الحركة» اليوم مثل حدث تاريخي عابر وبعيد، مرّ وانطفأ. فالأسباب التي انبثقت من صلبها الحركة لا زالت شاخصة من غير جواب، خصوصا مع فقدان الأحزاب السياسية لمصداقيتها وضعف خطابها. ما يؤشر الآن على تفاقم الاحتقان الاجتماعي، وما يحيل إلى عودة سنوات الرصاص في عهد الراحل الحسن الثاني، بل يشي باحتمالات مقاطعة واسعة للانتخابات المقبلة، بعدم المشاركة في الانتخابات المقررة هذه السنة، إن لم يتم تأجيلها كما يروج.

وفي هذا الصدد تقول سناء. م. من نشطاء «20 فبراير» إن «حركة 20 فبراير» لم تكن أبدا مجرد سحابة صيف، وبأن الأمل راسخ في استعادة الحركة لزخمها الشعبي ولتوهجها المنير، خصوصا مع السخط الشعبي العارم لسياسة النظام التي يتولى تصريفها اليوم الإسلاميون». وتضيف سناء: «إن من يبحثون عن نموذج تنموي بديل عليهم الرجوع إلى بيانات «حركة 20 فبراير»، فالحل هو الديمقراطية، ولا شيء غير الديمقراطية».

ختاما يمكن القول بأن حركة 20 فبراير لعبت دورا محوريا في بناء الحركات الاحتجاجية بالمغرب وتعزيز الوعي السياسي. ورغم أن الحركة لم تحقق جميع أهدافها، إلا أن إرثها يستمر من خلال تأثيرها العميق على ثقافة الاحتجاج والمطالب بالإصلاح. تظل تجربة 20 فبراير شاهدا على قدرة الشعوب على المطالبة بحقوقها بطرق سلمية ومنظمة، ودافعا لمواصلة السعي نحو التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

خرم إبرة

الأب.. الابن.. المفكر والساخر

رامي مهداوي

المقال ليس سوى فكرة تتمثل في خلق حوار بين الأب المفكر والابن الساخر، حوارٍ قمت بتجميعه من نصوص نَشره كل منهما على حدة. لم أقم بتغيير أو إضافة أو تعديل على النصوص الخاصة بهم، وإنما قمت بإدخال النصوص على شكل حوار بينهما. قبل البدء اسمحوا أن أعرفكم على أبطال المقال:

ـ العم العزيز غازي جمال حسين الصوراني «أبو جمال» وهو مفكر وباحث فلسطيني، العمر 78 عاما، له العديد من الإصدارات والأبحاث.

ـ الأخ والصديق العزيز أكرم غازي جمال حسين الصوراني، درس الحقوق وهو كاتب ساخر، العمر 42 عاما.

الأب والابن متواجدان حتى إعداد هذا النص في فلسطين: غزّة، خان يونس، رفح، الخيمة، المجهول!

غازي: غزة نتيجة للقصف الهمجي الذي أدى إلى استشهاد أكثر من ثلاثين ألفاً وجرح ما يزيد على سبعين ألفاً ودمار اكثر من 60% من بيوتها ومدارسها ومستشفياتها أصبحت مقبرة موحشة بلا قبور.. لا مياه ولا كهرباء ولا مستشفيات ولا مأوى يحمي من المطر والبرد.. لكننا صامدون.. إلا أننا لا نعرف هل سنعيش أو نموت، اليوم أو غداً.

أكرم: من الحرب فصاعداً يبدو كل شيء أكثر سخافة! تفكيرك بلون قميصك ومدى مطابقته للون بنطلونك، حرصك غير المبرر على المبالغة في تلميع جزمتك، سلسلة مفاتيحك، سلسلة همومك، عصبيتك، التفكير برائحة جرابينك، وتذكّرَك أن الفردة اليسار (مخزوقة) بعد أن طلب منك صديقك ضرورة خلع الحذاء على الباب حفاظاً على سمعة البيت! إصابة الغسّالة بسكتة قلبيّة في الحوض، وإصابة الثلاجة بجلطة دماغية في الماتور، وحتى إصابتك بطعنة إنفلونزا غادرة!

غازي: وصلت الثامنة والسبعين من العمر.. ووصلت الخيمة في مواصي رفح، بعد رحلة نزوح مُضنية لم أكن أتخيلها في أسوأ كوابيس حياتي، استيقظت فجر 13 أكتوبر 2023 على النبأ الكابوس، كنت وزوجتي شريكة عمري أم جمال والأولاد والأحفاد، كما الآلاف من أبناء شعبنا مضطرين تحت القصف وتهديدات سرعة الإخلاء إلى النزوح نحو الجنوب! تركنا البيت في لحظات إرباك، ورعب، وذهول، وصمت، وصوت قصف يكسر ذهولنا، ويكسر الظهر، والقلب!

أكرم: من الحرب فصاعداً يبدو كل شيء أكثر سخافة! محاولتك الاستحمام والتحضيرات اللوجستية لحظة الدخول للاستحمام وما يرافقها من استخدام المنشفة على اليمين وعلى اليسار وأسفل الصرّة وفجأة تكتشف «إنّو الوجبة البيضا (لسّه في الغسيل)»، حينها تدرك معنى «دخول الحمّام مش زي خروجه»! قيام أحد أبنائك بكسر الريموت كونترول وإتلاف جهاز اللاب توب خاصتك، وفقدان ملفات مهمة كنت نسيت تخزينها في فلاشة سعة 16 جيجا، وبعد فوات الأوان تكتشف أن ثمّة شيئا لم يكن مهم التركيز معه أكثر من اللازم حتى «طوشة الفقر» ومصروف آخر الشّهر!

غازي: وصلت الثامنة والسبعين..

من الحرب فصاعداً يبدو كل شيء أكثر سخافة! محاولتك الاستحمام والتحضيرات اللوجستية لحظة الدخول للاستحمام وما يرافقها من استخدام المنشفة على اليمين وعلى اليسار وأسفل الصرّة وفجأة تكتشف «إنّو الوجبة البيضا (لسّه في الغسيل)»

ووصلت خان يونس، وصلت رفح، ثم وصلنا الخيمة التي كتب عنها غسان كنفاني «خيمة عن خيمة بتفرق»! وبعد سني العمر التي فيها ناضلت، وحلمت كما كل أبناء جيلي بفلسطين حرة عربية مستقلة، أقول «خيبة عن خيبة بتفرق»! ما يحدث معنا، اليوم، في قطاع غزّة يتعدى حدود الخيبة وحدود النكسة، هي نكبة ثانية، ثلاثية الأبعاد، بكل الأبعاد، السياسية والوطنية والاقتصادية والمعيشية، نكبة أشد وأقسى من نكبة 1948، تغريبة فلسطينية جديدة غريبة الملامح والأطوار، من كثافة النيران وهول القصف والدمار والموت في أي لحظة حتى فحش وغلاء الأسعار!

أكرم: من الحرب فصاعداً سيبدو كل شيء أكثر سخافة! حتى تلك الليلة التي كانت «زي قاع الكيلة» عندما كُنتَ مُضطراً فيها لبيع مصاغ زوجتك من أجل شراء كماليات «ضرورية» عن «كزب» .. وعندما فجأة تشم رائحة غريبة وتتذكر الفرن وأن الطبيخ قد احترق ويحترق معه قلبك على الكيلو كفتة سادة الذي تنتظره من الشهر للشهر.. ويحترق على الكنب والسجادة بعد اندلاع القهوة فيها وتتظاهر أمام ضيفك «أبو دم تقيل الذي غالباً لا تحبه إنّو (عادي) وتزيد في منسوب الكزب وتقول إنو (كبها خير)!».

غازي: وصلت الثامنة والسبعين وكانت لا تستوقفني عبارة كل عام وأنت بخير، الآن تستوقفني كثيراً، فهنا في غزّة في كل دقيقة نحن نجتهد في البحث عن الخير، وعن الأمان وعن الاطمئنان على بعضنا في ذات المكان وسط بقعة من الدم يأكل فيها الناس كل شيء عدا الأكل، يطبخون كل شيء عدا الطبيخ، هنا من السخف أن يسألك صديق عن حالك لأن من السخف أن تقول له أنك بخير، ليس لأننا لسنا بخير، بل لأننا فقط ما زلنا أحياء! في عالم مزيف، لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم عن مجاعة يجوع فيها الجوع، وحرب طاحنة على الأرض وعلى الطحين، وبذخ وإسراف في الموت! وصلت بعد ثمانية وسبعين عاماً من العمر، وما زالت أحلامي وآمالي بَعد لم تصل .. لكنني مقتنع بقوة أن الآمال الكبيرة تولد من قلب الآلام العظيمة.

ملاحظة: لم ينته الحوار، وللقصة بقية لم تكتب بعد، لا يتسع حيز هذا المقال «خرم إبرة» لها.

اصدارات:

صدر للرفيق احمد بطاح رواية تحت عنوان(امرأة لا أثر لها تسكنني) عن دار النشر التوحيدي .وهي تقع في 448 صفحة .وتعتبر بمثابة الجزء الثاني للرواية السابقة(رجل لا أثر له يسكنني) .

متمنياتنا في الصفحة الثقافية لجريدة النهج الديمقراطي بالتوفيق لرفيقنا أحمد بطاح. ومزيدا من التألق في عالم الرواية.

حين يتحول «المثقف» إلى ملمّع أحذية

واضح أن المجتمعات غير الديمقراطية غالبا ما تضحي فضاء يمارس سلطته على الثقافة اللقيطة، ومن ثمة على المثقافين، أولئك الذين يجيدون إنتاج الخطابات المبرّرة (بكسر حرف الراء المشدد)، فإذا هم قد غدوا ملمّعي أحذية الاستبداد ومشتقاته..وبذلك يطلقون النقد والنقد الذاتيّ طلاقا بائنا تلك البينونة الكبرى، فماذا عسى شمس « الشغب» المعرفيّ أن تكون سوى أن تأفل..؟!.ولعل من أغرب الظواهر استقالة بعض المعدودين على الفلسفة من المسؤولية التاريخية العظمى، وهي المحاجة، ومن لا محاجة له، لا احتجاج له أيضا؛ إذ الاحتجاج البؤرة، هنا، هو احتجاج ضد واقع الحيف والزيف..والمؤسف المفجع في آن، استساغة هؤلاء ذلك الترحال من أقصى اليسار، إلى أقصى اليمين، بل إنهم مبتهجون، منتعشون، ومنتشون حتى الثمالة.!!.. لا يتلأكون في الاتجار بالتضليل، إذ سقفهم هو الانتفاعية الضيقة. وأخشى ما يخشاه المرء هو أن تصاب البقية الباقية، من ذوي الهمم الشريفة، بالعقم، أو ترتكن إلى العدمية، وهما أمران أحلاهما مُرّ. وتحفظ الذاكرة الشعرية العربية منذ العصر العباسيّ بيت أبي الطيب :

وإذا لم يكن من الموت بد
فمن العجز أن تموت جبانا

إن التفكير التقدميّ لا ينتكس، ولا ينتكس، بما له من قوى دافعة، دافقة خفاقة..مترعة الكؤوس..تحبط الإحباط، غير مستكثرة على نفسها النضال ضد عوائق التطلع إلى العلياء، بشموخ وإباء..هكذا يغني المثقف التقدميّ «لانتفاضات الزمن، وانتصارات الحزانى» (نحو ما قال الشاعر درويش،بتصرف.)، كدأبه مما يؤمن به من حتمية تاريخية..ولذلك فإن من المآسي غياب لقاح/تلقيح ضد الخيانة.!!!

يقول محمود درويش أيضا في قصيدته «أمل»:

مازال في موقدكم حطب
و قهوة..وحزمة من
اللهب..

و يعنّ لي في ذيل هذه الشذرة وتكملتها أن أقاسمك، أيها القارئ الكريم، ما قاله «شاعر القصيدة المهربة»: مظفر النواب»:

فإن لم تقدحوا نارا
فكيف يراكم الأمل
فإن قدحت فكونوا لبها
فتظل تشتعل.

ولكم وددت لو أن المثقف المستقيل استعاد وعيه، واستفاق من غيبوبته حتى يدعم رفع الظلم والتجرّي السوسيوسياسييْن، اللذيْن يجدان أقصى تجلياتهما في الاختيارات الاقتصادية التي لا توفّر قيمة القيم: الكرامة.. و إلا فإن مصيره لن يعدو كونه قمامة التاريخ. وليؤمن المثقف المناضل بأنه ضروريّ أن يتألم لكي يتعلم.

فبراير 2025

التيتي الحبيب:

إن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في الأفق الاشتراكي، تحتم على الحزب المستقل للطبقة العاملة بأن يسترشد بالتجارب العالمية...

تقديم

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه لمسالة التحالفات في ظل التحولات الراهنة، نستضيف الرفيق التيتي الحبيب عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي نحاوره حول المهام المطروحة على القوى الثورية في مسالة التحالفات في ظل احتداد التناقضات محليا واقليميا ودوليا ودور الحزب العمالي في بناء الجبهات...

■ ما هي القضايا الدولية التي يجب أن تثير اهتمام القوى الثورية والتنظيمات الماركسية واللينينية في عالم اليوم وخصوصا في بلدان العالم العربي والبلدان المغاربية والقارة الافريقية؟

● **ما يجب ان تهتم به القوى الثورية وبخاصة التنظيمات الماركسية اللينينية هو كل ما يقربنا من مهام الثورة الاشتراكية بالنسبة للطبقة العاملة في مركز الرأسمالية الإمبريالية ومهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية في بلدان المحيط. معنى هذا الكلام أن الثورة الاشتراكية هي ثورة على جدول أعمال البروليتاريا سواء في المركز الامبريالي أو في المحيط. وبشكل ملموس، إن المنظومة الامبريالية تعيش اليوم إحدى أهم لحظات أزمتها البنيوية وهذا ما يؤجج التناقضات داخل هذه المنظومة وهو ما يتجسد في الصراع من أجل ريادة المنظومة أو اقتسام زعامتها واسقاط الامبريالية الامريكية من هيمنتها المتحققة لحد الساعة. هناك صراع محموم من أجل إعادة تقسيم العالم وخاصة بعد ظهور مجموعة «البريكس» بزعامة الصين وروسيا. في خضم هذا الصراع، نفهم الحرب في أوكرانيا حيث يريد الحلف الاطلسي توسيع نفوذه حتى تخوم روسيا الاتحادية والتوسع شرقا من أجل محاصرة روسيا ووضعها تحت رحمة النفوذ العسكري لهذا الحلف الامبريالي. كما نفهم أيضا إطلاق الكيان الصهيوني في المنطقة وتوسيع نفوذه ليشمل شبه الجزيرة العربية وبلدان اسيا الغربية وشمال افريقيا. ومن البديهي أن الكيان الصهيوني لا يمكنه تحقيق كل هذا الامتداد ما لم يقضي على الثورة الفلسطينية وتنظيماتها المتشبثة بالكفاح المسلح. وفي افريقيا وجب الانتباه إلى أن القوى الامبريالية ماضية في فرض أمر واقع جديد يتم بموجبه إعادة تقسيم هذه القارة الغنية بالمواد المنجمية والطبيعية وباعتبارها سوقا واسعة لتوزيع المنتجات الصناعية وغيرها. ومن أجل ذلك، تستعمل القوى الامبريالية كل أصناف المرتزقة من داعش والقاعدة وفاغنر وغيرها من الميليشيات المدربة محليا أو مرسلة في مهمة بث الفوضى والاضرابات والنزاعات المسلحة.**

بالنظر إلى هذه الحقائق فإن التقدم في انجاز المهام الأساسية للثورة الاشتراكية تفرض على القوى الثورية وفي طليعتها التنظيمات الماركسية اللينينة الانخراط في عملية بناء التحالفات لتأسيس جبهة عالمية مناهضة للإمبريالية ولكي تنجح هذه الجبهة في مهامها على التنظيمات الماركسية اللينينية بناء أممية ماركسية على شاكلة ما حققته الحركة الشيوعية العالمية في حقب تاريخية معينة. اليوم حدث فرز عظيم داخل الحركة الشيوعية العالمية وقد نضجت شروط العمل من أجل بناء هذه الأممية الماركسية الجديدة والتي عليها قيادة البروليتاريا العالمية من أجل الاطاحة بالمنظومة الرأسمالية وبناء الاشتراكية أينما حصل شرط نجاح الثورة الاشتراكية أو الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

■ تطرحون في حزب النهج الديمقراطي العمالي مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وتطرحون مهام فرعية لتحقيق هذا الهدف كالبلترة والتصليب والتقوية، هل من توضيح أكثر لهذه الأهداف ، وكيف ترون مهمة بناء الحزب جماهيريا ؟

● **شكرا للرفاق في هيأة تحرير الجريدة المركزية للحزب على هذا السؤال. كما هو معلوم انعقد المؤتمر الوطني الخامس وكانت مهمته المركزية والانية هي الاعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية هذا المشروع العظيم والذي تعود دوافعه إلى نهاية ستينيات القرن الماضي لما تأسست «إلى الأمام» في غشت 1970 باعتبارها منظمة ماركسية لينينية تطرح على عاتقها تهيئ شروط بناء حزب البروليتاريا المغربي. واستكمالا لهذه المهمة العظيمة وضع تنظيم النهج الديمقراطي على كاهله مواصلة الإعداد لتأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وهو ما تم في المؤتمر الوطني الخامس، فصدرت اطروحاته على شكل وثائق توضح الخط النظري للحزب بتبني الماركسية اللينينة وبالدفاع على أطروحة سلطة الطبقة العاملة وديكتاتورية البروليتاريا وتضمنت اطروحات المؤتمر الوطني الخامس الخط السياسي للحزب وكذلك الخط التنظيمي.**

مباشرة وبعد انعقاد أولى اجتماعات اللجنة المركزية للحزب تمت الموافقة على البرنامج العملي النضالي والسياسي والتنظيمي للحزب خلال الأربع سنوات التي تفصلنا على المؤتمر الوطني السادس. لقد تمحور هذا البرنامج الرباعي على شعار مركزي وهو يروم تحقيق هدف بناء الحزب بالاعتماد على مهمة مركزية وانية وتتمثل في «بلترة الحزب وتقويته وتصليبه» بمعنى المزيد من الانغراس في الطبقة العاملة والكادحين واستقطاب الطلائع العمالية وبذلك ستتم عملية توسيع صفوف العمال والكادحين ضمن عضوية الحزب. ولأن هذه العملية لن تنجح ما لم ترافقها عملية تقوية القناعات الثورية وسط الحزب والسماح بالانصهار بين المثقفين الثوريين وهذه الطلائع العمالية والتمكن من السلاح النظري والخط السياسي والاسهام في تطوير الخط التنظيمي بالعمل بالخلايا التي تعمل كأنوية حزبية متكاملة ولن تنجح هذه المهمة المتعلقة بتقوية العضوية ما لم تنخرط في النضالات العمالية والشعبية والحضور الدائم في معمعان الصراع الطبقي وهذا الانخراط هو الكفيل بتصليب الحزب لأنه يتموقع أمام نيران العدو ومتطلبات الصراع الطبقي. ومن خلال هذا الانخراط المبدئي والواعي يتربى المناضلون والمناضلات على تحمل المسؤولية وعلى الاخلاص لمصالح الطبقة العاملة والكادحين وبذلك يتحولون إلى قادة حقيقيون جديرون بثقة جماهير شعبنا.

■ في مرحلة التغيير الديمقراطي الشعبي، ما هو تصوركم للتحالفات، وما هو تقييمكم للجبهات القائمة وما هي مساهمة الحزب لتطويرها؟

● **نشكركم على هذا السؤال المهم والذي له راهنية كبرى ويستحق لوحده أن يخصص له حيز أكبر مما هو متوفر في هذا المقام. إن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في الأفق الاشتراكي تحتم على الحزب المستقل للطبقة العاملة بأن يسترشد بالتجربة العالمية في هذا الصدد وخاصة أن التغيير هو من صنع الجماهير الشعبية وعلى راسها الطبقة العاملة وبقية الفئات والطبقات الاجتماعية التي لها مصلحة في التغيير الحقيقي. انطلاقا من ذلك فإننا وضحنا في خطنا السياسي ذلكم الترابط بين سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة مع سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية. إن هذه التنظيمات المستقلة هي التعبير العملي على إرادة الجماهير المتضررة في التنظيم وحشد قواها من أجل الدفاع على المكتسبات أو طرح مطالب والانتظام حولها وخوض المعارك من أجل انتزاعها. انها مدرسة تعلم خوض الصراع الطبقي في جميع مجالاته كالنقابات والتنسيقيات والجمعيات وغيرها من أشكال تنظيم المتضررين. وعبر تجربة هذه التنظيمات الذاتية والمستقلة تظهر الحاجة إلى رفع سقف مطالب التغيير ووضع البرنامج السياسي لمستقبل البلاد والشعب وفي هذا المضمار تولد الحاجة إلى بناء جبهة وطنية للطبقات التي لها مصلحة في التغيير الجذري وهذه هي السيرورة الثالثة في خطنا السياسي وهي سيرورة بناء تجارب لجبهات تضع اللبنات الضرورية لتلك الجبهة المعبرة عن تحالف بين التعبيرات السياسية للطبقات الشعبية.**

أوروبا والغرب وانتهاء الوهم الأوكراني

المصطفى خياطي

هل ينبغي على الاتحاد الأوروبي تقديم المزيد من المساعدات وأشكال الدعم العسكري والمالي واللوجستي لأوكرانيا؟

للإجابة على السؤال، تنقسم الدول الأوروبية إلى رأيين اثنين : هناك سياسيون يعولون على ضرورة إسهام الناتو في هذه الحرب واستمراره في مساعدة أوروبا من أجل تعبيد الطريق للتوسع شرقا، فيما الرأي الآخر يستبعد هذه الفرضية خصوصا بعد مجيء ترامب إلى السلطة في أمريكا. وفي سياق استنزاف قوة الاتحاد الأوروبي في هذه الحرب ،بدأ يتشكل توجه يفضل الذهاب إلى المفاوضات لحفظ ماء الوجه قبل تحقيق السلام واسترجاع الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية. وهذا التوجه تتزعمه ألمانيا التي تضررت كثيرا حاجتها للطاقة بعد قرب شح مخزونها من الغاز وصعوبة الولوج إلى سوق الحبوب وعرقلة طريق الغاز المرتبطة بروسيا وأوكرانيا. ومع ذلك فهذا التوجه مشروط دائما بدعم الناتو للإبقاء على موقع أوكرانيا في المفاوضات المفترضة، وهو الشيء الذي لا تسمح به روسيا من خلال توالي الضربات العسكرية في كل مرة يقترب القادة الأوروبيون من التوصل إلى صيغة قرار للتفاوض مع بوتين.

و منذ بدء الحرب، وإن كان يروم أحيانا للتفاوض فإن بوتين يريد مفاوضات بدون شروط مسبقة من اوكرانيا، وبعيدا عن الكلام حول الأقاليم التي تسيطر عليها روسيا وعلى رأسها جزيرة القرم. هذه الأخيرة، يلوح فريديرتش ميرتس المرشح لحكم ألمانيا في خطبه الانتخابية أنه لابد لأوكرانيا أن تسترجعها. وهو ما يعتبره بوتين ومعاونيه مزايدة انتخابوية ليس إلا. إذ أنه تحدي لا تملك أوكرانيا أية فرصة لتحقيقه لأنه امر يقتضي النصر العسكري الكامل ودحض الجيش الروسي الذي يتفوق في الواقع وبشكل كبير من حيث عدد الجنود والآليات العسكرية والطيران الحربي. وهذا المعطى الميداني لا يخفى على ساسة الاتحاد الأوروبي كما لا يخفى قادة الناتو وعلى رأسهم بريطانيا وأمريكا اللتين سبق وأن عرقلتا في 2014 و2015 (أي منذ بدء الحرب) الطريق إلى تسوية وإبرام اتفاق بين روسيا وأوكرانيا، وهو الاتفاق الذي كان سيفضي إلى تفاهمات حول الأراضي مقابل التزام أوكرانيا الحياد فيما يتعلق مجموعة من القضايا وعلى رأسها عدم الانخراط في أطماع الناتو في التوسع شرقا مما يشكل تهديدا وجوديا مباشرا لروسيا. وهذا الإفشال الذي تسببت فيه بريطانيا وأمريكا منذ بداية الصراع، سيجر الويلات على أوكرانيا من حيث فقدان المزيد من الأراضي (إقليم دونيتسك وإقليم ولوهانسك) وبعدها وفقط سنتي 2023 و2024 حوالي 3500 ميل مربع من المساحات التي كانت تحت السيادة الأوكرانية مما جعل الغرب كله يقر باستحالة انتصار أوكرانيا كوكيل لاستنزاف روسيا التي ما فتئت تحقق الانتصارات على الأرض حيث بينت على قدرتها في الإنتاج الحربي / العسكري التي أظهرت تفوقها على أوروبا كلها دون أن يتأثر اقتصادها كثيرا، هذا بالإضافة إلى انها أسقطت مليون شخص بين قتيل وجريح.

أمام هذا الواقع الواضح يستمر الساسة الأوروبيون في إنكار الهزيمة وعدم الاعتراف بها. ولا يريدون تغيير سياستهم تجاه اوكرانيا، لأن هذا الاعتراف سيترتب عنه مواجهة عواقبه السياسية الباهضة والوخيمة، ومنها انفضاح حقيقة الناتو دوليا الذي لا يستقوي إلا على الأنظمة الضعيفة وانكشاف الأكذوبة التي يروج لها الإعلام الغربي بأن روسيا دولة معادية للسلم والأمن الدوليين، وهي في الواقع أحبطت محاولات تعافي الرأسمالية من أزمتها التي عادت للظهور منذ 2008. كما أبانت هذه الحرب أن الاتحاد الأوروبي ما هو إلا تكتل تابع للمنظومة المالية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لأمريكا وتتحكم في قرارها الشركات المتعددة الاستيطان، كما أبانت هذه الحرب ان الادعاء باستقلالية القرار السياسي في أوروبا ليس إلا وهم ما دامت التبعية مستمرة للامبريالية الأمريكية التي تقاوم بما أوتيت من قوة تشكل قطب آخر ينافسها على الهيمنة.

حدث الأسبوع

الاتحاد المغربي للشغل: من قلعة النضال إلى وكر البيروقراطية والانتهازية..!

أبو علي بلمزيان.

لطالما كان الاتحاد المغربي للشغل قلعة للنضال العمالي، ومعقلا للمطالب المشروعة، لكن عقودا من التكلس البيروقراطي والانزلاق نحو منحدر التحالفات المشبوهة حولته إلى أداة طيعة في يد الرجعية، وآلية لخنق أي نفس كفاحي داخل الطبقة العاملة.

لم يعد الاتحاد، الذي تأسس ذات يوم كصوت للمقهورين، سوى جهاز بيروقراطي مترهل، يقتات على الريع النقابي، ويدير ظهره لمطالب العمال الحقيقية..

في ظل القيادة الحالية، تحول الاتحاد المغربي للشغل إلى مؤسسة محنطة، تتحكم فيها حفنة من «الزعماء» الذين استبدلوا الخطاب الطبقي بصفقات الكواليس. وهؤلاء البيروقراطيون خانوا الرسالة العمالية وتحولوا إلى سماسرة في سوق «الحوار الاجتماعي»، حيث يتم مقايضة حقوق الطبقة العاملة بالمناصب والمكاسب الشخصية.

لم يعد الاتحاد سوى بوق يخدم مصالح الأوليغارشية الاقتصادية، إذ باتت قيادته تتبنى سياسات مهادنة للنظام، تتجنب المواجهة، بل وتساهم في تمرير مخططات التفقير والتهميش عبر توقيع اتفاقيات هزيلة مع الدولة ورجال الأعمال. فأي دور للنقابة عندما تتحول إلى مجرد وسيط لتمرير الأوامر الفوقية.

لم تكتف القيادة البيروقراطية بخيانة العمال، بل امتدتَ انحرافاتها إلى التحالف مع القوى الرجعية، ضاربة عرض الحائط كل القيم الكفاحية التي تأسس عليها العمل النقابي الجذري.

إن السكوت عن القمع الذي يتعرض له المناضلون، وغض الطرف عن الطرد التعسفي للعمال، والقبول بالتطبيع مع السياسات التقشفية، كلها شواهد على أن هذه القيادة لا تمت بصلة للنضال العمالي، بل أصبحت جزءا من معسكر الرجعية.

أين كان الاتحاد عندما تم سحق نضالات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد؟ أين كان عندما تم طرد العمال النقابيين من المصانع والشركات؟ أين كان عندما تم تمرير قوانين تكرّس الهشاشة وتسحق المكتسبات التاريخية للعمال؟

الجواب بسيط:

كان منهمكا في حساب الغنائم، وتوزيع الامتيازات على بطانته.

إن استعادة الاتحاد المغربي للشغل لدوره التاريخي يستوجب ثورة من الداخل، قوامها القطع الجذري مع البيروقراطية والانتهازية، واستعادة روح النضال الجذري المبني على الصراع الطبقي. حيث لا يمكن للطبقة العاملة أن تراهن على نقابة خانت رسالتها، بل عليها بناء أدواتها التنظيمية البديلة، القادرة على خوض المعركة الحقيقية ضد الاستغلال.

آن الأوان لإزاحة هذه القيادة المتعفنة التي حولت المنظمة إلى شركة خاصة، ولفظ كل رموز الخيانة والانبطاح، والانخراط في معركة نقابية حقيقية، لا تساوم على حقوق العمال ولا تبيع النضال في سوق المصالح الضيقة. فالطبقة العاملة اليوم أمام خيارين: إما أن تتحرر من قبضة البيروقراطية أو تبقى رهينة لنقابة تحولت إلى أداة في يد أعدائها. الاختيار واضح: إما النضال الجذري أو السقوط في مستنقع الخيانة.

طنجة: 22 فبراير 2025

الحزب الشيوعي السوداني: الثبات من أجل الوطن

تشهد الساحة السياسية تطورات متسارعة وخطيرة، تفرض علينا التوقف عندها بتمعن وتحليل أبعادها بعيدًا عن الانفعال وإطلاق الأحكام غير المؤسسة. فمع استمرار الحرب الكارثية وتفاقم تداعياتها على الوطن والشعب، تسعى القوى المسلحة إلى توحيد صفوفها، كل في معسكره، بينما تعمل على تشبيك تحالفات مدنية تمنحها غطاءً سياسيًا يُمكنها من نيل القبول الإقليمي والدولي.

هذا النهج ليس جديدًا، فقد استخدمته قوى الانقلابات العسكرية سابقًا، كما حدث في اعتصام القصر الذي مهد لانقلاب اللجنة الأمنية، أو البيان المشترك بين «تقدم» ومليشيا الدعم السريع، الذي منح الأخيرة اعترافًا كطرف سياسي في مستقبل السودان. بمعنى آخر، تتحمل القوى السياسية، سواء المنخرطة في مشاريع الهبوط الناعم أو تلك التابعة للثورة المضادة، مسؤولية السماح للقوى العسكرية بمواصلة الحرب وتنفيذ أجندتها التي تهدد وحدة البلاد وتقوض أهداف ثورة ديسمبر.

بعد ما يقارب عامين من تفجر الصراع بين مكونات اللجنة الأمنية لنظام الإخوان المسلمين، تحولت الحرب إلى حرب بالوكالة، وأسست سلطتان متوازيتان تستندان إلى دعم مدني داخلي ورعاية دولية خارجية. وحين فشل الطرفان في تحقيق نصر عسكري حاسم، لجأ إلى تكوين حكومات متوازية لشرعنة وجودهما في أي تسوية سياسية قادمة. وفي هذا السياق، جاء رد فعل مليشيا الدعم السريع على حكومة بورتسودان المدعومة من مصر وإيران وروسيا بالسعي إلى تشكيل حكومة مدنية موازية تستند إلى سلاح المليشيا ودبلوماسية الإمارات وكينيا وتشاد. وهكذا، تتشكل معالم «دويلة» في شرق وشمال ووسط السودان، وأخرى في غربه.

اللافت أن التحالفات المسلحة في المعسكرين قائمة على أسس جهوية وقبلية، مما يهدد وحدة البلاد ويعزز خيار الانفصال، وهو سيناريو تدعمه بعض القوى الدولية، مثل الإدارة الأمريكية وإسرائيل، عبر حركات مسلحة ذات توجهات انفصالية. ورغم إعلان هذه الحركات دعمها لوحدة السودان، فإن ممارساتها على الأرض تدفع باتجاه تقسيمه وإضعافه.

في ظل هذه الظروف المعقدة والخطيرة ندق ناقوس الخطر وندعو إلى وحدة الصف الوطني في مواجهه التدخلات الخارجية، وتحقيق العدالة الانتقالية، وبناء جيش وطني موحد واستعادة القرار الوطني المستقل.

إن الحل الحقيقي للأزمة يكمن في تعبئة وتنظيم القوى الوطنية والديمقراطية، وقيادة طلائعها للصفوف من أجل هزيمة الحرب ومنع التقسيم، على أساس أن أي حل للأزمة السودانية يجب أن يكون نابعًا من إرادة جماهير الشعب. إن تنظيم الحركة الجماهيرية وبناء قاعدتها العريضة هو الضمان الحقيقي لاستعادة المسار السلمي للثورة، وترسيخ مبادئ العدالة والمحاسبة، ومحاربة العنصرية والتهميش، وتحقيق تحول ديمقراطي مستدام.

عن الميدان 4291